فصلية

ايران والعرب

٥

العدد الخامس. السنة الثانية. صيف ٢٠٠٣

السياسة الأميركية وإيران

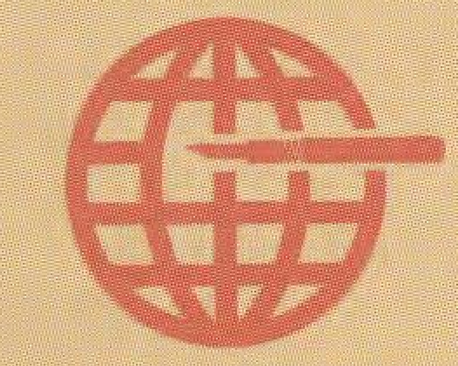
الأسس النظرية لإدارة بوش

الدين والحضارة: تفاعل أو تنافر؟

الانتخابات المحلية الإيرانية واللامركزية السياسية

الصفوة الجديدة في الجمهورية الإسلامية

ثقافة الشباب في الكويت





مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

مركز متخصص في القضايا الفكرية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

- يهدف إلى دراسة هذه القضايا من خلال تفاعل العلاقات بين دول المنطقة، بما فيها إيران، مع عناية خاصة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية.
- يُعنى بمتابعة التوجهات السياسية والاقتصادية الدولية ومدى تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط.
- يقوم المركز بعقد الندوات واللقاءات العلمية، وينظم حلقات نقاش متخصصة، كما يُعد في هذا الإطار برامج الأبحاث والدراسات.
- يصدر مجموعة من المجلات والكتب والمنشورات التي تلائم اهتماماته.

الأسعار

- لبنان: ٤٥٠٠ل.ل. - سوريا: ١٥٠ ل.س. - الأردن: ٣ دنانير - العراق: ٧٥ ديناراً
- إيران ١٥٠٠٠ ريال - البحرين: ٣ دنانير - السعودية: ١٠ ريال - عُمان: ٣ ريال
- قطر ٢٠ ريالاً - الكويت: ٢ دينار - تونس: ٣ دنانير - اليمن ١٧٥ ريالاً
- المغرب: ٢٨ درهماً - ليبيا ٥ دنانير - قبرص: ٢ جنيه - بريطانيا ٢ جنيه

الاشتراك السنوي بما فيها أجور البريد

- دول الشرق الأوسط وافريقيا: ٣٠ دولاراً
- الدول الأوروبية: ٤٠ دولاراً
- اميركا ودول أخرى: ٥٠ دولاراً
- ترسل طلبات الإشتراك إلى مركز الأبحاث العلميّة والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، بيروت.

التوزيع في لبنان والشرق الأوسط : مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٨٥٦٦٧٧ / ٠١ ص . ب ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت – لبنان

العنــــوان

مكتب بيروت

بئر حسن ـ شارع السفارات ـ بناية شاطئ العاج ـ هاتف: ٠١/٨٣٣٦٩٨
فاكس: ٠١/٨٣٣٦٩٨
ص . ب: ١١٣/٥٦٦٩ بيروت ـ لبنان
بريد الكتروني : fasleyat@middleeast-iran.com

مكتب طهران

بلوار كشاورز، خيابان شهيد نادری ، شماره٢٠
تلفن: ٨٩٦٤٢٨٢، ٨٩٦٦٧٣٣، ٨٩٦١٧٧٠ (٠٠٩٨٢١)
ص . پ: ١٤١٥٥/٤٥٧٦، فاكس: ٨٩٦٩٥٦٥
بريد الكتروني : merc@irost.com

المدير المسؤول: فكتور الكك

فصلية إيران والعرب

مركز پژوهشهای علمی و مطالعات استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center for Scientific Research and Middle East Strategic Studies

فصلية
ايران والعرب

العدد الخامس - السنة الثانية - صيف ٢٠٠٣

- ترحب «*فصلية ايران والعرب*» بدراسات الكتَّاب حول مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الإيرانية - العربية، شرط ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى، وأن تكون موثقة بطريقة علمية.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعًا مع القرص الممغنط (الديسك).
- يُرجى من الكتّاب إرسال سيرة ذاتية موجزة مع عناوينهم: هاتف، فاكس، بريد الكتروني.

فصلية
إيران والعرب

بسم الله الرحمن الرحيم

فصلية ايران والعرب

العدد الخامس - السنة الثانية - صيف ٢٠٠٢

المحتويات

رأي

☐ السياسة الأميركية وإيران	سيد حسين موسوي	٤

حوار

☐ الدين والحضارة . تفاعل أو تعارض ؟		٧

دراسات

☐ الانتخابات المحلية الإيرانية واللامركزية السياسية	كيان تاج بخش	٢٥
☐ الحرب وتغير الصفوة في إيران	مراد ثقفي	٤٣
☐ الطلاب الإيرانيون والسياسة	محمد باقر حشمت زاده	٦١
☐ الأسس النظرية للسياسة الخارجية الأميركية	محمود سريع القلم	٨٧
☐ المرأة الإيرانية ومهنة المحاماة	بهناز اشترى	١٠٣
☐ ثقافة الشباب في الكويت	سليمان ابراهيم العسكري	١٢٥
☐ ثقافة الشباب في الأردن	سامي خصاونة	١٣٥

قراءات/إصدارات

☐ تاريخ السامانيين	جواد هروي (غلامرضا آخاكستر)	١٤٥
☐ اليمنيون والتشيّع	اصغر منتظر القائم (كشواد سياهپور)	١٤٩
☐ إصدارات		١٥٥

فعاليات

☐ حال الرياضة في إيران (مقابلة مع بطل مصارعة)	گيهان برزگر	١٥٩

وقائع

☐ وقائع إيرانية - عربية (نيسان - ابريل / حزيران - يونيو)		١٦٧

ملخصات بالفارسية

فهرس بالإنكليزية



رأي

السياسة الأميركية وإيران

أدرج الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، في معرض حديثه في ٢٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ أمام الكونغرس، إيران والعراق وكوريا الشمالية في ما سماه «محور الشر». وكان إدراج إيران في هذا المحور مستنداً إلى معلومات، أبرزها موضوع سفينة «كارين - آي» لشحن السلاح، والتي كشفت عنها إسرائيل في شواطئ غزة قبل شهر ونصف من تاريخ خطاب بوش في الكونغرس.

حتى الآن، لم تتوضّح حقيقة ملابسات هذه السفينة، وهل أنها أرسلت من جانب إيران إلى السلطة الفلسطينية أم لا؟ كانت محاولات إسرائيل لإدراج إيران ضمن محور الشر واضحة جداً، بحيث يمكن متابعتها في الصحف الأميركية الرئيسية. وقد استقطب العراق كإحدى دول «محور الشر» اهتماماً أميركياً خاصاً، إذ نجحت الإدارة الأميركية، بعد عام من التخطيط والاستعداد العسكري والسياسي - الإعلامي، إسقاط النظام الحاكم في العراق. وعلى الرغم من أن أميركا تحاول جاهدة لاحتواء كوريا الشمالية في المجالات السياسية والإعلامية. لكن يمكن القول إنّ محور سياستها وإعلامها يركز على إيران، لا سيما بعد انهيار النظام العراقي. على أن النقطة التي تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لسياسة الإدارة الأميركية حيال إيران هي رؤية هذه الإدارة للأوضاع الداخلية وطبيعة النظام السياسي في إيران، من خلال بعض الاحتجاجات الداخلية.

صحيح أن الأميركيين في عهد إدارتي كلينتون وبوش الأب كانوا يسيرون نحو احتواء الجمهورية الإسلامية وتقليص مجال تحركاتها. لكن تحليلاً لواقع الأمور في إيران أشار إلى تغير ما، أما في الظروف الراهنة، فإن الإدارة الأميركية تتحدث عن شروط تتعارض مع حقائق ملموسة في إيران. إذ لا شك أن إيران تواجه صعوبات لا يستهان بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارة العامة، بحيث إن بعض توجهاتها الترشيدية تقابلها تحديات بارزة. ومع ذلك يجب الإقرار بأن نظامها يحظى باستقرار سياسي. إذ إن كثيراً من بلدان العالم الثالث،

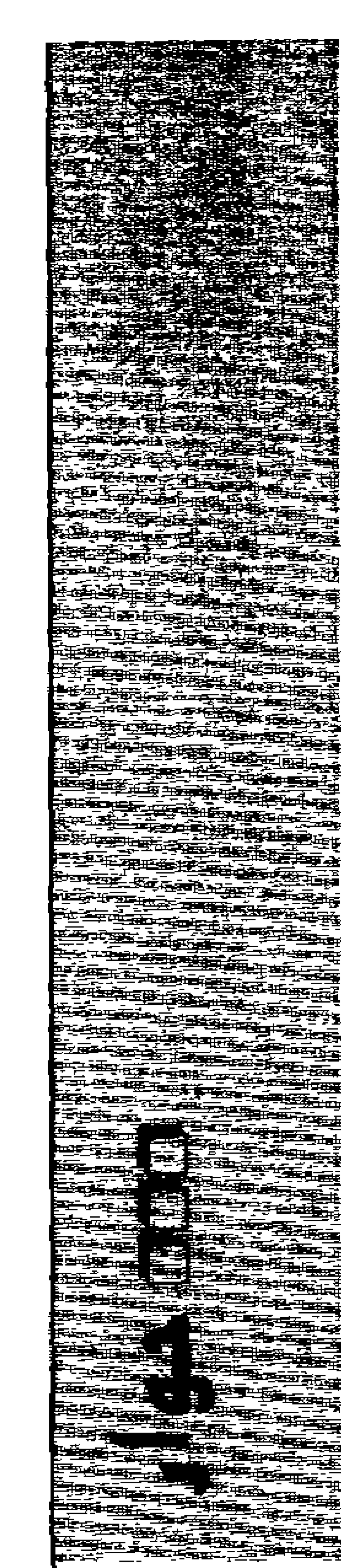
كأندونيسيا وتايلندا والفيليبين والبرازيل، وربما تركيا، تواجه مشاكل وصعوبات في بعض المجالات الاجتماعية والاقتصادية. ولكن تفاقم هذه الصعوبات لا يؤدي إلى انهيار الأنظمة السياسية. وللأسف ففي دولة عظمى، كالولايات المتحدة، بكل إمكانياتها السياسية والمعلوماتية الضخمة، ثمة مجموعات سياسية قليلة تتمتع بقدر من النفوذ والتأثير في مواقف المسؤولين في هذا البلد، بحيث تسوق تحليلاتها غير الموضوعية في أوساط بعض المسؤولين الأميركيين، علماً أن وزير الخارجية الأميركي كولن باول لم يستخدم مصطلح «محور الشر» حتى الآن، ويشير في تصريحاته إلى تطور القضايا الفكرية والسياسية تدريجاً في إيران. وقد اعتبر باول في تصريحاته الأخيرة أنّ الخلافات الفكرية بين مختلف الأجنحة السياسية الإيرانية هي من قبيل الخلافات داخل العائلة الواحدة. على أن حضور الخبراء والمختصين في شؤون التاريخ والثقافة الإيرانية وتعقيداتها السياسية سوف يهيئ أرضية مناسبة، بحيث توجد مؤسسة أميركية رسمية واحدة على الأقل تتسم دراساتها بالدقة النظرية والفعلية الضرورية لتبني السياسة المناسبة تجاه إيران.

إن حصول التغيير في إيران من طريق التطور الفكري والسياسي الداخلي أمر ممكن وقابل للتحقيق. ويحاول الإيرانيون منذ زهاء قرنين تحقيق السيادة الوطنية واستقلالهم السياسي. كما أن بروز الحركات الاجتماعية والسياسية المتعددة في إيران، وحتى بزوغ الإسلام السياسي، وثمرته الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، يرجع إلى طبيعة نظام الشاه التابع للأجانب.

وعلى هذا الأساس لا يمكن تحديد طبيعة النظام السياسي الحاكم في إيران من خارج حدودها، علماً أن عموم الشعب الإيراني يشعر بحساسية شديدة وجديّة صارمة تجاه السيادة الوطنية. وبالتالي، فإن السياسة الأميركية الصحيحة حيال إيران هي تلك القائمة على احترام السيادة الإيرانية والاعتراف بإسلامية الشعب الإيراني.

في المقابل، سوف تتقدم السياسة في إيران بشكل موازٍ مع تطور مراكز القوى في هذا البلد. على أن الهوة بين الأجيال تعتبر أهم المكونات الحاسمة في التغييرات السياسية في إيران. كما أن عدد السكان سيصل لنحو ١٠٠ مليون نسمة بحلول سنة ٢٠١٨. لذا، فإن الجيل الذي سيحكم إيران في أقل من عقد واحد هو جيل لديه رؤية جديدة وموضوعية عن القومية الإيرانية والإسلام والعولمة. أما التحدي الأكبر لإيران، فهو ذو طبيعة اقتصادية ولا يمكن تجاوزه إلاّ من خلال تحقيق الاستقرار السياسي وتبنّي السياسات المدروسة.

سيد حسين موسوي



❐ الدين والحضارة: تفاعل أو تعارض؟

د. عطاء الله مهاجراني

د. محمد جواد لاريجاني

الدين والحضارة:
تفاعل أو تعارض؟

شارك رئيس المركز الدولي للحوار بين الحضارات الدكتور عطاءالله مهاجراني، ورئيس مركز بحوث الفيزياء النظرية والرياضيات الدكتور محمد جواد لاريجاني في مائدة مستديرة عبر القناة الرابعة للتلفزيون الإيراني، تحدثا فيها عن موضوع الدين والحضارة. وقد تبادل الاثنان وجهات النظر حول تعريف الدين، والحضارة باعتبارها النواة للتاريخ والعقلانية واللغة كميزة ثقافية، ودور الدين في بناء الحضارة، وأسباب الفصل بين المواضيع الدينية والحضارية، وضمور الحضارة، وعلاقة ذلك بالفكر الديني، ودور الدين الإسلامي في إيجاد الحضارة. ومهّد مقدم البرنامج الدكتور توسلي. مقدمة حول الدين والحضارة، مؤكداً التفاعل العميق بين الدين والحضارة. وفي ما يلي تقرير عن الحوار.

*****

د. مهاجراني: إن تقديم تعريف للدين ليس أمراً سهلاً... في الحقيقة، إننا نواجه تضارباً بين الآراء حول الحضارة والدين، لكننا مضطرون لاختيار التعاريف التي تساعدنا على معرفة الصلة القائمة بين الدين والحضارة. طبعاً يمكن تحديد تعريف عام عن الدين ليشمل الأديان كافة. كما أننا نجد تارة أن الدين يعرّف في لغة القرآن الكريم كتعريف عام يمكنه أن يشمل الأديان السماوية، كالدين الإسلامي، كما يشمل معتقدات المشركين **سورة الكافرون** (لكم دينكم ولي دين). ولكن عندما نبحث هذا الموضوع بشكل إجمالي، فإننا نقصد بذلك تلك المجموعة من المعتقدات، وذلك الإيمان الديني والأحكام والنظام القيمي والمنظومة الفكرية التي تتبلور من خلال الارتكاز على الإيمان الديني. وعندما نتحدث عن النظام القيمي ومجموعة المعتقدات لدين ما، كالدين الإسلامي، فإن النص المقدس لهذا الدين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نص الديانة المسيحية «العهد الجديد»، والديانة اليهودية «العهد القديم»، ينبغي أن نرى ما يقوله الدين الذي له نص مقدس... كيف يعرّف نفسه؟ هناك نقطة أخرى تتعلق بالقرآن الكريم على

أسـاس أن الميل نـحـو الدين لا يكون بالإكراه ولا يُفـرض على الفرد. وفي الواقـع تنطوي فطرة الفرد على رغبة وتوجّـه نـحـو الأمـر المقدس وذكـر الله (عزّ و جلّ)، كمـا ورد في الآية ٣٠ من **سورة الروم** «فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيّم ولكن أكثر الناس لا يعلمون». فـالله سبـحـانـه وتعـالى يشـيـر إلى الجـانب الفطري للدين.

أنا أتذكر تعبير أحد أشـهر الفلاسـفـة الدينيين والخبير في الشـؤون الإسـلامية توشـيـهي كوزوتو حـول مـيول الإنسـان. إذ يرى أنهـا مـيـول نحـو العبـادة والإحسـاس بالعـبـادة. وهـي موجـودة في كل فـرد، ولكن قد تختلف مـصـاديقـهـا وتجسـيداتهـا في التـاريخ بين الأقوام أو الأديان المختلفة. وإذا كانت هذه الميول الفطرية نحو الدين تقترن بنص مقدس يحدد قوانين لتنظيم حـياة الإنسـان، ويقدم تخطيطاً للنظام الحكومي والنظام الاجتمـاعي للإنسـان، ويبـذل المؤمنون بهذا الدين جهودهم لإقامة مجتمع ديني ومجتمع هادف، ويتم كذلك توضـيـح علاقة المسلمين وتعاملهم مع الآخرين، فسيمكن توضيح الصلة القائمةبين الدين والحضـارة، ومن ثم تقـديم تعـريف عـام عن الحـضـارة التي تتمـثل في تحـقيق مكاسب العـقل النظري والعـقل العملي للإنسـان. فـالإنسـان يحـاول بأن تكون له مكاسب في حدود حياته وفي حدود أفكاره. وتتحـقق هذه المكاسب في الحـقول المختلفـة، سـواءكان لها شـكل مـادي (مـثلاً أن يبني الفـرد عـمـارة) ومـا هو الشكل الذي يخططه لهذه العمـارة (يسـتفيد الفرد من الألبسـة، لكن المهم هو اختيـاره لنوع هذه الألبسـة). وتتبلور بذلك الحضـارة. فـالحضـارة تنطوي على روح وعلى باطن. على أن باطن الحضـارة يعني الثقافة بأحد المعاني العامـة. وأنا أعتقد أن بـاطن الثقـافة يكمن في المعنوية والإتجاه الديني. غير أن هذا التعريف ليس مطلقاً، و إنما جـاء للتقريب بين الصلة التي يمكن إقامتها بين الثقافة والحضارة والدين.

الحضارة و العقلانية

د. محـمـد جـواد لاريجـاني: كبداية يمكن الحـديث عن الدين وعن الحـضــارة. لكن من الأفـضل البـدء من الحـضــارة، ثم يتم النظر إلى الدين من زاوية الحـضــارة. ويمكن بعـد ذلك القول في تعـريف الحـضـارة بأنهـا، كموضـوع للدراسـة و البحث، قد ازدهر الإهـتـمـام به في أواخر القرن التـاسـع عشـر في العالم الغربي... قبل ذلك، تناول أشـخـاص، أمـثال إبن خلدون وتوسـيـد يد هذا الموضـوع في مـؤلفـاتهم. لكن دراسـة هذا الموضـوع بشـكل منتظم بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر و في القرن العشرين في العالم الغربي.

يقـدم توينبي تحليـلاً من المناسب جـداً أن نبـدأ البـحـث من هذا التـحليل. إذ يعـتـبـر أن الحضـارات تنعقد نطفتها و تولد و تنمو و تزدهر وتأفل وتتحجر. فالركن الأول للحضـارة هو

أن تحظى بعقلانية ... والعقلانية تعني أن يكون لها أساس من العقل العملي، أي كيف نبلور من خلالها حياتنا الفردية و حياتنا الاجتماعية؟ أما الركن الثاني، فهو أن يجعل الناس، الذين يتسمون بالعقلانية المذكورة، تلك العقلانية قاعدة لحياتهم المدنية. فإذا ما قام فيلسوف ما بتوضيح العقلانية في كتاب له، فلا يعني ذلك بلورة حضارة. وحتى إذا كان شعب ما يتسم بالعقلانية، ولكنه لا يرسي حياته الجماعية على هذا الأساس، فلن تتبلور الحضارة كذلك. إذاً، يجب إرساء الحياة المدنية على أسس عقلانية. الركن الثالث هو الإستمرارية، أي استمرار الإلتزام بالعقلانية كي تتبلور المؤسسات المدنية، وتزدهر العقلانية وتنمو إثر التعامل معها. وأخيراً، فإن الركن الرابع هو زبائن هذه العقلانية، أي اتساع حدودها بما يلزم. إذ يجب أن تتمتع الحضارة بحجم وطني، وأن تتجاوز حدود الوطنية. واذا جعلنا علم اثنيات هذه الحضارة قاعدة، فعندها نستطيع النظر إلى الدين. فالدين عندما يتمكن من إيجاد أجواء عقلانية، فإنه يستطيع أن يشكل قاعدة للحضارة. ولكن إذا بقي الدين فقط في حدود التجربة الشخصية، أي في حدود المؤلفات المعروفة لعلم الأديان كأمر مقدس، فإنه يشكل قاعدة لظاهرة اجتماعية نفسية. إذاً، بما أن الدين يشكل أساساً للعقلانية، يمكن أبناء المجتمع أن يعتمدوا عليه في حياتهم الفردية و الاجتماعية، ويمكن أن يشكل قاعدة للحضارة. إن العقلانية، كما يراها ماكس فيبر، تشبه العقل العملي تماماً، ويُقصد بذلك الأسس التي يعتمد عليها الأفراد في ما يختارونه في حياتهم الفردية و الاجتماعية. ويطرح ماكس فيبر في آثاره ستة أنواع من مفاهيم العقلانية. فالعقلانية التي أقصدها هي أن تكون محايدة ومعادلة للأساس الذي يعتمده بركسيس. وعليه يكون الدين في ترابط قوي مع الحضارة في هذا الجانب. وقد لا تستطيع الأديان كافة أن تكون صانعة للحضارة، لأنها تعجز عن تلبية متطلبات ودوافع الحياة الاجتماعية والفردية. لكن الإسلام قادر على بناء الحضارة. وهناك بعض العقلانيات التي لا تشكل ديناً رسمياً، كالليبرالية التي تشكل قاعدة للحضارة الغربية، وهي لا تحمل نظرة إيجابية نحو الدين، وهي غير دينية.

أفول الحضارات

د. لاريجاني: إن أفول الحضارات، كضمورها، ينبغي أن تتوافر له بعض الشروط. فلو أردنا النظر إلى الصلة القائمة بين الدين والحضارة، فإن هذه الصلة تقوم عندما يكون الدين أساساً للحياة الجماعية والفردية، وعندما تتعزز العقلانية المنبعثة من الدين بالقدر المطلوب، ويتسع نطاقها من مستوى الشعب الواحد، عندئذ يمكن هذا الدين أن ينتج حضارة. ومن الطبيعي أن تتعرض كل حضارة للأفول. يستطيع الدين أن يشكل قاعدة للحضارة. على أن الدين مسبوق بالحضارة عندما تتمتع الحضارات بعقلانية جديدة تماماً. وعلى الرغم من كون الدين حقيقة متسامية، يجب أن يكون ظهوره مسبوقاً بظروف تاريخية خاصة.

اللغة تشكل معياراً ثقافيا

د. مهاجراني: تشكل اللغة أحد المعايير الثقافية. فاللغة العربية فيها من السعة، بحيث يتبنى القرآن الكريم في ذلك الظرف الزمني هذه اللغة. و نحن لا يمكن أن نقول إن القرآن الكريم لم ينزل باللغة العربية ولا صلة لهذه اللغة بلغة الناطقين بالعربية آنذاك في شبه الجزيرة العربية. كما لا يمكن القول إن شعب شبه الجزيرة لم يتاثر باللغات الأخرى. إذ نظراً لشيوع الفاظ أخرى، كالألفاظ السريانية أو الفارسية أو القبطية في القرآن الكريم، والتي يمكن معرفتها جيداً. وهناك دراسات أجريت في هذا الجانب. ولكن يلاحظ تارة أن الدين الذي نتدارسه لا تربطه أية صلة جامعة وكاملة بالظرف الحضاري الذي تم طرحه فيه. كمثال على ذلك، عندما ندرس القرآن الكريم لناحية معرفة الصلة التي تربطه بالظرف الزمني الذي نزل فيه، يمكن العودة إلى عمل كلاسيكي رائع جداً تم إعداده في مجال معرفة المجتمع العربي لما قبل الإسلام، وهو كتاب للدكتور جواد علي يحمل إسم **العرب قبل الإسلام**. وهو كتاب في ١٥ مجلداً، ويستعرض ظروف حياة العرب قبل الإسلام بشكل جيد. ولا تقبل أية ذهنية منطقية بأن يكون الإسلام حصيلة تلك الحياة التي عاشها العرب آنذاك. لذلك عندما نتحدث عن دين، كالدين الإسلامي، يكون من الطبيعي أن نقيس ظرفه الزمني بشكل جيد.

النقطة الأخرى التي تمكن الإشارة إليها هي أنه عندما ننظر إلى الدين من منطلق العقلانية الدينية، نستطيع أن نكون بنائين للحضارة. كما يمكن دراسة جانب آخر منه. فعلى سبيل المثال نستطيع أن نتساءل ما هو المقصود بالحضارة؟ ولماذا يكون الإنسان صانعاً للحضارة؟ و لماذا يتم تأسيس النظام الحكومي والنظام الاجتماعي والنظام الاقتصادي؟ لو كنا نقبل تعبير أرسطو القائل بأن الإنسان يبحث عن الأفضل، أو تعبير الفارابي الذي يقول فيه إن الإنسان يرغب في التوصل إلى المجتمع السعيد، أو حتى تعبير بعض الفلاسفة المتأخرين من أن الإنسان يبحث عن حياة هادئة ومعتدلة وسعيدة، فعندها لا يسعنا إلاّ إعطاء معنى للصلة القائمة بين الدين والحضارة. ففي الواقع، إن الكمال الذي يبحث عنه الإنسان لا يتيسر دون الإعتماد على الدين. فالدين في هذا الجانب يعني المعنوية والمجال والمحور الذي يضفي الإستقرار على ذهنية الفرد ويمنحه الإتجاه. وهو يحظى باهتمام من جانبين: الأول، العقل الإنساني الذي يدفعه في نظام ديني نحو الحضارة؛ والثاني، أن ما يتوقعه الفرد من الحضارة هو أن توفر له حياة جيدة ومتوازنة.

هل يكون الدين بانياً للحضارة دائماً؟

النقطة الأخرى التي تنبغي الإشارة إليها، هي أنه من الممكن أن لا يكون الدين دائماً بانياً

للحضارة، بل يمكن أن يكون أحياناً هدّاماً للحضارة. فالفصل الأخير من كتاب كيبون بعنوان **انحطاط وسقوط الإمبراطورية الرومانية**، يشير في خاتمته إلى أن انحطاط و انهيار الإمبراطورية الرومانية كان حصيلة للدين والبربرية. ويقول توينبي في كتابه **الحضارة في الاختبار**، إن كيبون كان يرى أن المسيحية أدت إلى زوال هذه الحضارة.

د. لاريجاني: عندما ننظر إلى الحضارة كوحدة، نجد أنه لم تتولد طوال الحياة البشرية أكثر من ٢٠ حضارة. فالحضارة لا يسعها ان تبتعد عن صحة وجوهر عقلانية قاعدتها. وقد تكون قاعدة الحضارة فكراً خاطئاً وباطلاً، كالماركسية. فالناس الذين ينشدون السعادة (مع ما ينشدونه من سعادة!) يختارون إحدى العقلانيات، ويجعلونها قاعدة لحياتهم الفردية والجماعية. وتارة يكون هؤلاء متعطشين إلى العدالة والحرية، أو متعطشين لأي شيء آخر. فعلى أية حال، تعتبر السعادة هنا أساسية. وأخيراً توصلوا إلى نظرية خاطئة وأوجدوا صرحاً بشرياً باسم الحضارة، ثم انهارت هذه النظرية .وعليه، فإن العقلانية التي تظهر من الدين قد تكون خاطئة جداً، مما يؤدي إلى انهيار تلك الحضارة. و في المقابل، عندما يكون الدين ديناً حقاً وسليماً وصحيحاً، فإن الحضارة التي تنبعث عنه لها ولادة ولها زوال. فالحضارة لا تحدث على هذا الأساس، وقد تستمر أعوام طويلة كي يستطيع الدين الحق أن يوجد حضارة، وقد لا يوجد حضارة بتاتاً. وحتى الحضارة التي تعتمد على ذلك الدين يمكن أن تزول.

إن العلامة الأولى لزوال الحضارة تتمثل في إصابة معتنقي تلك الديانة بالفتور لأسباب داخلية أو خارجية. وعليه، يشكل النص الرسمي للدين والعقلانية الخاصة القاعدة. لكن تلك الحضارة تأفل عملياً شيئاً فشيئاً. العقلانية تعني أساس الأعمال الفردية والجماعية. فإذا كانت هذه القضية أساساً للحضارة، فإن تلك الحضارة هي الحضارة الإسلاميه. فالحضارة الاسلامية تعني كذلك الحضارة القائمة على عقلانية الاسلام، وذلك السبيل الذي وضعه الإسلام لسعادة الفرد في حياته الفردية والاجتماعية. إن ما نتوقعه نحن من العقلانية هو أن تكون مرشدة للفرد و المجتمع عملياً. فإذا كان مرجعنا في هذا المجال إسلامياً، فستكون تلك العقلانية إسلامية. وعليه تعني العقلانية الإسلامية القاعدة للأعمال الفردية والجماعية القائمة على تعاليم ذلك الدين، والتي لها بالغ الأثر في الحضارة. وأخيراً، فإن الحضارات تنطوي على ولادة و نمو و أفول و اضمحلال. وهذه ظواهر مهمة جداً في تاريخ الحضارة.

إن الأمر الذي يشكل أساساً للعمل هي تلك المفاهيم والتقييمات من العقلانية. فالعقلانية، على غرار الشجرة التي تُزرع، ينبغي أن تنمو تدريجاً. وتشكل الأسس والمبادئ القاعدة والشتلة الثابتة. كما يمكن أن تتنوع الأغصان والأوراق لتلك الشجرة بكثرة. ويمكن أن تطرأ عليها تحولات تشبه البدع.

هل يعني أفول الحضارة أفولاً للفكر الديني؟

د. لاريجاني: تارة يكون الدّين عقلانية ناقصة تؤدي إلى أفوله. وتارة يكون الدين كاملاً، ولكن يحصل انحرافاً في فهمه، وهو أمر يؤدي أيضاً إلى أفوله. وتارة تكون هذه المجالات كلها صحيحة، لكن الناس يعرضون عنه لأسباب اجتماعية خاصة، ما يؤدي إلى أفول الحضارة القائمة عليه.

د. مهاجراني: أستطيع أن أقدم مثالاً يظهر كيف يمكن النظر إلى الدين من زاويتين مختلفتين تماماً، ويكون له دور مختلف تماماً. ففي رواية **الأخوين كارامازوف في فصل** المفتش الكبير لقصة دويستوفسكي، نلاحظ تقابلاً بين الأسقف والمسيح. إذ يظهر السيد المسيح في حفل بين الناس، ويؤدي حضوره بين الناس إلى إصدار الأسقف أمراً باعتقاله واحتجازه في مكان معزول. و يبدأ الأسقف بمجادلته... ويعتبر الجدل بين المسيح والأسقف في هذه الرواية من أروع الفصول التي يمكن ملاحظتها في أدبيات العالم. فيكون قصد الأسقف من الدين الذي ينشده هو استخدام السلطة، بينما يرى السيد المسيح الدين استخداماً للمحبة. فالأسقف يبحث عن استعباد الشعب، والمسيح ينوي تحرير الشعب. ويبحث الأسقف عن الشهرة، بينما يبحث المسيح عن الحب.

د. لاريجاني: إن أفول الحضارة، التي كانت قائمة على أساس الدين المسيحي، يمكن دراسته من جوانب مختلفة. على أن أحد هذه الجوانب قلما حظي بالدراسة، وهو الضعف الموجود في المسيحية. فالدين المسيحي لم يكن ذلك الدين الكامل عندما تم عرضه، ويعاني خاصة من نقائص كثيرة في الحياة المدنية... نحن لا نستطيع تنظيم حياتنا المدنية دون وجود هيكلية لشرعية السلطة وسيطرتها وتقسيمها. إذ لا يمكن بلورة الهيكلية المدنية من خلال الحب والمحبة اللتين تعتبران من الخصائص الإنسانية المهمة. وإن الكنيسة مهدت لهيمنة الإرستقراطية لملء الفراغ الذي تركته، وفرضت ذلك بشكل كامل على تعاليم السيد المسيح.

هل الإسلام قادر على إقامة حضارة؟

د. لاريجاني: إن الحضارة الإسلامية تختلف كثيراً عن التراث التاريخي للمسلمين. فالإسلام قد استطاع في حقبة من الزمن وضع القاعدة والنواة الأولى للحضارة، وكان ذلك في عهد الرسول الأكرم (ص). وتنامت هذه الحضارة بسرعة. فالإسلام يتسم بعقلانية شاملة. فهو يُغطي الحياة الفردية والجماعية، ويحظى بهيكلية السلطة وهيكلية الشرعية للحياة المدنية «Civil». فهذه خصائص تمنح الإسلام القوة لبناء الحضارة. إن الحضارة الإسلامية قد أفَلَت. وكان ثمة من يرى أن هذه الحضارة ستموت. ولكن هناك كثيرين ينتظرون انبعاث هذه الحضارة مجدداً. يقول توينبي في أحد مؤلفاته لما بعد الحرب العالمية

الثانية «أنا واثق من أن الحضارة الإسلامية سيكون لها انبعاث جديد». إذاً، الحضارة الإسلامية شهدت مرحلة ضمور، وهي بانتظار مرحلة ازدهارها.

إن الإسلام قادر على أن يقدّم عقلانية نستطيع أن نرسي عليها حياتنا الفردية و الحياة الجماعية. نحن نستطيع ان نبلور حياتنا المدنية في رحاب الدين الاسلامي. وهذا شيء مهم جداً، لأن الحضارة لا يمكن بناؤها دون وجود نظام للحياة المدنية. ومن سمات الحياة المدنية السلطة. إذ إن تحقيق الحضارة لا يكون نظرياً، و إنما عينياً و خارجياً.

مبادئ ثابتة في مجتمع متغير

د. لاريجاني: يجب استخدام المصطلحات بتحفظ. فما هي علاقة المجتمع التقليدي بالإسلام؟ إن المفهوم التقليدي في مصطلح علم الاجتماع يعني غير العقلاني، أي أنك ترغب في شيء من أجل الرغبة التي كان يبديها آباؤك تجاه هذا الشيء. غير ان الاسلام ليس هكذا. فالاسلام هو دين البصيرة و العقلانية. و لذلك نستطيع أن نعالج القضايا الموجودة في عصرنا. وتعود القيمة التي يحملها الاسلام الى كونه يشكل قاعدة معقولة للحياة. فالتعارض الموجود بين الاسلام و الحداثة لا يعني وجود التعارض بين التقليد والحداثة. فالحداثة، بمعناها المألوف، يجب ان تعتمد على العلمانية (العرف الاجتماعي).

توينبي وانبعاث الإسلام

د. مهاجراني: ما هي المبادئ التي يمكن البحث عنها لبناء الحضارة الإسلامية من خلال القرآن الكريم وسيرة رسول الإسلام (ص)، والأئمة المعصومين (ع)، والمكاسب التي حققها المسلمون والتي تدل على بناء الحضارة؟ أولاً، الإسلام قادر على بناء الحضارة، والدليل على ذلك أنه قام ببناء صرح حضاري، وكانت الحضارة الإسلامية في القرن الثالث والقرن الرابع، وإلى حد ما في القرن الخامس الهجري، من أكثر الحضارات ازدهاراً في العالم.

لقد كتب توينبي عام ١٩٣٧ مقالاً تحت عنوان «الإسلام والمستقبل والغرب» يتساءل فيه ما هي الطاقات التي يحملها الإسلام لحياته المجددة؟ وينهي توينبي مقاله بكلمة لاتينية يقول فيها «إذا كنا نشهد في الغرب مرة أخرى طرحاً إيجابياً حيال الإسلام، فالإسلام يمتلك هذه الطاقة ليطرح نفسه كقوة قادرة وقوية». وينهى توينبي مقاله بهذه العبارة «بعداً لمثل ذلك اليوم». و قد كتب توينبي، كمسيحي متديّن، في هذا المقال أنه لا ينوي ابداء طرح إيجابي حيال الإسلام.

د. لاريجاني: ينبغي النظر الى هذا الموضوع نظرة متحفظة، لأن الحقبة التاريخية (القرنان الثالث و الرابع الهجري القمري) كانت تحكم فيهما اسوأ الانظمة الحكومية المتمثلة

في حكم الخلافتين الأموية والعباسية و غيرها. ويمكن القول إن أساس الأفكار الروحية كانت مفقودة في الحياة الجماعية بالمعنى المدني. فالحضارة الإسلامية هي الحضارة التي يجب أن تستند الحياة الفردية و الجماعية فيها إلى الإسلام. وفي هذه الحالة كان العهد في القرنين الثالث و الرابع الهجري عهد محنة للحضارة الاسلامية. إذاً، علينا التمييز بين التراث التاريخي الذي ينطوي على مكاسب مختلفة، و بين كون الحضارة في القمة أو في الحضيض. فليس مهماً أن يحكم الخليفة هارون الرشيد باسم الإسلام، حتى وإن كان قوياً جداً، ثم نقول إنها حضارة إسلامية. ليس الأمر هكذا.

الثورة الإسلامية قاعدة توازن للحضارة الإسلامية

د. لاريجاني: أسدت الثورة الإسلامية في هذا المجال خدمة كبيرة، وكانت أكثر تأثيراً. فالثورة الإسلامية وضعت قاعدة لتحول وولادة جديدة للحضارة الإسلامية. لقد قدمت الحضارة الإسلامية ولادة، و يجب أن تنمو بعد ذلك. و إذا ما ازدهرت الثورة الإسلامية وازدهر النظام الإسلامي القائم وترعرع، فليس لنا أن نبتعد عنه، بل أن نفهمه بشكل أفضل ونأخذ به ونستمر معه. فأمامنا زمن كاف. فالثورة الإسلامية كانت قاعدة توازن للحضارة الإسلامية، وهذا أهم بكثير من عهد المأمون وعهد هارون وغيرها. إن تعدد القراءات والفهم للدين يعتبر أمراً طبيعياً، ويمكن أن تكون هذه القراءات أقرب إلى الحق، ويمكن أن تكون بعيدة منه.

د. مهاجراني: لقد استطاع المسلمون أن يكونوا منتجين في الحقول العلمية المختلفة. وهم استطاعوا، في القرون التي أشرنا إليها في هذا الحوار، كتابة الموسوعات العلمية، وتركوا بصماتهم في الحقول العلمية المختلفة. واستطاع المسلمون في عهد آخر أن يحققوا نجاحاً لناحية تنظيم المؤسسات الاجتماعية، وكانوا مؤثرين في الإنتاج الفني. فإذا ما وجدنا المسلمين منتجين للنظريات في الحقول المختلفة، ومنتجين للنظريات والتقنيات المختلفة، وكانت البلاد الإسلامية أهم مركز للإنتاج، فعندها لا نستطيع القول بعدم وجود حضارة في هذا المكان. ولكن الحضارة لا تعني عدم وجود أي اشكال أخرى في البلاد الإسلامية الممتدة من شرق العالم إلى غربه.

الاسلام دين حرية التعبير و الديموقراطية والعدالة

د. مهاجراني: عندما جاء الإسلام كدين، تغيرت حياة العرب في شبه الجزيرة. وكانت التحولات التي تحدث من نمط آخر. وإذا أخذنا في الحسبان الأثر الذي تركه المسلمون في المنطقة والعالم، فعندها يمكن القول إنه ليس هناك دين غير مرتبط بالظروف الزمانية والمكانية التي يحدث فيها. فعلى أقل تقدير، إن أحد أهم المعالم في هذا الجانب هو أن الدين في الواقع

يكتسب لغته من لغة ذلك المجتمع الذي يظهر فيه، و يعني ذلك أن لغة القرآن الكريم لم تكن غريبة عن اللغة التي كان العرب يتحدثونها آنذاك في شبه الجزيرة العربية. كما أن اللغة الموجودة في الإنجيل (العهد الجديد) لم تكن بعيدة عن اللغة السائدة آنذاك في ذلك الظرف. فاللغة تلك هي حصيلة للأفكار والعلوم والمعرفة. وقد جاء الدين بطبيعة الحال بتلك اللغة. لكن المرحلة التالية تتعلق بالتأثير المدهش للدين. في الواقع، إننا نتحدث عن أديان يُعتبر كل منها نقطة تحول وتغيير جديتين... نتحدث عن مرحلة ظهور الإسلام كدين عالمي مع وجود معتنقين لهذا الدين في العالم اليوم. وقد شهدنا حتى الآن تحولات في ظهور الحضارة وازدهارها. فالحضارة الجديدة أوجدت أي دين؟ في الواقع لو قبلنا بأننا، ومنذ بداية الثورة الصناعية، نشهد توسعاً حضارياً، وإذا كان الدين حصيلة للحضارة، فلابد من أن تكون هذه الحضارة قد أوجدت ديناً جديداً.

د. توسلي: أوجدت الحضارة الجديدة، بمعناها العام، ديناً هو دين عدم الإلتزام بالدين، وأوجدت علم المعرفة الجديدة، بمعنى أنها أوجدت رؤية للإنسان لم تكن موجودة قبل القرن السادس عشر... ألا تعتبرون ذلك تحولاً أساسياً في الحقل الفكري وفي حقل الكائنات؟

د. مهاجراني: أعتقد أن هذا الأمر مشابه للتحول الذي نشهده في حقل أدبيات الفلسفة أو علم الاجتماع. ولكن عندما نقدم تعريفاً للدين، فإن الدين يوجد في الواقع منظومة للفرد، ويوجد معتقداً وإيماناً، كما يُضفي معنى على حياته. فالمسجد في الحياة الدينية للمسلم يشكل معنى. كما تؤدي الكنيسة في الديانة المسيحية دوراً. وإذا كنا نريد أن نمنح الدين معنى واسعاً ليشمل المفكرين والمدارس الفلسفية وعلم الإجتماع والفن، ونعتبرها أدياناً ونقبلها، فأعتقد أن مثل هذا الأمر سيكون صعباً.

د. توسلي: إذاً، إن التعريف الواسع للحداثة الذي يعتبر العلم ديناً، والإتجاه نحو الحداثة ديناً، بما يحمله هذا الإتجاه من معانٍ وسمات، كالفردية أو الشيء الذي ينشده الأفراد، كمنح الأصالة للذة أو ما يقدمه الفلاسفة الليبراليون الجدد. و قد يمكن اعتبار ذلك ديناً؟

د. مهاجراني: كل مدرسة يتم طرحها لها روادها، ولها نواة حزبية، وتتحول إلى منظمة حكومية.

د.لاريجاني: إذا كنا نقوم بأعمالنا دائماً على أساس كسب مرضاة الله، نكون بذلك قد خلّصنا أنفسنا، وهذا لا يعني عدم وجود التزام آخر لنا. لقد وضعنا اليوم جميعاً الديانة المسيحية جانباً. ولكن لدينا دين متكامل، ولا بأس أن نكون ملتزمين به. ويهدف هذا الدين المدني إلى إقامة مجتمع تسود فيه كذلك حرية التعبير والديموقراطية والعدالة. وعليه يمكن للحضارات أن تظهر تماماً في ظروف مختلفة وفي ظروف اجتماعية خاصه وأوضاع

اجتماعية وتاريخية خاصة للأديان البشرية. ويعني ذلك أنه منذ مجيء رسلنا، كان هناك أنبياء كذّابون كذلك. وحتى الآن هناك أديان ابتدعها الإنسان. ولو أمعنتم النظر، ستجدون أن الليبرالية ليست ديناً، وإنما نظرية تُفرض اليوم على شعوب العالم بالقوة. ولنفرض أن شاباً يولد في الغرب... ونظراً لوجود كم المعلومات الهائل، والتي يتم حقنها، سيكون من الصعب عليه أن يختار وصفة أخرى غير الوصفة الليبرالية. وفي الأحداث الأخيرة في أميركا تعمل الإذاعات وأجهزة التلفزيون الغربية، كما يعمل الماركسيون تماماً، يعني أنهم لا يختلفون عنهم شيئاً. إذاً، يمكن الدين الذي يصنعه الإنسان أن يسود في المجتمع. فهي أديان حصيلة للظروف الزمنية والتحولات الاجتماعية. وتستطيع هذه الأديان البشرية أن تقدم صوراً مدنية وأنظمة اقتصادية، وأن تبقى لأعوام طويلة، تكون قوية جداً وإستبدادية.

د. مهاجراني: النقطة التي أضيفها إلى حديث السيد لاريجاني حول الماركسية هي أنه أشار إلى إمكانية اعتبار هذه الاتجاهات أدياناً. عندما كنت طالباً جامعياً، حصلت على كتاب بعنوان «كيف يمكن أن تكون ماركسياً جيداً». و قد لفت نظري عنوان هذا الكتاب بشدة. وكان كاتب الكتاب شخص صيني يُدعى ليوشاتوتشي. وكان موضوع الكتاب هو.. هل نستطيع، باعتبارنا ماركسيين، أن يكون لنا نظام قيمي، والتمييز بين الشيء الجيد و الشيء السيء؟ وهذا يعني أن المنظرين الماركسيين كانوا قد توصلوا إلى اقتناع بأن الشاب الذي ينوي تقبل هذا الفكر، يجب عليهم أن يقدموا له تعريفاً عن النظام القيمي على أساس ما هو جيد وما هو سيء. ولكن في ما يتعلق بما حدث في أميركا مؤخراً، فإننا لاحظنا أنهم عندما ينوون إجراء تنظيم وإعلانهم لموقف من المواقف وتعريف موقفهم حيال الآخرين، يتجه الجميع إلى الكنيسة للإجتماع، ويوجهون الدعوة إلى عالم دين مسيحي وعالم دين يهودي وعالم دين مسلم لإلقاء كلمات هناك، لكنهم لم يوجهوا الدعوة لليبرالي لإلقاء كلمة في الكنيسة. إذاً، من الطبيعي أن تعتبر المؤسسة الدينية في يومنا هذا ملاذاً وملجأً، حتى لأولئك الذين ينوون الإفادة منها كأداة سياسية في مرحلة خاصة.

د. لاريجاني: طبعاً مرد هذا الأمر أن الأديان في أميركا والغرب باتت مادة للإستعراض، بمعنى أنهم عندما يواجهون بعض المشاكل، فإنهم ينظرون إليها كأدوات لاستخدامها عند الحاجة. لكن دعاة الليبرالية المتمثلة في هذه المؤسسات الخاصة بصناعة الأفكار يعتمدون لبلورة الرأي العام، استراتيجية يتابعونها ويتحدثون بدقة في بيان ذلك، أي عندما يطرح هنتنغتون خطوط الصدام بين الحضارات، ليس لازماً أنهم يعملون وكأنهم أنبياء. أردت أن أقول إن الأديان التي يبتدعها الإنسان لا تقل شيئاً في تقليدها للأديان السماوية.

د. توسلي: نظراً لوجهة نظركم حول الدين، واعتباره مهداً للحضارة وصانعاً للحضارة، هناك من يرى مبدئياً أن الدين مناقض للحضارة، ويستدل بأن الأديان في بداية ظهورها

كانت تهدف إلى التهام الحضارات الأخرى والقضاء عليها. مثلاً في ما يتعلق بالديانة المسيحية، لوحظ هذا الأمر في الحروب الصليبية والحركة التبشيرية. ومن جانب آخر، بما أن الأديان لا تطيق وجود أنماط مختلفة من الحياة، فإنها مناهضة للحضارة. كمثال على ذلك، عندما جاء الإسلام، تم القضاء على عدد من الحضارات. وإن نصوصنا الدينية اعتبرت الحضارة التي كانت قائمة قبل الإسلام جاهلية. وكان لهذه الحضارات الشعر والموسيقي، لكن كثيراً من هذه المعالم الحضارية أزيلت عن بكرة أبيها. وعليه يرون من خلال الإستناد إلى هذه القضايا وقضايا عدة أخرى أن الأديان مناوئة للحضارة ويستدلون بأشياء أخرى. فهم يرون أن الأديان تقيد الحضارة، لأن بعض الأديان لها من الطاقات للتوسع والإنتشار. فعلى أي حال، يمكن القول بأنها تضع قيوداً أو سدوداً أمام هذه الجوانب. إذاً، توافقون على أن الأديان توجد بعض القيود أمام الحضارة، وهي مناهضة للحضارة؟

د. لاريجاني: طبعاً، إن الأديان السماوية تعارض بعض المظاهر التي قد تكون مرتكزة على الفكر الجاهلي و الباطل وتناوئها. في ما يتعلق الحروب الصليبية، يصعب الحديث عن الديانة، إذ كان الموضوع هو هيمنة الملوك باسم الديانة المسيحية. فالديانه المسيحية هي نظام ولائي. ولا يلاحظ في الديانة المسيحية تعريف للسيطرة السياسية. ونحن لدينا في الفكر الاسلامي نظام نبرر به نوع الالتزام السياسي، كمفهوم الولاية. ولكن لا نرى مثل هذا أو أن المتكلمين المسيحيين كانوا يبحثون عن موضوع ليمكنهم من تقديم تعريف لتحقيق السيطرة المدنية في المجتمع في ظل النظام المسيحي. فعلى أية حال، استخدم الملوك، منذ وقت طويل، الديانة المسيحية و فروعها المختلفة كقاعدة لتقويم سيطرتهم. وإن الجرائم التي ارتكبت باسم الحروب الصليبية لا تمت بصلة للدين المسيحي.

د. توسلي: إنكم تشيرون مرة أخرى إلى جوهر الدين، في حين تكون الشريعة أقوى في تعريف الدين، خاصة في الأديان التي لديها شريعة. وأنتم ترون، بما ان الديانة المسيحية ليست لها شريعة واضحة، فقد أسيء استغلال هذا الأمر، وتم القيام بهذا العمل باسم الدين؟

د. لاريجاني: لقد اشرتم الى موقف الدين المناوئ للحضارة، و اعتبرتم الحروب الصليبية كمثال على ذلك. أردت أن أقول إن الحروب الصليبية ليست أنموذجاً لذلك. إذاً، عندما يطرح سؤال حول الأديان في ما إذا كانت معادية للحضارة البشرية، فللإجابة على ذلك نقول نعم، وإن الأديان الباطلة يمكنها أن تقوم بهذا الدور.

فهل تقوم الأديان السماوية بطمس مجالات تنمية الإنسان وتفتّحه؟ الإجابة هنا تكون عكسية تماماً. فالأديان الإلهية تهدي الإنسان إلى سبيل السعادة الحقيقية. فكيف يمكن أن تقضي على حضارة الإنسان؟ أما في ما يتعلق بالقضاء على الحضارات من جانب الأديان، فيعود هذا الأمر إلى سببين: أولهما وجود الأديان الباطلة التي تهدف إلى القضاء على جذور

التنمية البشرية؛ والثاني هو عدم إيمانها أساساً بالنظام الإلهي، ولا تعتقد بالفكر الإلهي، وهذا كفر. فعندها يكون من الطبيعي أن تهاجم الأديان الإلهية جذور الكفر.

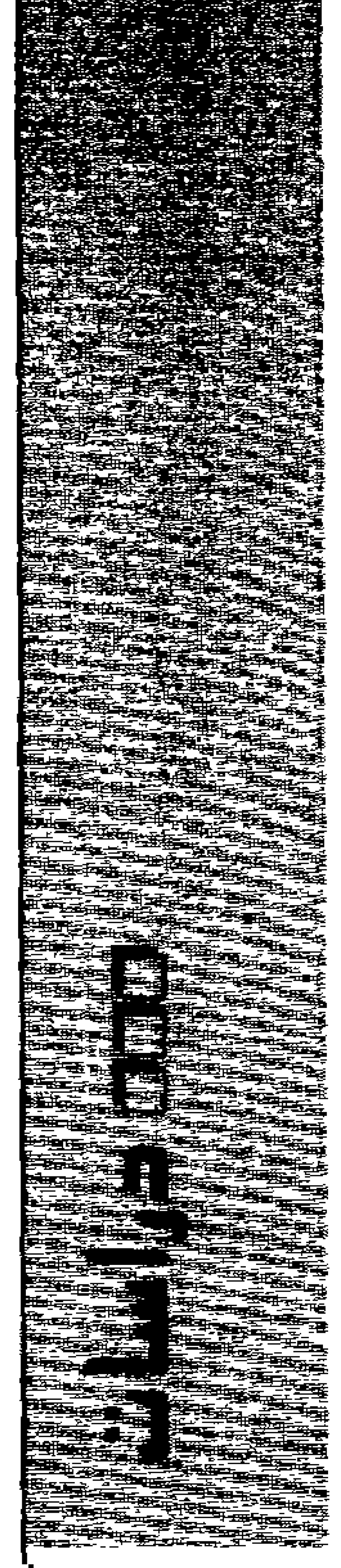
د. توسلي: إسمحوا لنا أن نرى وجهة نظر الدكتور مهاجراني حول المذاهب التي تظهر في الأديان. فهذه حقيقة تاريخية. هناك كثير ممن يرى أن الأديان تتفرع إلى مذاهب. ويؤدي تعدد المذاهب المختلفة في الدين الواحد إلى النقاش والمناظرة بينها. وعليه، فإن المذهبية تسهم في القضاء على المكاسب التي تحققت. وقد لاحظنا عبر التاريخ وجود صراعات بين المذاهب، سواء في المسيحية أو في الإسلام أو في الديانات الأخرى. وعليه، يمكن القول إن الدين يفرض قيوداً على الحضارة، ويكون مناوئاً لها ما عدا في حال هيمنته على حضارة أخرى، لكنه يتخذ موقفاً عدائياً تجاه الحضارات الموجودة إلى جانبه... فما هو رأيكم بذلك؟

د. مهاجراني: إن الحضارات التي توقفت بعد ظهور الدين الإسلامي و انتشاره، كالحضارة الفارسية والحضارة الرومانية، هي من البحوث المهمة جداً. وهناك دراسات وبحوث جيدة تتحدث عن أسباب توقفها. ولو لم يظهر الإسلام آنذاك... فهل كانت الحضارة الساسانية قادرة على البقاء مع الخصائص التي كانت تتسم بها؟ و هل كانت الحضارة الرومانية البيزنطية قابلة للإستمرار ام لا؟ أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج إلى بحث واسع يمكن طرحه. ولكن لا شك أنه عندما تقوم ديانة، فإنها تشبه النهضة التي تولّد أمواجاً وحركة تضفيان معنى جديداً على حياة الإنسان، وتشكل بذلك مصدراً مؤثراً في التحولات التالية. ومن الممكن ثانياً أن تحدث أشياء مختلفة تطرح باسم الدين. فينبغي علينا أن نراقب الأمور. إذ من الممكن أن تحصل أحداث عدة... فهل يجب أن نعتبرها دينية أو لا نقبلها؟ وكمثال على ذلك، يمكن أن نشير إلى الإتجاه الفكري للغزالي، وإلى اتجاه فكري ديني آخر. فالغزالي يكفّر في كتابه **تهافت الفلاسفة** كلاً من إبن سينا والفارابي، وذلك باسم الدين. ولا شك أنه كان يظن أن ما يقوم به هو دفاع عن الدين، أي أنه يكفّر الفلاسفة، ويكفّر المفكرين كإبن سينا والفارابي. غير أن ما قام به الغزالي كان مناهضاً للحضارة تماماً. ففي الواقع، إننا من خلال اتخاذ هذا الموقف، نلحق الضرر بالفكر، ولا يمكن للفكر التفتح و الإبداع. ولكن هل يمكن اعتبار الأسلوب الذي أعلنه الغزالي في كتاب **تهافت الفلاسفة** ديناً لنقول إن الدين الإسلامي هو دين يعارض الفكر. وإذا جاء مفكر ليقول كيفِ حدث هذا العالم، أو يقول إن العالم قديم أو نتيجة صدفة... فهل يجب تكفير مثل هذا المفكر؟

د. توسلي: المشكلة الموجودة لدينا تدور حول موضوع المتدينين وتعامل المتدينين.

د. مهاجراني: عندما يدور الحديث حول المتدينين ، يجب أن لا نتحدث عن موضوع الدين، وهل يكون الدين مصدراً للحضارة أم أن المتدينين هم الذين يعتبرون أنفسهم مصدراً. فنحن نعمل على معرفة سلوكهم. لنفرض بعض الأنظمة الحكومية التي حكمت باسم الدين. وكمثال

على ذلك الأسرة أو الخلافة العثمانية. ففي كتاب **أحداث الفلسفه في الإسلام** للدكتور ديناني، تتم دراسة بعض هذه المفاصل... هل يمكن اعتبار ما قام به العثمانيون أداء إسلامياً واعتبار ما مارسه بنو أمية إسلاماً وما مارسته مجموعة أخرى أو حكومات أخرى في إيران، فهل نستطيع أن نعتبر ذلك أداءً دينياً؟ أنا أعتقد أنه عندما يدور الحديث حول القضاء على الحضارات، ينبغي علينا أن نحدد الحقبة التاريخية، ونتعرف على هوية المتدينين. فهل كان أولئك المتدينون مؤمنين حقاً بالدين، وهل كانوا يخطئون أم أنها كانت حكومات تستخدم الدين أداة لحكمها؟ تبعاً للإجابة ستختلف نتيجة البحث تماماً.



- ☐ الانتخابات المحلية في إيران
- ☐ الحرب وتغير الصفوة في إيران
- ☐ الطلاب الإيرانيون والسياسة
- ☐ الأسس النظرية للسياسة الخارجية الأميركية
- ☐ جلال الدين الرومي والثقافة العربية
- ☐ ثقافة الشباب في الكويت
- ☐ ثقافة الشباب في الأردن



كيان تاج بخش*

الانتخابات المحلية في إيران: اللامركزية والمجتمع المدني

توجّه الشعب الإيراني في شباط/فبراير ١٩٩٨ إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ما يزيد عن ٢٠٠ ألف ممثل في المجالس المحلية. وقد أجريت هذه الانتخابات في أجواء هادئة، وحقق الإصلاحيون فيها فوزاً ليس على صعيد الأكثرية، بل في عدد كبير من الدوائر الانتخابية، ولا سيما في المدن الكبرى. وقد حملت هذه الانتخابات فئات جديدة إلى الساحة السياسية، من بينها نساء وتكنوقراطيون وشباب. وتم انتخاب عدد كبير من النساء، بحيث أصبحن أكثرية بين المنتخبين في بعض المدن.. لا نقدم في هذه المقالة تحليلاً حول الانتخابات ونتائجها التمهيدية، بل سنولي اهتمامنا لموضوع الانتخابات المحلية ومكانتها في الساحة السياسية الإيرانية.

تمثل انتخابات المجالس المحلية حلقة من سلسلة واسعة من الإصلاحات التي تمت في إطار تحقيق اللامركزية لتتيح بذلك إمكانات جديدة للمؤسسات الإقليمية. وعلى الرغم من أن فكرة المؤسسات الديموقراطية المحلية تعود إلى ثورة الدستور الإيرانية، فمن المناسب تقييم هذه الإصلاحات لناحية شكلها وأبعادها في إطار تحقيق اللامركزية السياسية باعتبارها ظاهرة غير معهودة في تاريخ إيران. إذ على الرغم من ورود التمهيدات القانونية للمؤسسات المحلية المنتخبة في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، لم يوضع هذا الجانب من الدستور موضع التنفيذ إلا بعد ٢٠ عاماً على إطاحة الملكية البهلوية. وإذا كانت القضايا الوطنية والخارجية للسياسة في إيران تحظى بكثير من التحليلات، فإن القضايا السياسية المحلية لم تحظ باهتمام يذكر. وكما يذكر هوشنك شهابي، فإن عدم الاهتمام هذا يتعلق بإدراكنا لإيران المعاصرة، ذلك أن السياسات الحكومية الخاصة بالمناطق يتم اختيارها وإعادة تنظيمها والنظر في التحديات التي تتعرض إليها وإعادة النظر فيها[1]. ولكن من السابق لأوانه التكهن بإمكانية

---

* باحث إيراني.

تحول هذه الهيكليات الجديدة من الرقابة المحلية إلى حكم ذاتي مصغر، أو اضطلاعها بدور فاعل في وضع السياسات الخاصة بتنظيم المعيشة في المدن. كما لا يمكن معرفة إذا ما كان ذلك سيفضي إلى تحقيق اللامركزية في المجتمع الإيراني وما يتوق إليه رواد الإصلاحات في إيران[٢]. وعلى هذا الأساس، فإن المسألة المحورية المثارة في هذه الدراسة هي مدى تأثير استمرار التنمية السياسية وتكريس الديموقراطية السياسية في إيران في التمهيد لتغيير أو تثبيت أركان الحكومة فيها؟ لا توجد إجابة مؤكدة في هذه المرحلة عن هذا السؤال. لكن موضوع المجالس المحلية يمكن أن يعكس طبيعة نظام الجمهورية الإسلامية بعد عشرين عاماً على إقامتها. وسأقدم في هذه الدراسة تحليلاً عن النقاشات الجارية في إيران، لعل ذلك يسهم في معرفة أفضل للواقع الإيراني المعاصر، وكذلك للمداولات السياسية في إطار إصلاح المؤسسات السياسية، ويساعد في فهم أفضل للجهود المبذولة لتحقيق لامركزية السلطة السياسية، وفهم حالات الغموض والمعارضات الموجودة لفكرة المجتمع المدني في النظام الإسلامي.

سابقة تاريخية

قبل عام واحد من سقوط النظام الشاهنشاهي وانتصار الثورة الإسلامية، أي في عام ١٩٧٨، اجتمع آية الله موسوي أردبيلي إلى آية الله الخميني (ده) في باريس للبحث في الدستور المستقبلي للجمهورية الإسلامية في إيران. وكان أحد المواضيع المثارة في هذا اللقاء هو دور المجالس المحلية ومكانتها في فكر الإمام الخميني. وطبقاً لأقوال آية الله أردبيلي، فإن الإمام الخميني دعم فكرة تفويض صلاحيات ومسؤوليات للمجالس المحلية والإقليمية. وقد أُعد المشروع الأول لقانون المجالس في باريس، وتم إرساله إلى طهران، حيث أثارت بعض مضامينه خلافات عدة بين أعضاء مجلس خبراء الدستور المسؤولين عن تدوين الدستور. وعلى الرغم من إدراج هذا المبدأ في الدستور، فإن فكرة المجالس المحلية أو مؤسسات الحكم الذاتي ارتبطت بالمراجع أو مؤسسات السلطة، كولاية الفقيه والمجلس النيابي ورئيس الجمهورية.

بعد أشهر من المصادقة على الدستور (١٩٨٠)، أكد قائد الثورة مجدداً ضرورة تنفيذ المادة الدستورية المتعلقة بالمجالس المحلية والإقليمية، والتي كانت تحدد صلاحيات ومسؤوليات المجالس المحلية، وتقديمها لمجالس الشورى. وقد صودق عليها سريعاً، وأجريت الانتخابات في ١٥٠ مدينة، الأمر الذي يعكس الأهمية التي تحظى بها المجالس المحلية بالنسبة إلى الثوريين. لكن نظراً لكثير من القضايا، وفي مقدمها الحرب العراقية ـ الإيرانية، والحاجة إلى مركزية الحكومة الفتية، وكذلك الاضطرابات ذات النزعة الانفصالية في عدد من المحافظات بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠، والخشية من أن يؤدي منح الحكم الذاتي المحدود

للمؤسسات المحلية إلى تأجيج نار الحركات الانفصالية، تم تجميد فكرة المجالس المحلية المنتخبة في المدن والأرياف لنحو ٢٠ عاماً. ففي الأعوام الممتدة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٩ أعيد موضوع المجالس المحلية إلى الأذهان دورياً. وقال اية الله أردبيلي «إن موضوع المجالس المحلية، والذي يناصره كثيرون، بات موضوعاً ساخناً، ولا يشكل أمراً جديداً بالنسبة إلينا. فموضوع المجالس هو مبدأ إسلامي، ويجب أن تُرسى مؤسسات هذه الثورة على أساس هذا المبدأ الإسلامي»(٣).

تجدر الإشارة إلى أن فكرة مجالس الحكم الذاتي المحلي في إيران لديها سوابق أوسع مما جاء في أقوال آية الله أردبيلي. فكما يعلم الباحثون في تاريخ إيران الحديث، اضطلعت اللجان السياسية والشعبية ولجان الولايات والمقاطعات بدور بارز في ثورة الدستور. إذ كان رواد الثورة الدستورية يعتبرون العمل في اللجان المحلية، سواء على مستوى المدن أو الأقاليم، من الممارسات الفاعلة للحكومة الديموقراطية. وكانت اللجان السياسية والشعبية ولجان المدن إحدى الفاعليات المهمة للحركة الدستورية وأحد أبرز أهدافها(٤).

إلا أنه بعد انتصار الثورة الدستورية، غابت اللجان والأحزاب السياسية الجديدة، وتأثرت في نهاية المطاف بالحكومة المركزية التي شكلها دعاة ثورة الدستور الديموقراطيون، ومن ثم انقادت إلى سطوة حكومة رضا خان بهلوي. وقد تركت هذه الخطوات الأولى تأثيرها في بعض مواد الدستور للثورة الدستورية التي كانت تؤكد على مبدأ الحكم الذاتي والإداري المحلي.

بعد مرور ٩٠ عاماً، تعود هذه الفكرة في إطار دستور جديد إلى المسرح مجدداً. وقد بات اتمام هذه المهمة التاريخية، والتي لم تكتمل، إلى هدف للإصلاحيين. وكما ذكر مساعد وزير الداخلية للشؤون السياسية مصطفى تاج زاده «إذا كنا نعتبر المنافسة والمشاركة عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية السياسية، فإن المجالس تعتبر قمة هذه العملية، إذ تتوسع هذه الدائرة لتصل إلى أعماق الأرياف والمناطق النائية في البلاد»(٥).

لعل تقييم تجربة تأسيس المجالس المحلية كأنموذج لاستمرار التجربة الديموقراطية التي تبلورت في أوائل القرن الماضي، أمر يدعو إلى التأمل. إذ لا يختلف القانون الحالي للمجالس عما كان عليه في المراحل الأولى فحسب، وإنما هناك فوارق كثيرة في الظروف السائدة في هاتين الحقبتين التاريخيتين. ومع ذلك يمكن اعتبار هاتين التجربتين التاريخيتين فصلين من فصول الحركة الديموقراطية.

قانون اللامركزية لعام ١٩٩٤

أوضحت الأسس القانونية والحقوقية للإصلاحات الأخيرة في الفصل السابع من

(القوانين ١٠٠-١٠٧) لدستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية المشرّع عام ١٩٧٩، الهدف الأول لتأسيس المجالس المحلية على النحو الآتي: «من أجل الإسراع في تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية عبر تعاون الشعب والرقابة على شؤون الأرياف والنواحي والمدن والأحياء، يتم تشكيل مجالس إسلامية للأرياف والنواحي والمدن والمجمعات السكنية طبقاً لأنظمة هذا القانون[٦]. ويتم انتخاب أعضاء كل مجلس من هذه المجالس من جانب مجلس تلك المنطقة. وتكون فترة العضوية في هذه المجالس أربعة أعوام. ويراوح عدد الأعضاء في هذه المجالس بين ٥ و ١١ عضواً، ويرتبط ذلك بعدد السكان الموجودين في تلك المنطقة. ويضم المجلس البلدي لطهران ١٥ عضواً». وقد أشارت المواد الأخرى لهذا القانون إلى أن هذه المجالس المنتخبة تتمتع بحق عرض السياسات المحلية على المسؤولين التابعين للحكومة المركزية، وهو دلالة للتأكيد على المؤسسات الديموقراطية المحلية، والتي يجب أن تحظى بنوع من الحكم الذاتي.

وقد حدّد الفصل الثالث من هذا القانون مسؤوليات المجلس البلدي للمدينة بأن معظم المسؤوليات والواجبات في مجال الحكم الذاتي معروف لدى الباحثين[٧]. وأنا أعتقد أن هناك ثلاثة حقول كمؤشرات للتحول في شؤون الرقابة المحلية والمجتمع المدني والسكن في المدن في إيران يمكن الفصل بينها: الأول هو إلى أي مدى يعكس انتخاب رئيس البلدية الإرادة السياسية المستقلة للمجالس المحلية المؤلفة من الصفوة المحليين عن السياسات الحالية للحكومة وضغوط الحكومة المركزية من جانب، وإلى مدى التفاهم في التحرك بين رئيس البلدية والمجلس البلدي بدل حدوث الصراع بينهما من جانب آخر. ويتعلق الثاني بمدى استقلالية المجلس البلدي في التصرف في الشؤون المالية، وهو ما يرتبط طبعاً بمدى حصول المجالس على التراخيص القانونية لجباية الضرائب، وبالإمكانات الاقتصادية المتوافرة في كل منطقة، والتي تمثل في نهاية المطاف حجم الموارد[٨]. أما الثالث فهو الدور الذي يضطلع به القطاع غير الحكومي وأهميته في إطار النظم المحلية. ويقصد بالقطاع غير الحكومي هنا المؤسسات غير الانتفاعية والمؤسسات التجارية المحلية، كالتجار وغيرهم. وسنعود إلى هذه المواضيع بعد الإشارة إلى مجموعة من المواضيع التي تتعلق بالانتخابات.

إصلاحات المجالس المحلية

إن تحليل المواضيع ذات الصلة، في الأشهر التي سبقت إجراء الانتخابات المحلية، يوضح خمسة جوانب بارزة من الآراء والاتجاهات البحثية التي تنحى باتجاه الدفاع عن المجالس، وتقديم الأدلة المؤيدة أو المعارضة لطريقة عمل هذه المجالس في إطار السياسات السائدة ودور المجتمع المدني، وكذلك تأثيرها ودور التنافس السياسي، وأخيراً اللامركزية مقابل الميول الفيدرالية. على أن دراسة هذه الجوانب يفسح المجال أمام فهم أفضل لدور المجالس في إيران

والطاقات الكامنة فيها.

ثمة ثلاثة أنماط من البحث توضح الحديث عن المجالس المحلية، هي النمط الديني، والنمط السياسي (المجتمع المدني)، وأخيراً النمط التكنوقراطي. على أن لكل من هذه المباحث طروحات تقدم لتبرير هذه المجالس. وسيكون لكيفية المزج بين هذه الأنماط عملياً، والوزن النسبي لكل منها، دور فاعل في تكامل الحكم الذاتي في السنوات المقبلة.

النمط الديني

إن الرؤية القائلة بأن الحكومة تكتسب شرعيتها من طريق مشاركة الشعب في القرارات السياسية ليست بعيدة من الفرضيات الديموقراطية الغربية. لكن قد يفاجأ كثير من المراقبين من مدى التشديد على المبادئ الديموقراطية ومشاركة الشعب في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران. ففي الواقع، إن كلمة «شورى، التي تؤكد على ضرورة التشاور ومشاركة كل المواطنين في بناء المجتمع، تمتد جذورها إلى صدر الإسلام. وعلى الرغم من التقويمات السائدة حول عدم ديموقراطية القوانين الإسلامية وأصوليتها، ثمة من يعتبرون المجالس بمثابة السبيل الإسلامي نحو الديموقراطية، ويشيرون إلى مجالات كان الرسول (ص) والإمام علي (ع) قد دعيا الناس فيها إلى اتخاذ القرار بأنفسهم. ويعتبر هؤلاء أن ذلك يؤكد سنّة مشاركة الشعب في الحكومة الإسلامية. وقد انعكس التأكيد على المشورة في إطار التعاليم الإسلامية في دستور الجمهورية الإسلامية. وكمثال على ذلك، نصت المادة الثالثة من الدستور في الفقرة الثامنة على مشاركة عامة الناس في تقرير مصيرهم في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وجاء في الفقرة الأولى من المادة السابعة «طبقاً لما جاء في القرآن الكريم. **وشاورهم في الأمر - وأمرهم شورى بينهم** - تعتبر المجالس، كمجلس الشورى الإسلامي، ومجالس المحافظات والمدن والأقضية والأحياء والنواحي والأرياف وأمثالها من أركان اتخاذ القرارات في إدارة شؤون البلاد». وتدل هذه الإشارات على فكرة الحكم الذاتي الشعبي، والتي وردت في الدستور (كذلك في العمل اليومي)، إلى جانب القضايا الأخرى «كالولاية» و «إدارة» الحكومة وقوانينها التي شرّعتها بوساطة رجال تتوافر مشروعيتهم ليس من طريق السنن الديموقراطية، وإنما من خلال التعليم والعلوم الدينية والاتصال بالمبدأ القدسي. ففي الواقع، تشهد إيران نقاشات متواصلة حول الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة. على أن هذه النقاشات تدور حول معنى الإسلام والمشاركة الديموقراطية وإسلاميتها[٩]. وتثير هذه الخلافات أسئلة عدة لناحية مكانة المجالس في إطار ممارسة السلطة. فعلى سبيل المثال: هل يعتبر استفتاء الشعب في عداد المصادر الشرعية الإلزامية في ما يخص القضايا السياسية؟ هل أن نتائج هذا الاستفتاء ملزمة؟ كيف يمكن تعريف حقل هذا الاستفتاء؟ هل يعني قبول المشورة قبولاً لرأي الأكثرية أم لا؟ ما هي الميزة البارزة لمجالس

الشورى مقارنة بالأنماط الأخرى من التمثيل، كالبرلمان؟ حظي تأسيس مجلس الشورى بتأييد ودعم بعض رجال الدين، وفي مقدمهم الإمام الخميني (ره). ففي القرآن الكريم آيات كثيرة تشير بوضوح إلى الإفادة من الشورى كطريق للتوصل إلى قرارات جماعية، كما جاء في الآيات ٣٥ و ٣٨ من سورة «الشورى»: **«والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون»**. طبعاً، ثمة تفاسير مختلفة لهذه الآيات، أحدها أن الشرعية الإلهية واستخدام السلطة القائمة على الوحي من جانب الرسول (ص) والأئمة (ع) لا يغلق الباب أمام ضرورة تشاور رجال الدين مع الناس. وتلقى وجهة النظر هذه دعماً من جانب الفقهاء، كالعلامة الطباطبائي، وآية الله محمود طالقاني. ومن جانب آخر، هناك مراجع آخرون استدلوا بأن المشورة، وإن كانت مجازة، فإن رجال الدين غير ملزمين بالأخذ بنتائجها. وهناك فريق آخر لا يعتبر المشورة مصدراً لاكتساب الشرعية. ويعتبر هؤلاء أن المشورة، وإن كانت مجازة، فإن رجال الدين غير ملزمين بالأخذ بها. وهناك عدد قليل من المراجع ممن أوصوا بالتشاور مع عامة الناس. وفي التفسير التقليدي يكون التشاور في مجال الشؤون الحكومية بين مراجع الدين. وعلى هذا الأساس يناط في التفسير التقليدي أمر التشاور بالمؤسسات التي يقع على عاتقها تنفيذ هذه الأمور (كمجالس الشورى)، وهي في الواقع أدوات للتطبيق الصحيح للقوانين الإلهية، ولا تشكل مصدراً لإنتاج القوانين. فالموضوع المعني هنا هو الوسيلة وليست النتيجة، والموضوع هو تقديم الإجابة وليس طرح السؤال[١٠]. والشعب في هذا المجال يؤدي دوراً فرعياً تجاه الإمامة وولاية الفقيه. ويمكن معاينة انعكاس وجهة النظر هذه في البحوث المتعلقة بدور المجالس لدى تدوين مسودة الدستور. وكان المنتقدون للدور الواسع للمجالس المحلية يرون أن المدافعين عن المجالس المحلية إما أنهم لا يؤمنون بالإسلام مطلقاً، وإما أنهم تأثروا بالأفكار المستوردة. كما أن مسألة المجالس مرتبطة بالنسبة إليهم بموضوع السيادة الوطنية[١١]. فالموضوع الملاحظ في هذه البحوث هو موضوع التمييز بين النمط المؤسسي لاتخاذ القرار وحدود المشاركة. فمن وجهة نظر الدعاة الأكثر تقليدياً لمقولة الشورى، لا يعني شكل الشورى في اتخاذ القرار بالضرورة (وفي الواقع أبداً) حصر القرار الجماعي في حدود المبادئ الديموقراطية، أي أن لا يكون اتخاذ القرار على أساس المواطنة، وفي إطار الحكومة التي يتولى نواب الشعب فيها تشريع القوانين. وفي كثير من التفاسير، فإن رجال الدين هم من ينبغي مشاورتهم، لأن هؤلاء هم الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لتفسير القوانين الإلهية. ويبدو أن هذا الجانب لم يحظ بالاهتمام من جانب الإصلاحيين المؤيدين للمجالس المحلية، والذين يعتبرون هذه المؤسسات المحرك للديموقراطية والمجتمع المدني.

شهدت الفترة نفسها وجهة نظر أخرى في مجال مكانة المجالس ودورها. وكان السيد

أحمد الخميني يرى أنه ينبغي ألا يكون هناك منصب رئيس جمهورية. على أن تكون هناك شورى (الشورى الإسلامية) مهمتها إدارة شؤون البلاد، ويتولى رئاستها أحد الفقهاء[١٢]، وتعتبر باقي تنظيمات المجتمع الإسلامي البديل الإسلامي من الفكر الغربي القائم على الفصل بين السلطات[١٣]. لكن على الرغم من وجهات النظر هذه، فإن المجالس المحلية المنتخبة عام ١٩٩٩ ضمت أفراداً من فئات اجتماعية مختلفة. ولا يعود ذلك بالضرورة إلى رغبة المفسرين المعروفين الذين يعتبرون المجالس المحلية وسيلة لمشاركة الشعب الواسعة على أساس المواطنة.

يشكك بعض المحافظين الدينيين في قدرة الانتخابات على توفير الشرعية للمجالس المحلية. فإذا كان هناك معيار آخر غير المواطنة كشرط لازم لعضوية الأفراد في المجلس، فما هي ضرورة منح هذا القدر من الأهمية لموضوع آراء الشعب؟ تعود فكرة مواجهة البرلمان إلى الفكرة القائلة بعدم إلزامية التصويت بشكل واقعي. وتتحدد الشروط اللازمة للحصول على النيابة على أساس معايير أعلى من ذلك. ومن جانب آخر كان بعض رجال الدين، أمثال آية الله يوسف صانعي، يعتقد أن التصويت في انتخابات المجالس واجب ديني. ويرى صانعي أن القانون الإسلامي والوحي يقرران انتهاج المشورة الجماعية. ويقول كذلك إن مجالس الشورى تمثل نمطاً إسلامياً لاتخاذ القرار. ويخلص آية الله صانعي إلى أن تهيئة الإمكانات قدر المستطاع لإجراء انتخابات حرة للمجالس يشكل واجباً دينياً[١٤]. ويعتمد آية الله صانعي، في استنباطه، على نتائج ديموقراطية. ويقول إن الشعب الإيراني قد تربّى على التنصيب، وكان له مرشد، كالإمام الخميني، وعليه، فهم بحاجة إلى أفراد مثلي ليعلمهم نمط التفكير[١٥].

إن هذه النزاعات والخلافات لا تعد أمراً غريباً بالنسبة لأولئك المتابعين لأحداث التاريخ السياسي الإيراني والذين كتبوا الكثير عنه. على أن المهم هو أن البحث المتعلق بمجالس الشورى خلال الانتخابات أعاد إلى الأذهان مجدداً القضايا التاريخية الساخنة التي لها امتدادات في التاريخ.

النمط التكنوقراطي

يعود النمط الثاني من المنطق المثار بخصوص اللامركزية إلى التوجهات التكنوقراطية والإدارة. فهذا النوع من الاستدلال يشكل أبرز أوجه اللامركزية للباحثين الناشطين في هذا الحقل من العلوم الإنسانية. ففي الأعوام العشرين الماضية، أي منذ انتصار الثورة، ازداد عدد السكان في إيران أكثر من الضعف، بحيث تجاوز الـ ٦٠ مليوناً. ويستمر النمو السكاني بمعدل ٢ في المئة. كما ارتفع عدد السكان في المدن من ٥١ في المئة من مجموع السكان عام ١٩٧٨ إلى ٦٥ في المئة. ويشكل الشباب «دون ٢٥ عاماً» ٦٥ في المئة من السكان. وفي الأعوام الأخيرة،

وبتأثير من انخفاض أسعار النفط العالمية، تراجعت موارد البلاد من هذا المصدر الرئيس بشدة، وتدنت بذلك نسبة النمو الاقتصادي إلى واحد في المئة على أكثر تقدير. وهناك كثير من النماذج لمشاريع البناء الصناعية وغيرها التي تم التخطيط لها في طهران لتنفيذها في المحافظات كانت تشير إلى عدم تلبيتها للحاجات والظروف المحلية. وقد واجهت جميعها الفشل نتيجة التخطيط والتنفيذ والإدارة الضعيفة لها[١٦]. أضف إلى ذلك أن إيران ليست بلاداً صغيرة، إذ تزيد مساحتها عن مجموع مساحة فرنسا وألمانيا وإسبانيا[١٧].

وعلى مستوى المدن، فقد فاقت الحاجات حجم البناء والإنجازات (الهياكل الفوقية). كمثال على ذلك، باتت أنظمة الشحن والنقل العام والنظام الصحي العام لا تلبي حاجة التنمية السكانية. وتنبغي الإشارة إلى أن إدارة طهران لم تفلح بعد كما ينبغي في التصدي لتلوث الهواء، نتيجة زيادة وسائل النقل العام في المدينة[١٨]. وهناك كثير من هذه النماذج تشير جميعها إلى أن الحكومة المركزية باتت ككثير من حكومات البلدان النامية كتركيا[١٩]، عاجزة عن تنفيذ مشاريعها في كل قرية وكل مدينة. ويرى محافظ مشهد السابق أن المجالس المحلية ستخفف الضغط عن الحكومة المركزية[٢٠]. وعلى الرغم من أن التخطيط والإدارة المحلية في إيران لا يشكلان أمراً جديداً، لم تُبذل مساعٍ تنكر حتى الآن لاستقلال هذه الفعاليات[٢١]. وعموماً طرحت طبيعة مشاكل الإدارة وعدم كفاية المؤسسات الحالية ضرورة تطبيق اللامركزية[٢٢].

قبل انتخابات المجالس المحلية، كانت وزارة الداخلية تتولى المسؤوليات الإدارية والمدنية للمحافظات، كما كانت تعين القائم مقامين ورؤساء البلديات للمدن بشكل مباشر. وكان هؤلاء مسؤولين أمام هذه الوزارة. لكن مع الاتجاه نحو انتخاب مجالس المحلية، أنيطت مهمة انتخاب رؤساء البلديات بهذه المجالس. ثم ازدادت حدود صلاحيات مجالس محلية، بحيث صار متاحاً للمجالس ورؤساء البلديات مجال أكبر لتنفيذ الخطط. وكمثال على ذلك، أعلن محافظ فارس أنه سيصدّر الخدمات الطبية إلى بلدان الخليج الفارسي، إذ تفوق الإمكانات الطبية تغطية الحاجات الداخلية، وباتت ٥٠ في المئة من الأسرة في المستشفيات شاغرة. كما أن في شيراز خدمات وإمكانات طبيعية متطورة[٢٣].

من أجل زيادة التنافس والموارد الخاصة بالخدمات المحلية، تستطيع المجالس المحلية في المناطق المختلفة إناطة تنفيذ بعض الأمور بالمؤسسات غير الانتفاعية، ونقل بعض الأشغال إلى القطاع الخاص. على أن المجالس المحلية والبلديات مسؤولة بشكل مباشر أساساً أمام السكان المحليين. إذاً يجب عليها توفير متطلبات مناطقها كي يعاد انتخابها ثانية. ويجب ألا ننسى أن هناك أسباباً كثيرة قد تؤدي إلى دفع العلاقات بين هذه المجالس والمواطنين ليس إلى الديموقراطية، وإنما للتحول إلى علاقات بين رئيس ومرؤوس. ويمكن أن تتأثر الوسائل

الديموقراطية بنفوذ النخبة المحلية[٢٤]. لكن الآليات الجديدة للانتخابات قللت من إمكانية ظهور مثل هذه النزعات إلى أدنى حد.

الحديث السياسي ـ الاجتماعي

إن الحديث الثالث الذي يوضح مسألة المجالس المحلية واللامركزية السياسية يرتبط بالقضايا السياسية والاجتماعية، وهو تجلى في حقول عدة من البحث. ومن بين أهم هذه المواضيع تمكن الإشارة إلى الحديث حول المجتمع المدني وضرورة وجود التنافس السياسي والحد من مركزية السلطة.

لقد تحول مفهوم المجتمع المدني، والذي يعتبر في الغرب من المفاهيم المركزية في الفرضية السياسية، خلال الأعوام الخمسة الماضية في إيران، إلى مقولة سائدة، خاصة بعد إثارة الرئيس السيد محمد خاتمي له في أحاديثه عن برامجه الإصلاحية. كما نشر في الأعوام الأخيرة حول موضوع اللامركزية مئات المقالات في الصحف والمجلات. وصدرت كذلك حول الموضوع كتب[٢٥]. وقد اعتبرت المجالس المحلية مؤسسات لازمة لبلوغ الأهداف التي تمهد السبيل أمام المشاركة العامة والديموقراطية في إيران. كما وصفت المجالس المحلية بأنها عنصر أساسي في تنمية المجتمع المدني، ويمكنها أن تراقب السلطة المركزية. وتستطيع المجالس المحلية في هذا السياق أن تزداد اقتراباً من الشعب. ويجب أن يضطلع الشعب بدور أكبر ومباشر في إدارة القضايا اليومية المتعلقة به. ويقول أحد كبار مستشاري رئيس الجمهورية إن هناك سبباً رئيسياً لعدم التوصل إلى الإصلاحات، هو فقدان ما وصفه برقابة المجتمع على الحكومة. وهو يعتقد أن المجالس تعمل لترسيخ الإرادة العامة في الإطار المؤسسي (المجالس المحلية هي الوجدان الجماعي للشعب) وتعمل على توسيع القنوات المنظمة التي يتم من خلالها بيان المصالح الاجتماعية[٢٦]. ويقول مساعد وزير الداخلية «إننا نعتقد أن إكمال طابع جمهورية النظام يتبلور فقط بالحكم الذاتي من جانب الشعب، وليس عبر التمثيل أو النيابة في المؤسسات الحكومية»[٢٧].

هناك وجه آخر لهذا الموضوع يتمثل في المؤسسات غير الحكومية. إذ ستساعد المجالس المحلية على توسيع هذه المؤسسات غير الانتفاعية وغير الحكومية. ويقول أحد المعنيين بالأمور بوضوح إن نجاح المجالس المحلية على الأمد الطويل يعتمد على نقل علاقات الحكومة بالمجتمع إلى القطاع غير الحكومي أو «المجتمع المدني»، وبدون ذلك سيتم إضعاف المجالس المحلية، وسيتراجع أداء الحكومة المركزية بشكل بارز[٢٨].

من زاوية أخرى، اعتبرت المجالس المحلية قوة فعلية لخلق الأجواء السياسية الجديدة في إيران، ما يولد إمكانية توجيه الانتقاد للحكومة المركزية، وليس مواجهتها[٢٩]. ففي الأنظمة

السياسية التي تعتبر كل نقد موجه لها تهديداً لأساس ذلك النظام، تنطوي إتاحة مثل هذه الإمكانية على أهمية بالغة. وتعكس هذه الفكرة بوضوح الأمل في إعداد الساحة للتنافس الأكثر تنظيماً بين المصالح الاجتماعية المتعددة. وعلى الرغم من إمكانية ظهور نتائج متناقضة لتشكيل المجالس المحلية نتيجة سيطرة النخبة المحلية عليها، وفقدان استقلاليتها الحالية وضعف طاقات هيكلياتها، فإن السبل الأساسية الثلاثة لتحقيق التنمية المدنية وزيادة التنافس السياسي واللامركزية، هي من دون شكل النتائج المحتملة للإصلاحات الدائرة حول اللامركزية في إيران.

هناك نقطة أخرى كذلك تتعلق بالتلاقي بين المجالس المحلية والمجتمع المدني تلاحظ في الحديث العام. وتبدو الإشارة إليها لازمة. وهي ترتبط بوجود غموض جذري بين البحوث والتفسيرات الموجودة بخصوص المجالس المحلية، والتي تشير إلى وجود ازدواجية في تقييم جوهرها. وهذه الازدواجية تعود إما إلى ضرورة اعتبار المجالس المحلية مركزاً لمؤسسات المجتمع المدني، وإما يجب النظر إليها باعتبارها مؤسسة محلية حكومية. وكمثال على ذلك، يقول إبراهيم أصغر زاده، أحد أعضاء المجلس البلدي في طهران: «إن المجالس المحلية ليست امتداداً للحكومة أو ساعداً لها، بل إنها مؤسسات لإدارة حاجات ومطالب الشعب»[٣٠]. وفي مجال آخر، يقول نائب رئيس المجلس البلدي لطهران، ومدير صحيفة صبح امروز، سعيد حجاريان، وهو مراقب سياسي، إن وجه التمايز المركزي أو المحلي (أو الإقليمي) في إيران لا يعني التمايز الموجود بين الحكومة والمجتمع المدني، بل هو موازٍ لذلك. فالمجالس المحلية تشكل رمز المجتمع المدني، وتعتبر في الجهة المقابلة للمجتمع السياسي. وفي معرض إجابته عن سؤال يتعلق بنشاط المجالس المحلية، وهل سيكون لها نشاط سياسي؟ يقول حجاريان «إن هذا النشاط سيكون محدوداً وضعيفاً، ويهدف إلى إدارة السياسات والبرامج المصادق عليها في المجلس، مع التركيز على البرامج الخدماتية والاجتماعية»[٣١]. يبدو أن موقف حجاريان هذا يختلف في بعض جوانبه عما قرأناه عنه سابقاً، لأن المجالس المحلية والبلدية تعكس الجوانب التنفيذية والتشريعية لإدارة الشؤون المحلية. والنقطة الثانية هي أن مجلس الشورى الإسلامي يعتبر رمزاً للمجتمع السياسي، فيما تعتبر المجالس المحلية رمزاً للمجتمع المدني[٣٢]. وفي هذا التحليل لا تبدو المعايير التي تميز بدقة بين فعاليات المجالس المحلية عن فعاليات المجلس النيابي.

في الوقت نفسه، ينبغي التذكير بأنه على الرغم من هذه التناقضات في أوساط الذين شاركوا في مثل هذه البحوث، فإنهم أعطوا صورة غير واضحة عن العلاقة المتبادلة بين جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية. فالنظرية الواضحة المطروحة من جانب عدد من المهتمين بهذه الشؤون تشير إلى أن المجالس المحلية تنشط في مجال القضايا المدنية. إلا أن

هذا الموضوع لا يعني إمكانية الفصل بين حقل القضايا المدنية وبين حقل القضايا السياسية. وتستطيع المجالس المحلية عملياً، من خلال تقديمها الخدمات الاجتماعية والإدارة الفاعلة للشؤون المدنية، زيادة شرعية النظام السياسي والعمل على تقويته، مما يتيح زيادة المشاركة الشعبية. وعلى خلاف النظريات حول الحكومة في إيران، فإن الإصلاحيين وحماة المجالس المحلية يرون، أولاً، أن وجود حكومة قوية إلى جانب مجتمع ضعيف لا ينطوي على معنى، بل إن الحكومة القوية تحتاج إلى مجتمع قوي. ويرى كثير من المراقبين السياسيين في إيران أن من مستلزمات النشاط الصحيح للمجالس المحلية وجود مجتمع مدني قوي. وتعتبر المجالس المحلية، طبقاً لهذه الرؤية، قنوات لغربلة مطالب الشعب، وتعكس الضغط العام على الحكومة. وتستطيع المؤسسات المرتبطة بإدارة الشؤون المحلية أن تؤدي دوراً مهماً في تشجيع الشعب على طرح مطالبه وإثارة أسئلته. لذا، يعتبر الإصلاحيون المجالس المحلية رمزاً لتعزيز الجانب الديموقراطي للجمهورية الإسلامية، وذلك على الرغم من الصعوبة التي تواجهها حالياً.

وإذا ما كنا نعتبر المجتمع المدني، في تعريف مبسط، مؤسسة خارجة عن النفوذ المباشر للحكومة والنشاط الاقتصادي الحر[٣٣]، فعندها يجب أن نعتقد أن المجالس المحلية لا تمثل المجتمع المدني بشكل مباشر، بل إنها ظاهرة لإدارة الشؤون الداخلية، وتستطيع أن تترك تأثيراً غير مباشر في تنمية المجتمع المدني في المدن والأرياف. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاهتمام بما يكفي بالتفسير الذي يقدمه الأفراد الناشطون في الساحة، مع الأخذ في الحسبان الظروف السائدة. وفي هذا الجانب، يمكن التكهن بأن هذا الغموض يعود، بالدرجة الأولى، إلى التلاحم والارتباط الحاصل بين المؤسسات الديموقراطية المحلية الناشئة، مع استمرار القاعدة القوية للفعاليات الاجتماعية الموجودة في كثير من المناطق والمدن عبر التاريخ، والناجم عن الحكم المركزي القائم على إصدار الأوامر. بعبارة أخرى عندما يصل مستوى الممارسات الديموقراطية إلى الأبعاد المحلية، فإن التعبير الذي يمكن إطلاقه عليها هو أن هذه المؤسسات والممارسات تكون بديلة من دور الإدارة المحلية للحكومة المركزية، وليس امتداداً لتلك الحكومة المركزية. على أن التعابير، التي يطلقها القائمون على هذه الأمور، يمكن أن تترك تأثيراً كبيراً في النمط المستقبلي لظاهرة الرقابة على الشؤون المحلية، وتعمل كل ما في وسعها لتوجيه السياسة المدنية نحو التعددية. إلا أن حصول هذا الأمر أو عدمه لا يرتبط بالوعي العام فحسب، بل إن النتائج ستكون إلى حد كبير حصيلة مركب من القيود الهيكلية والإمكانات والتعابير المحلية، خاصة تلك التي تكتسبها مؤسسات إدارة الشؤون المحلية. ومع مراجعة مجموعة من الكتابات المختلفة والتحليلات حول القضايا السياسية والاجتماعية، يمكن ملاحظة ثلاث وجهات نظر دينية وتكنوقراطية وسياسية إلى حد كبير تتبلور في ثلاثة تيارات سياسية رئيسة، هي اليمين المحافظ، والاتجاه التكنوقراطي، واليسار الإصلاحي. ولكل من

هذه التيارات المنظمة نسبياً أحزابها السياسية (كمثال على ذلك رجال الدين المناضلين وكوادر البناء وجبهة المشاركة لإيران الإسلامية) وصحفها (رسالت همشهري وصبح امروز) ومعاييرها. وفي ما يتعلق بمشاركة كثير من النواب المستقلين في انتخابات المجالس المحلية، وإذا كان النواب المستقلون يعكسون وجود قوة اجتماعية سياسية جديدة أم أن مشاركتهم جاءت بسبب عدم إمكانية وجود تنظيم سياسي خارج المدن الكبيرة، فلا يمكن إبداء الرأي حوله بشكل صريح[٣٤]. لكن يبدو أن لهذه المواضيع الثلاثة انسجامها وهويتها الخاصة بها[٣٥].

بعض الانتقادات للمجالس المحلية

لم تخلُ الإصلاحات في مجال اللامركزية من الانتقاد. فإذا كان بعض هذا الانتقاد يرتبط بدورة الانتخابات، فإن دراسة بقية الانتقادات يمكن أن يخدم القضايا التي تواجهها هذه المجالس. وقد انعكس هذا الانتقاد بشكل واسع في المجلات والصحف التابعة للتيارات السياسية كافة؛ بعض الانتقادات الموجهة من جانب اليسار الإصلاحي واليسار المستقل غير الديني كان موجهاً إلى المجالس المحلية بسبب عجزها عن أداء دورها لناحية ممارسة الديموقراطية في إيران بسبب انعدام التنافس بين الأحزاب على الصعيد الوطني، وبقاء جهودها في هذا الجانب عقيمة[٣٦]. وهذا الاستدلال هو من جملة الاستدلالات التي وصفها هيرشمن[٣٧] بأنها «عديمة الجدوى». فهم يشيرون إلى البلدان التي تشهد المشاركة في الشؤون السياسية المحلية على مستوى رفيع، كتركيا، ما يسمح بظهور التنافس الحزبي. ومع فقدان مثل هذا الأمر، تصبح المجالس تابعة للحكومة المركزية، ويكون لها أثر محدود[٣٨]. والانتقاد الآخر يرى عكس ما يأمله الإصلاحيون بأن تساعد المجالس المحلية على لامركزية السلطة وديموقراطيتها. إذ ستترك المجالس المحلية تأثيراً عكسياً في هذا الجانب. ويطلق هيرشمن على هذا الاستدلال اسم استدلال الانحراف. وقد استهدفت هذه الانتقادات سلطة النخبة التقليدية من رجال الدين تماماً؛ تلك السلطة التي يسعها أن تفرض هيمنتها على هذه المؤسسات. على أن النتيجة التي ستتمخض عنها هي تنمية المجتمع المدني، ولكن في إطار نظام سلطوي.

أما الانتقادات الموجهة من جانب المجموعة الثالثة، فتشير إلى أن المجالس المحلية ستكون ضحية القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، لأنها عاجزة عن حل هذه القضايا. وهذا الجانب هو جانب الاقتصاد السياسي. على أن أهم المشاكل الأساسية في البلاد هي، وفقاً له، عبارة عن ارتكاز السلطة على الجناح المحافظ وهيمنة الحكومة على الاقتصاد الذي يحتكره عدد من المؤسسات المالية الخارجة عن السيطرة، وكذلك التضخم الشديد وتراجع التنمية الاقتصادية الوطنية، والبطالة، ومشكلة السكن، فيما لا تملك المجالس المحلية القدرة والوسائل

اللازمة لحل هذه المشاكل، علماً أن مسؤولية حلها ستقع على عاتقها، وبذلك سيتم صرف الأنظار عن المصدر الرئيسي للمشاكل.

والانتقاد الرابع أولى اهتمامه للقيود الموضوعة أمام المجالس المحلية لتنفيذ السياسات المدنية الفاعلة، لأن توغل الصفوة المحلية في هذه المجالس سيمنع هذه المجالس من زيادة الضرائب على الأملاك والعقارات، وسيزيد من وتيرة عملية التلاعب بأسعار العقارات، وستقوم الأنظمة المحلية بتنظيم السياسات المدنية بشكل يُؤدي فقط إلى تحقيق مصالح ونتائج خاصة، وذلك عبر التفاهم وتبادل المصالح بين النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٣٩]. كما وجهت القوى اليمينية انتقاداتها إلى المجالس المحلية لناحية اضفاء الطابع السياسي على هذه المجالس أكثر مما ينبغي. إذ يعتقد اليمين بضرورة حصر مهمة المجالس المحلية بشؤون الإدارة، أي تقديم الخدمات المتعلقة بدائرة نشاطها. ويكمن الخطر، كما يرى اليمين، في أن تتحول المجالس المحلية إلى مسرح للأنشطة الطرفية بدلاً من أن تكون وسيلة لتقديم الخدمات العامة، وستكون بذلك عملياً دون تأثير، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع شعبيتها بين عامة الناس[٤٠]. وعلى الرغم من أن هذا الانتقاد يبدو منطقياً، فإن الشواهد الموجودة (التي تشمل وجهات نظر الرأي العام والمقابلات) تشير إلى أن كثيراً من الناس يرى هذه المعارضة كإجراء مغرض ومتشائم من جانب جناح اليمين الذي يبذل محاولات فقط من أجل الهيمنة على هذه المجالس. ويرى الناس أن اليمين يؤيد السلوك الطرفي عندما يكون لصالحه.

أضف إلى ذلك أن المحافظين لا يتحدثون إلا نادراً عن إشكالية التعددية في إطار التنافس لاكتساب المواقع السياسية. وإذا كان منطوق هذا الموقف تعود جذوره إلى إقتناع المحافظين بأن الجميع من الناحية السياسية مطيعون بشكل متساوٍ، ويعتبرون أي تفرقة وانشقاق كأمر طبيعي لتجزئة المصالح والمنافع، واعتبار ذلك إعداداً لمؤامرة لإيجاد الخلاف ينبغي القضاء عليها سريعاً كي لا تتعرض وحدة المجتمع الذي يطلق عليه تارة اسم الأمة الإسلامية، أو الجماعة الإسلامية، للتشويه.

الإشكال الآخر الذي يؤخذ على المجالس المحلية، والذي أشرنا إليه سابقاً، يعود إلى إمكانية أن تعمل المجالس الحلية على زيادة التوترات القومية والإقليمية، مما يسيء إلى الوحدة الوطنية. وليس هذا القلق غير وارد، لأن لإيران أقوام ولغات ومذاهب متعددة تقطن في أقاليم بعيدة عن العاصمة الإيرانية. ويساوي مجموع هذه القوميات نحو ٥٠ في المئة من سكان إيران، وتشمل الأكراد في كردستان، والأتراك الآذريين في آذربيجان، والتركمان في الشمال الشرقي من إيران، والبلوش في الجنوب الشرقي، والعرب في الجنوب. فالأكراد والتركمان، كمثال على ذلك، ينتهجون سياسة النزعة الانفصالية بين الحين والآخر. ومنذ استقلال

جمهورية آذربيجان عن الاتحاد السوفياتي، تشعر طهران بالقلق حيال إمكانية ميل أهالي تبريز وأردبيل لهذه الجمهورية الغنية بالنفط أكثر من ميلهم للسلطة المركزية في طهران.

على الرغم من أن القلق ما زال قائماً في هذا المجال، فإن الدوافع الاقتصادية لهذه الحركات الانفصالية غير متوافرة. ولكن هناك مطالب بين الحين والآخر في مجال الحكم الذاتي الثقافي في إطار هيكلية اتحادية (كاستخدام اللغة القومية أو المحلية في المدارس). وتضطلع المجالس المحلية في هذا الجانب بدور مهم جداً. فعندما يقول محافظ كردستان رمضان زاده: «إن الفارق بين انتخابات المجالس المحلية، والانتخابات الأخرى في إيران هي أولاً أن النواب المنتخبين هم في متناول الناخبين. ويزيد هذا الأمر من مسؤولياتهم»[٤١]. كما يقول مساعده للشؤون الأمنية «إن أهم شرط ينبغي توافره لاستتباب الأمن يتعلق بالاهتمام بمطالب الشعب[٤٢]». وليس تمييز هذا الشيء أمراً صعباً. على أن الخطورة الكامنة في هذا المجال تعود إلى التعددية القومية. ففي الواقع، إن ما يزيد المخاوف من النزعات الانفصالية القومية هو أن كثيراً من المحافظين الذين ينبغي أن يخشون عملياً عدم الاستقرار جراء هذا النوع من المجالس في محافظاتهم، يدعمون إجراءات اللامركزية. ويرى هؤلاء أن الحكم الذاتي المحلي يشكل شرطاً أساسياً للحفاظ على الوحدة الوطنية.

استنتاجات

أشارت هذه الدراسة إلى نتائج تتعلق بجوهر السياسات المدنية وسياسات الحكومة الإيرانية وآفاقها المستقبلية:

- تحول التنافس في الانتخابات إلى أحد الجوانب الثقافية والسياسية البارزة في إيران. وهو آخذ في الاتساع نحو المناطق النائية في البلاد. وعلى الرغم من القيود الصارمة أمام المشاركة والتنظيم الحر للأفراد في الانتخابات، فقد ارتبطت السلطة والقدرة السياسية أكثر فأكثر باكتساب الشرعية من خلال آراء الشعب. وعلى خلاف بلدان الشرق الأوسط الأخرى التي، كما يرى أحد المراقبين السياسيين، تجري فيها الانتخابات من أجل استقطاب وضمان المساعدات الغربية لها، فإن الانتخابات في إيران تكون خارجة تماماً عن التأثيرات الخارجية. وعلى الرغم من انتهاك الفعاليات الانتخابية الحرة، فإنها تشكل مصداقاً بارزاً وخالصاً للتنافس السياسي. ولا نبالغ إذا قلنا إن الإيرانيين يعملون حالياً على إقامة حوار ديموقراطية داخلية، وهو ما يجد تجسيداته في انتخاب الرئيس خاتمي والفوز النسبي للإصلاحيين والشخصيات الراغبة في الدعوة إلى الإصلاح في انتخابات المجالس المحلية، والفوز الحتمي للإصلاحيين في انتخابات المجلس النيابي في دورته السادسة، وتطوير فكرة الديموقراطية إلى جانب الأفكار الرسمية التقليدية. فإذا كان هذا التقييم صحيحاً، فيمكن أن

تتحول ظاهرة الرقابة المحلية إلى جزء من الثقافة الديموقراطية، وتتحول الحكومة المحلية إلى مجموعة سياسية وإدارية بيروقراطية، الأمر الذي يعني أيضاً أن السياسات المحلية يمكن أن تترك تأثيرها في السياسات الوطنية. وهناك في هذا المجال ثلاثة عناصر مهمة، أولاً، طرح التمييز بين الرقابة القانونية والإدارية في حديث السياسة الوطنية في إطار العلاقات المتبادلة للحكومة باعتبار ذلك أحد العناصر اللازمة في البحوث المستقبلية حول جوهر الحكم الذاتي المحلي وحدوده؛ ثانياً، تنمية مشاركة الأفراد والبرامج؛ ثالثاً، أهمية الصحافة باعتبارها المحرك للرأي العام؛

-إن السياسات المحلية ترتبط ارتباطاً بارزاً بالمجتمع المدني، وتشكل محلاً مناسباً للمنظمات غير الحكومية والاتحادات الاجتماعية وغيرها. وعلى الرغم من ضرورة عدم المبالغة في هذا المجال، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الانعدام النسبي للاجتماعات المنتظمة، فإن هذا المكسب الجديد ينطوي على أهمية بالغة. ولا شك في أن الدور الذي تضطلع به المؤسسات الحكومية في المجالس المحلية سيختلف من مكان إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى. وتنوي هذه الدراسة في برامجها المستقبلية إجراء بحث لهذه الفوارق؛

-إن الحكم الذاتي النسبي في بعض المدن والمناطق، والذي يحد من اتصال السلطة المركزية بهذه المناطق، يمكن أن يكون سبباً للمشاكل والقضايا في السياسات المدنية لهذه المناطق. ويشمل ذلك حصول تنافس وصراع بين النخب المحلية والقسم الاجتماعي غير المنظم نسبياً، والتبعية للمصادر المالية للسلطة المركزية، والضغوط على المجالس المحلية لاستقطاب المصادر الاقتصادية والحفاظ عليها، وضرورة تقدم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية أو تحقيق تكتلات في مصادرها لبلوغ الطاقات الإدارية، وضرورة تقبل المؤسسات غير الانتفاعية والقطاع العام، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى التدخل في اتخاذ القرارات.

وأخيراً ينبغي الاهتمام بنقطة أخرى، وهي الحذر من ترسيخ هيكليات الرقابة المحلية على الأمد القصير، نظراً لوجود مثل هذه الرغبة لدى الإصلاحيين. فالمجالس المحلية، عندما تنوي تنفيذ سياساتها لإقامة التوازن بين تحمل المسؤولية، وتحقيق المصالح المحلية وفاعليتها في تقديم الخدمات المحلية (وإيجاد المجال للسوق الأكثر تأثيراً وكفاءة) والحكم الذاتي أمام السلطة المركزية، ستواجه عدداً من التحديات، أهمها غياب التجربة التاريخية للفعاليات المشتركة المحلية، وغياب الطاقات الهيكلية على مستوى شؤون البلديات، وتدني المصادر البشرية، وخاصة في مجال إدارة المدن، والنقص الشديد للمؤسسات المحلية غير الحكومية (كاللجان المحلية) لتحقيق الاتصالات[٤٣]. طبعاً، هذا لا يعني عدم إمكانية إزالة هذه التحديات، مع الإدراك أن بناء هذه المؤسسات يستدعي وقتاً طويلاً وصعباً[٤٤].

إن ما يدعو للأسف هو أن تجربة التسعينات من القرن العشرين في كثير من البلدان النامية

في تقديم علاقة بين المجتمع المدني والحياة المحلية من جانب، والنتائج الديموقراطية والتحررية من جانب آخر، غير مشجعة كثيراً[٤٥]. ولكن نظراً لخبرات بلدان أوروبا الشرقية وتركيا ومصر وبلدان جنوب آسيا وجنوب إفريقيا، يمكن التكهن بالقضايا التي تنتظر هذه التحولات في إيران[٤٦]. فعلى أية حال، إن تقديم التحليلات والدراسات الروتينية لتقويم التجربة الجديدة الإيرانية لناحية المجالس المحلية هو أمر ضروري لتقدم الإصلاحات اللامركزية. على أن بعض المسائل والأسئلة التي ستكون ماثلة دائماً أمام هذا التقدم تتعلق بالعمل المؤسسي للحكومة وتطوره، بحيث يؤدي لتثبيت النظام الحالي أو، كما يذكر سعيد أمير ارجمند، إلى الأداء الاندماجي للثورة الإسلامية[٤٧]. بتعبير آخر، هل تعكس هذه الإبداعات، التي عملت على بناء إيران المتطورة عبر كثير من الصراعات، حدوث تحول في العلاقة بين الحكومة والشعب، أي تحويلها إلى عمل مؤسسي يصفه عادل خواه بالتحول إلى الحداثة والعقلانية في الحياة اليومية[٤٨]؟ قد لا يمكن العثور على الإجابة على هذا السؤال بسبب الغموض الذي يكتنف المجالس المحلية، أي هل أنها تعتبر رمزاً للحكومة المدنية أم أنها جزء من الحكومة؟ أشرنا إلى ذلك آنفاً، ويبدو أن النقطة المهمة في هذا المجال هي تقديم المجالس المحلية باعتبارها إما أداة لزيادة حضور الحكومة ونفوذها بين الشعب، وإما أنها البديل من قدرة السلطة المركزية. وينبغي علينا أن نولي اهتمامنا بالسؤال الآتي: كيف تستطيع الرقابة المحلية أن تغير طبيعة سلطة الحكومة الإيرانية؟ المجالس المحلية هي سلطة جديدة أضيفت إلى السلطتين السابقتين، وهي السلطة الاجتماعية والمؤسسات التقليدية الدينية المحلية والهياكل البيروقراطية للوزارات التابعة للحكومة المركزية.

إن إضافة السلطة الثالثة قد تؤدي إلى تقسيم الحكومة مع الأقسام غير الحكومية والطاقات الموجودة في معظم مناطق البلاد في رد فعل تجاه القضايا القومية والمصالح المحلية؛ وهي عوامل يمكن أن تؤدي دوراً في نقل الرقابة وتوزيع السلطة في إيران. وإن حدوث مثل هذا الشيء أو عدمه سيتضح أكثر في المستقبل.

المصادر:

(١) هوشنك شهابي، ١٩٩٧.

(٢) أنظر صحيفة **خرداد**، ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٨.

(٣) راجع مراد ثقفي، ١٩٩٨، ص ٧.

(٤) سعيد أمير أرجمند ١٩٩٨، ص ٩ ـ ٣٨. أدوارد براون، **زانت آفاري**، ١٩٩٦.

(٥) راجع صحيفة **صبح امروز**، ٣ آذار/مارس ١٩٩٩.

(٦) القانون يحتوي على ٩٤ مادة، والقسم الرئيس منه يبيّن طريقة الإشراف على الانتخابات، ويوضح الموارد التي تؤدي إلى إبطال الانتخابات. وهذا القانون يشبه قانوناً سابقاً تمت المصادقة عليه عام ١٩٨٣.

(٧) راجع كلارك، ١٩٨٨، بالدرشتاين، ١٩٩٦، وهرير ١٩٩٨.

(٨) راجع الحوار بين ابراهيم رزاقي وفرشاد مؤمني في صحيفة **صبح امروز**، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

(٩) راجع محمد أركون، ١٩٩٤، ص ٩ ـ ٦٨.

(١٠) هذه العبارة لعبد الكريم سروش، ١٩٩٩، بتصرف.

(١١) سعيد أمير أرجمند، ١٩٩٨، ص ١٨٠.

(١٢) راجع ثقفي، ١٩٩٨، ص ٩.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) صحيفة **صبح امروز**، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) راجع الحوار مع السيد شريف زاكان، في صحيفة **صبح امروز**، ٢٣ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨.

(١٧) **الإحصاء السنوي الإيراني**، ١٩٩٦.

(١٨) راجع مديني بور، ١٩٩٨، وأيضاً دوين، ١٩٩٢.

(١٩) في هذا الخصوص، راجع هبر ١٩٨٧، و ١٩٨٨، وأيضاً دوبن، ١٩٩٢.

(٢٠) صحيفة **صبح امروز**، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

(٢١) راجع كودل، ١٩٨٦.

(٢٢) حوار مع قديمي ذاكر المشرف على الانتخابات من قبل وزارة الداخلية، صحيفة **المرأة**، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

(٢٣) صحيفة **صبح امروز**، ٣١/كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

(٢٤) راجع روينكر وكونس ـ آيانا ١٩٩٤.

(٢٥) مثلاً، راجع سروش، ١٩٩٨، وكاظمي، ١٩٩٥.

(٢٦) صحيفة **صبح امروز**، ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٩.

(٢٧) المصدر نفسه.

المصادر:

(٢٨) صحيفة **خرداد**، ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٩.

(٢٩) مثال على ذلك راجع ما كتبته فاطمة جلائى بور في صحيفة **صبح امروز**، ٢٠شباط/ فبراير ١٩٩٩.

(٣٠) صحيفة **صبح امروز**، ٢١ شباط/ فبراير ١٩٩٩، وأيضاً الحوار مع كيان تاجبخش، تموز/يوليو ١٩٩٩.

(٣١) صحيفة **صبح امروز**، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) راجع آرانو، ١٩٩٢، وبرز-دياز، ١٩٩٩.

(٣٤) راجع كيان تاج بخش، ٢٠٠٠.

(٣٥) راجع برزين، ١٩٩٨، وعلوي تبار، ١٩٩٩.

(٣٦) صحيفة **خرداد**، ٣١كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

(٣٧) هيرشمن، ١٩٩١.

(٣٨) موسوي خوزستاني، صحيفة **إيران الغد**، العدد ٤٩، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(٣٩) سعيد حجاريان، وأيضاً لوكان ومولوج، ١٩٨٧ وفينشتاين، ١٩٨٣.

(٤٠) صحيفة **كيهان**، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(٤١) حوار خاص مع المحافظ في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(٤٢) صحيفة **همشهري**، ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩.

(٤٣) بسبب قلة المعلومات عن المنظمات غير الحكومية، لا نستطيع أن نذكر أكثر من ذلك، ولكن المؤشرات تدل على وجود عدد من المؤسسات الدينية التي تهتم بالنساء.

(٤٤) راجع ألستر أوف وبروس، ١٩٩٨.

(٤٥) أنظر سالم، ١٩٩٨.

(٤٦) انظر هبر، ١٩٩٨، ماينيلد ١٩٩٦، مانور، ١٩٩٨، بالدرشهايم، ١٩٩٦، غريز آرنولد، ١٩٩٦.

(٤٧) سعيد أمير ارجمند، ١٩٨٨، ص ٢٠٢.

(٤٨) فريبا عادل خواه، ٢٠٠٠.

مراد ثقفي*

الحرب وتغيّر الصفوة في ايران

تشكّل الحرب مانعاً أمام اضفاء المزيد من الشفافية على الأجواء السياسية في البلاد، وحائلاً دون إعداد الوسائل اللازمة لتحقيق التنمية السياسية. وتعتبر الغالبية الساحقة من الخبراء الإيرانيين، من حكوميين وغير حكوميين، ومن كل الفئات الفكرية، أن تحقيق التنمية السياسية من الضروريات الحيوية للبلاد، وترى أن معرفة الموانع وبذل الجهود من أجل أزالتها مسؤولية تقع على عاتق الجميع. على أن الأسئلة المثارة في المجتمع الإيراني والخلافات القائمة حولها تثير بعض التوترات في المجتمع. ومن بين هذه الأسئلة كيفية تطبيق القيم وضمان الحاجات التي تقتضيها المرحلة الحالية، وكذلك أسلوب تقييم هذه الحاجات في الإطار الدستوري كي لا يتعارض ذلك مع المساواة في الحقوق ونقل خبرات الحرب وتراثها إلى الأجيال القادمة، وكذلك دور القوات العسكرية ومسؤوليتها ومجالات تدخلها إبان السلم. على أن التوترات الناجمة عن عدم حل هذه القضايا يتناقض مع الرغبة العامة السائدة في المجتمع في تحديد الأطر القانونية والوفاق الوطني، ويمكنها لهذا السبب أن تشكل تحدياً ملحاً أمام التنمية السياسية في البلاد. فمن المؤكد أن العثور على إجابات مناسبة على هذه الأسئلة يستدعي إعادة نظر واسعة، واهتماماً بتأثير الأحداث والعناصر السياسية والعقائدية والتحولات والانتصارات والنكبات في الحروب، وكذلك بالظروف الوطنية والدولية الراهنة. ففي الواقع، تستدعي معرفة تراث الحرب بشكل كامل الاهتمام بإدراك المتغيرات الاجتماعية الناجمة عنها، والتطورات المتعلقة بالتحولات الديموغرافية والاقتصادية وتأثيرها في اتجاهات علم النفس الاجتماعي. وتشير تجارب بعض البلدان التي خاضت حروباً طويلة، كالحرب التي خاضتها إيران، إلى أن هذه الظواهر لا تقتصر على إيران فحسب، وحتى في حال مقارنتها بالبلدان الأخرى، فإن ما يحدث بين الحين والآخر في المجتمع الإيراني أخف وطأة بكثير من

* رئيس تحرير فصلية «گفتگو».

التجارب التي مرت بها بلدان أخرى[1]. وعلى أساس هذه التجارب والخبرات يمكن القول إن بقاء هذه القضايا دون حل يمكن أن يلحق أضراراً فادحة بإيران والإساءة إلى اعتبار القوات المسلحة ومكانتها.

يمكن حالياً ملاحظة أحد أهم تجسيدات مثل هذه القضايا في البلاد في أوساط الأفراد والمجموعات التي تبدي حساسية حيال اندثار الإرث الحربي، معتبرة أن بعض الأحداث والمقتضيات الحياتية متناقضة مع هذا الإرث. على أنه يُلحظ، لدى إجراء تقييم لهذه الحساسيات، محفزات مختلفة. فالحرب تؤدي، على غرار الثورة، إلى تغيير في مواقع النخبة في الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع من جانب، وتمنح العواطف والمشاعر الشعبية زخماً مرتبطاً بالظروف الثورية. وعليه، فمن الطبيعي أن تُعتبر المواقع التي تحتلها الصفوة الجديدة، وتعزيز المشاعر المثارة، محفزات متفاوتة لمقاومة التغييرات التي تفرضها المناخات الثقافية والاجتماعية والسياسية في البلاد بعد انتهاء الحرب.

من المعلوم أن إحدى النتائج المترتبة عن ظروف الحروب تتمثل في انتقال الثروة بين المجموعات الاجتماعية، وتكدسها في أيدي مجموعة جديدة في المجتمع. وإذا كانت المجموعة الجديدة لا تستطيع استخدام الثروات الجديدة بشكل سليم في اقتصاد البلاد إبان السلم، فإنها تتحول بالضرورة إلى مجموعات ضاغطة، وتؤكد على ضرورة الحفاظ على إرث الحرب. على أن ما تسعى للحفاظ عليه، في الواقع، هي الامتيازات والصلاحيات الخاصة بها. وإلى هذه الظاهرة، هناك العواطف التي ظهرت في أعوام الحرب والتي كانت مصدراً للبطولات والتضحيات. ومن الطبيعي أن تحافظ هذه العواطف على زخمها بعد انتهاء الحرب. لكن الظواهر المعقدة لفترة ما بعد الحرب، كالأنانية وتعدد الأفكار والمجموعات السياسية والثقافية والاجتماعية، تختلف اختلافاً جوهرياً مع مقتضيات أعوام الحرب، من قبيل السعي إلى التوحد وضرورة الوحدة في العمل ووحدة الاتجاه. وعلى هذا الأساس، فإن الفكرة التي تؤكد اليوم على مظلومية الإرث الحربي، وتقاوم التغيير الثقافي والاجتماعي والسياسي، يجب أن تُعرض من منظارين مختلفين على أقل تقدير، يتعلق أولهما بتغيير مواقع الصفوة، والثاني بالمشاعر العامة.

لقد أثبتت التجارب، في الأعوام الأخيرة، أن المواقف المتشددة والمتأثرة إلى حد ما بالعواطف المذكورة أقل استمرارية من الأعمال الناتجة عن ممارسة الصفوة الجديدة، والشاهد على ذلك يمكن ملاحظته في الحقول الفنية والأدبية، كالموسيقى والمسرح والرسم والسينما والرواية، والتي تعد مجالاً للتعبير عن المشاعر. إذ إن أولئك الذين يبذلون جهداً من أجل تخليد إرث الحرب من خلال الفنون والآداب قادرون على أن يأخذوا في الحسبان العناصر العديدة لهذا الإرث، سواء كانت مفرحة أو محزنة، وكذلك على اتخاذ مواقف انتقادية

في هذا المجال. بتعبير أدق، لقد توافرت في هذه الحقول عناصر تتيح التوصل إلى تعبير مناسب للحفاظ على إرث الحرب ونقله بعيداً عن أي استغلال له. لكن العقدة القائمة في الساحة الاجتماعية تتمثل في مسائل يقال إنها تتعلق مباشرة بقضية الحرب، في حين أن مراجعة السوابق المتعلقة بتغير مواقع الصفوة في المجتمع بعد الثورة الإسلامية تشير إلى ما كان مقرراً أن يحدث أو قد حدث قبل اندلاع الحرب. فالأحداث التي وقعت لم تكن ناجمة عن مستلزمات الحرب، وإنما عن مجال الفكر الأيديولوجي، وعجز القوى السياسية في المجتمع عن الحؤول دون العسكرة، وبالتالي لم يؤد اندلاع الحرب إلى حصول انقسام بين القوى السياسية في المجتمع، بل إنه أدى إلى إزالة الانقسامات السابقة بين هذه القوى. ففي الواقع، كان من شأن الهجوم العسكري العراقي على إيران في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، أن يؤدي إلى تغيير جوهري في المناخات السياسية في البلاد، وإلى دفع القوى السياسية المتصارعة إلى انتهاج سياسات أخرى، ولكن شيئاً كهذا لم يحدث. فالسياسة، التي كانت سائدة في إطار عملية تغيير الصفوة في المناصب إبان الحرب، هي السياسة نفسها التي كانت قد فرضت في المجتمع قبل الحرب.

تسلط هذه الدراسة الضوء على توزيع المناصب على الصفوة في الدوائر السياسية. ويستدعي الحقل الاقتصادي دراسة مستقلة. إلا أنه نظراً لعدم توافر المعطيات الاقتصادية الخاصة بالثروات والممتلكات الفردية والجماعية في البلاد، فإن دراسة هذا الحقل تقتصر على الحدس والتخمين.

الثورة وتوزيع السلطة على الصفوة

أُدرج توزيع مناصب السلطة على الصفوة في المجتمع، إثر انتصار الثورة، على جدول أعمال الحكومة الموقتة. وكان تغيير المسؤولين العسكريين المسألة الأكثر إلحاحاً. إذ إن عدم تدخل الجيش على نطاق واسع في حركة الثورة، وانضمام قطاعات واسعة من الجيش إلى الحركة الثورية، والذي حال دون وقوع مواجهات دامية بين الثوريين والجيش، أديا إلى الإبقاء على التسلسل التراتبي في الجيش. وقد تحول ذلك إلى مبرر مهم ليدرج الثوريون عملية تطهير الجيش من العناصر غير المرغوب فيها في عداد أولويات الحكومة الموقتة. بعبارة أخرى، كان استبدال أصحاب الرتب العليا في الجيش وأجهزة الشرطة أمراً إلزامياً وحيوياً بسبب القلق العام من إمكانية وقوع انقلاب عسكري.

كان هذا المطلب يضع الحكومة الموقتة أمام أمرين متناقضين. فمن جانب، كانت تعتبر إجراء تغيير في أوضاع الجيش وإعادة تنظيم سلسلة الرتب فيه أمراً ضرورياً، فيما كانت غير قادرة على إجراء هذه التغييرات بالشكل الذي يجردها من إمكانية الإفادة من قوات الجيش

والشرطة لمواجهة واقع احتلال القوات الثورية الثكنات العسكرية، واستيلاء المجموعات السياسية المختلفة على كميات كبيرة من الأسلحة. وهكذا صار موضوع استبدال ذوي المناصب العليا في الجيش والشرطة مطلباً وشعاراً لبعض القوى التي راحت تضغط على الحكومة الموقتة، مطالبة بحل الجيش وتشكيل جيش ثوري[٢]. لكن على الرغم من هذه الضغوط، حاولت الحكومة استبدال ذوي المناصب العليا في الجيش بتروٍ وحذر، لا سيما في ظل سعي الحكومة إلى استعادة الأسلحة المنتشرة بين أيدي الناس وبعض التنظيمات السياسية المعارضة، خصوصاً تلك التي استبعدت من الحكومة الجديدة. وقد أعلنت منظمة «فدائيان خلق» أن على الناس ألا ينزعوا أسلحتهم ما لم يتم تأسيس جيش شعبي[٣].

لم تكن هذه المنظمة ومنظمة «مجاهدي خلق» الوحيدتين اللتين رفضتا تسليم الأسلحة. فقد أوردت صحيفة **كيهان** (٢١ شباط/فبراير ١٩٧٩) بياناً كُشف فيه عن وجود قوة عسكرية أخرى باسم «حرس الثورة الإسلامية»، دعت جميع أعضائها إلى عدم تسليم أسلحتهم لقادة الثكنات العسكرية إلا في حال حضور ممثلين عن هيئة الأركان المركزية لـ «حرس الثورة الإسلامية». كما طلبت من أعضائها الإبقاء على سيطرتهم على مقرات ومؤسسات «السافاك» والشرطة ونوادي الشباب[٤]. وفي اليوم نفسه صرح الناطق باسم الحكومة أمير انتظام، في مقابلة مع الصحيفة نفسها، أنه سيتم تشكيل «حرس الثورة الإسلامية» بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء، وأنه تم إعداد نظام هذه القوة العسكرية، على أن يعلن في خلال أيام قليلة بعد المصادقة عليه[٥]. وفي اليوم التالي، أعلن رئيس الحكومة الموقتة أنه سيعلن مساء تشكيل الحرس الوطني[٦]، الأمر الذي زاد الأمور تعقيداً في ما يتعلق بمصير القوات العسكرية.

تأسيساً على هذه التصريحات والبيانات، بات واضحاً أن عملية تغيير كبار المسؤولين العسكريين في البلاد اندرجت في إطار ثلاث رؤى سياسية مختلفة، الأولى انتهجتها الحكومة الموقتة التي كانت تحاول تأسيس قوة عسكرية جديدة، ثم العمل على إعادة تنظيم الجيش والشرطة. على أن تتيح القوة العسكرية الجديدة للحكومة نشرها في الشوارع عند الضرورة من دون أن يثير ذلك ردود فعل شعبية، نظراً للمشاعر التي كان الناس يكنونها حيال الجيش والشرطة[٧]. أما الثانية فهي رؤية المنظمات المسلحة التي اختارت لنفسها أسماء من قبيل «حرس الثورة الإسلامية» للإيحاء بتلاحمها مع النظام المنبثق عن الثورة، من دون أن تتضح الجهة التي تقف وراءها. وأخيراً عبرت الرؤية الثالثة عن المنظمات السياسية والعسكرية كمنظمة «فدائيان خلق» و«مجاهدي خلق» التي كانت تدعو إلى حل الجيش وتأسيس جيش شعبي تكون هي في عداد المؤسسين له. وكانت النتيجة التي تمخضت عن هذه الاتجاهات الثلاثة إضعاف الجيش الذي كان يتم يومياً إحالة قسم من قياداته على التقاعد. على أن الحكومة الموقتة كانت بحاجة إلى بعض الوقت ليترسخ لديها اقتناع أو ليتم نفي بازركان

لتبادر للدفاع عن القوات المسلحة التي كانت تأمل بالسيطرة عليها. فقد أعلن بازركان «أن الحكومة في موقع ضعيف للحفاظ على أمن المجتمع، لأننا لا نملك قوة عسكرية، ولأن هناك كثيراً من السلاح في أيدي الناس». وقال مخاطباً أولئك الذين كانوا يتحدثون عن حل الجيش «إن الحفاظ على أمن البلاد والمناطق الحدودية لبلادنا مع هذه المساحة المترامية الأطراف، وفي ظل الأطماع المحدقة بها من كل حدب وصوب، أمر غير ممكن من دون الجيش. وليس بمقدور حرس الثورة القيام في خلال فترة قصيرة بمهمات الجيش النظامي». وأضاف بازركان في خصوص اللجان الثورية «ليس هناك من يضبط أمورها»[٨]. إلا أنه لم تمضِ فترة طويلة من الوقت حتى تكشفت المكانة السياسية لحرس الثورة. كما حُسمت مسألة التنافس للسيطرة على القوات المسلحة بين الحكومة ومجلس الثورة. وبعد شهرين من البيانات الغامضة الصادرة عن الحكومة، أصدر «حرس الثورة الإسلامية» بياناً في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٩ أعلن فيه رسمياً تأسيس قوات تحت إشراف مجلس الثورة[٩]. وبعد أسبوعين أصدر مجلس الثورة بياناً أقر فيه هذا القرار[١٠].

هكذا تم تأسيس قوة عسكرية ثورية رديفة للجيش الذي تم إضعافه، وأنيطت مهمة السيطرة عليه بمؤسسة أخرى غير الحكومة، والمتمثلة في مجلس الثورة، وذلك قبل إقرار دستور جديد وانتخاب مجلس تشريعي، وحتى قبل حسم مسألة القوات المسلحة في البلاد. وبذلك فقد الجيش احتكاره للقوة العسكرية. كما فقدت الحكومة احتكارها للقوة، فيما تم استبعاد طروحات ورؤى المنظمات السياسية ـ العسكرية اليسارية التي كانت تطالب بتشكيل قوة عسكرية ثورية بمشاركتها أو تحت إشرافها. وقد ترك كثير من قادة الجيش مناصبهم لزملاء لهم من ذوي رتب عسكرية أدنى منهم. كما برز قادة جدد لحرس الثورة، على الرغم من الغموض الذي أحاط بانتماءاتهم السياسية. لكن عدم تبعيتهم لحكومة بازركان كان يشير إلى بروز مجموعة قوية من الصفوة السياسية الجديدة الصاعدة في البلاد.

إلى ذلك، كان مصير اللجان الثورية شبيهاً بمصير «حرس الثورة». إذ على الرغم من صدور أوامر للجان الثورية بأن تعمل تحت إشراف الجيش[١١]، وكذلك البيان الصادر عن الجيش، والذي ينص على أن لجان الإمام ستعمل تحت إشراف مساعد رئيس الوزراء السيد يزدي، وبمشاركة ممثل من الجيش وعدد من الممثلين الآخرين[١٢]، بدا واضحاً في نهاية المطاف أن الإشراف على اللجان الثورية لم ينط لا بالحكومة ولا بالجيش ولا بالشرطة، وإنما أنيطت هذه المهمة بآية الله مهدوي كني ليعمل على تنظيم شؤونها بالتعاون مع الحكومة[١٣]. وكانت نتيجة هذا التنسيق في المرحلة الأولى نظاماً أعلنه آية الله مهدوي كني، حدد فيه حدود صلاحيات اللجنة المركزية ومهمات اللجان المحلية في طهران والمدن الإيرانية الأخرى، كما

حدد نشاط اللجان التي كانت تقوم، إضافة إلى الحفاظ على النظام وجمع الأسلحة، بمهمات إعلامية وترويجية[١٤].

عملياً كانت قضية اللجان الثورية معلقة بانتظار الوقت الذي تتمكن الحكومة فيه من فرض سيطرتها كاملة على الأوضاع. في هذه الأثناء، راحت اللجان الثورية تمارس نشاطاتها بشكل مواز لقوات الشرطة. لكن على الرغم من إعلان المدير العام للشرطة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٧٩ استعداده لتسلم المسؤولية عن اللجان الثورية، وأن اللجان الرئيسة في طهران، والتي يبلغ تعدادها ١٥ لجنة، ستعمل على إغلاق اللجان الفرعية في العاصمة. على أن تناط المسؤولية عنها بقائد الشرطة[١٥]. إلا أن مسؤولي اللجان الثورية استطاعوا، إثر لقائهم مع قائد الثورة آنذاك، الحصول على الترخيص لنشاط اللجان بشكل مستقل عن جهاز الشرطة. وهكذا، وتزامناً مع تأسيس قوة عسكرية ثورية خارج سيطرة الحكومة، تم أيضاً إنشاء قوة من رجال الشرطة موازية لجهاز الشرطة. وكان المتضررون الرئيسيون هم الصفوة من المسؤولين الحكوميين العاملين في القوات المسلحة وفي جهاز الشرطة أو أولئك الذين يحتلون مناصب وزارية أو قيادية في الحكومة الموقتة. إذ كانت صلاحياتهم تتقلص تدريجاً يوماً بعد يوم. على أن الظروف التي كان الجيش يعانيها في كردستان هي خير دليل على المآل الذي آل إليه. إذ كان يتعرض لهجمات المجموعات الثورية باعتباره تابعاً للنظام السابق، في وقت كانت قدراته على مواجهة الهجمات على ثكناته لاحتلالها تتقلص باستمرار.

إن جدوى الحلول المعتمدة للحفاظ على النظام الجديد باعتبارها أنسب الحلول، نظراً لوجود كثير من المجموعات المسلحة، بحاجة إلى دراسة مفصلة ومستقلة. لكن المهم في إطار هذا البحث هو خروج البرنامج السياسي لعملية تأسيس النظام القانوني والسياسي، وتعيين أصحاب الرتب الجدد، عن مساره الأول، نظراً لمواقف القوى السياسية المختلفة التي كان كثير منها يمتلك الأسلحة، وكذلك لإعادة بناء القوات المسلحة وقوات الشرطة في ظل العنف الذي ساد لفترة قصيرة في الساحة السياسية الإيرانية.

يبدو أن الإجراءات السريعة في تعيين الحكومة الموقتة ومجلس الثورة والنيابة العامة للثورة تمثل محاولة أولى لقائد الثورة لإحلال نظام قانوني بديل من النظام القانوني والسياسي القديم، وهو ما يفسر الإطراء على إجراء انتخابات مجلس خبراء الدستور، وإناطة مسؤولية تدوين الدستور بهذا المجلس، وكذلك الإصرار على إجراء انتخابات المجالس البلدية لتحديد الوضع القانوني للمدن والأرياف النائية في البلاد. ففي الواقع، أجريت انتخابات مجلس خبراء الدستور في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٧٩، ثم بدأ المجلس المذكور نشاطه في ١٩ آب/اغسطس من العام نفسه. وكان قد صودق على لائحة انتخابات المجالس البلدية في ٥ تموز/يوليو ١٩٧٩. وعلى الرغم من الأزمات الحادة والاشتباكات المسلحة في كثير من

المناطق، فقد أجريت هذه الانتخابات في ١١ أيلول / سبتمبر من العام نفسه. وتزامناً مع هذه السياسة، كانت ثمة سياسة أخرى متبعة تتسع دائرتها بهدوء، وتركت تأثيرها في الجهود الرامية إلى تأسيس نظام قانوني وسياسي جديد.

السياسة الجديدة

لم تؤيد أي من القوى الثورية في المجتمع سياسة الحكومة الموقتة، التي كانت مترددة، منذ بداية عملها، في التخلي عن التزام السبل القانونية. وقد بذلت كل هذه القوى جهوداً حثيثة للالتفاف على الحكومة الموقتة ودفعها لاعتماد سياسة أكثر ثورية. وفي نهاية المطاف رجحت كفة السياسة الثورية على السياسة القائمة على القانون، نظراً للقوة المتزايدة للقوى الثورية - إسلامية وغير إسلامية. وهكذا راحت المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تخطو في اتجاه السياسة الجديدة. فحتى مجلس الثورة، الذي كان يفترض به أن يشكل الدعامة القانونية للحكومة الموقتة من خلال سيطرته على حرس الثورة الإسلامية، التف على الحكومة الموقتة والتحق بالقوى الثورية. فبعدما اتضح مصير القوات المسلحة وقوات الشرطة، جاء دور الإدارات الأخرى. وكانت السياسة الخارجية المحطة التالية. إذ كانت وزارة الخارجية متهمة بعدم انتهاج سياسة ثورية. ويُلاحظ في هذا المجال حدة الاتجاه العملي في أوساط القوى الإسلامية وغير الإسلامية. فبعد ثلاثة أيام من انتصار الثورة، احتل عدد من عناصر «فدائيان خلق» مبنى السفارة الأميركية في إيران، وأسروا سبعين جندياً، من بينهم أربعون من قوات «المارينز» في السفارة[١٦]. وعلى الرغم من تسوية مسألة الرهائن سريعاً، فإنها تحولت إلى نموذج للفريق الآخر الذي صنف نفسه بأنه مؤلف من الطلبة الذين يسيرون على نهج الإمام الخميني. فقد احتل هؤلاء السفارة الأميركية في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩، وعملوا على توريط السياسة الخارجية الإيرانية لمدة ٤٤ يوماً في هذه القضية، علماً أن مقتضيات الحرب ومستلزماتها وحدها أدت إلى إزالة آثارها.

بدا جوهر هذه الحركة المعادية للحكومة الموقتة واضحاً في أول لقاء صحافي عقد في مبنى السفارة من جانب الطلبة الجامعيين. فقد كانت الثورة الإسلامية في إيران قد طرحت نفسها، قبل ١٠ و ١١ شباط / فبراير، باعتبارها مدرسة، لكنها اتجهت، لاحقاً، مع قيام مؤسسة تنفيذية جديدة وتحولها إلى حكومة موقتة، نحو التبعية. إذ كانت الولايات المتحدة تتوغل بسهولة في التيارات الليبرالية في المجتمع، وعاد عناصر «السافاك» إلى المؤسسات الحكومية. كما اجتمع أعضاء من مجلس الوزراء مع بريجنسكي في الجزائر[١٧]. وقد أعلن الطلاب الجامعيون لاحقاً صراحة أن أحد أهدافهم من هذه العملية هو جر الحكومة الموقتة إلى مأزق والتسريع في إسقاطها. إذ كانوا يتكهنون بأن نجاح عمليتهم سيؤدي إلى إسقاط الحكومة الموقتة، ويسلب منها أي محاولة للتظاهر بالمظلومية[١٨]. وإذا ما عدنا إلى ما أعلنه الطلاب

الجامعيون «لم نعلن بعد شيئاً من مطالبنا»، فضلاً عن الاعتقاد بأن احتلال السفارة سينتهي في غضون ثلاثة إلى خمسة أيام[١٩]، يمكن الاستنتاج بأن الهدف الوحيد لهذه المغامرة كان جر الحكومة الموقتة إلى مأزق وإسقاطها. فبعد يومين على احتجاز الرهائن، استقالت الحكومة الموقتة التي كانت قد نجحت في إجراء عمليتين انتخابيتين عامتين في البلاد، على الرغم من المشاكل والصعاب السائدة آنذاك.

كانت استقالة الحكومة تعني التراجع عن السياسة الرامية إلى استبدال مواقع الصفوة في المجتمع من طريق السبل القانونية. وقد أوضح أحد وزراء الحكومة الموقتة هذا الواقع عندما قال إن «السر الكامن في كل الانتقادات والخلافات بيننا وبين الجيل الشاب الثوري يكمن في رؤيتين مختلفتين وبرنامجين مختلفين... كانت الفئة الثورية تنظر إلى موظف الدولة والجهاز الحكومي كعدو. أما الحكومة فكانت تفكر في الإفادة من هذا الجهاز ومن هؤلاء الموظفين... كانوا يعتقدون إن الجهاز الحكومي قد يكون معادياً للثورة ومعادياً لنا. وهم يرغبون ألا يكون هؤلاء على قيد الحياة. لقد ظهر التعارض بأشكال مختلفة، ولا يمكن الجمع بين هاتين الرؤيتين، أي العمل للبناء الإيجابي للثورة، وذلك النمط الآخر من العمل»[٢٠].

استقالة الحكومة الموقتة واندلاع الحرب

مع استقالة الحكومة الموقتة، وإناطة مهماتها بمجلس الثورة الذي كان يشرف بشكل غير مباشر على قسم من المؤسسات الثورية الجديدة، بدأ مجلس الثورة بتنفيذ سياسة ثورية تقوم على تغيير الصفوة في أجهزة الحكم. ولم تكن مصادفة أن العناوين الرئيسية، في صحف اليوم التالي لاستقالة الحكومة، كان «تطهير المؤسسات الوزارية من العناصر الفاسدة». في الواقع كان آية الله بهشتي قد قدم برنامجاً ينطوي على ست مواد كتفاصيل للمشروع العاجل لمجلس الثورة[٢١]، وكان أهم بنوده، إضافة إلى إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي، تتعلق بموضوع تغيير الصفوة في الحكومة. كذلك أكد بند آخر على ضرورة الإفادة من العناصر المؤمنة بالثورة، وخاصة القوى العظيمة للجيل الشاب الذي اضطلع بدوره لإنجاح الكفاح في إدارة أمور البلاد كي تتحرك بذلك عجلات البلاد وإيجاد تحولات أساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[٢٢].

في الفترة الممتدة ما بين استقالة الحكومة الموقتة وبين الاستفتاء العام حول الدستور وإجراء انتخابات رئاسية للجمهورية في ٢٤/ ١/ ١٩٨٠، كانت الصحف تتحدث باستمرار عن عمليات التطهير في المؤسسات الإدارية[٢٣]. ومع المصادقة على انتخاب رئيس الجمهورية وإناطة مهمات قيادة القوات المسلحة به من جانب قائد الثورة آنذاك، أتاحت الأطر القانونية الجديدة إمكانية للتحركات السياسية والقانونية. وقد دار الحديث في هذه المرحلة حول «إعادة

النظر بالتطهير وفصل العسكريين»[٢٤]، وإزالة الحظر عن نشاط الحزب الديموقراطي الكردستاني[٢٥]. ودار البحث بشكل حر في حوار تلفزيوني بين الجانبين حول أحداث مدينة كنبدكاووس التي أدت إلى الاصطدام العنيف بين المنظمات اليسارية وحرس الثورة الإسلامية[٢٦]. وتحدث آية الله موسوي اردبيلي عن دمج النيابة العامة ومحاكم الثورة في العدلية[٢٧]. ودعت الشخصيات السياسية الشعب إلى الهدوء، ودانت مهاجمة الاجتماعات، ووصفتها بأنها تشكل خطأ كبيراً على الثورة[٢٨]. وكانت وتيرة إعلان المواقف تشير إلى أن النظام المنبثق عن الثورة كان يتحرك نحو قبول الأطر الدستورية والتراتبية في اتخاذ القرار الواضح بعد تلك القرارات المستعجلة الأولى، ويبذل جهوده لتكريس المشاركة السليمة للقوى السياسية المختلفة عبر إفساح المجال أمام الجميع.

كان هذا التفاؤل لا يستند إلى أساس، لأن أسباب الخلاف القائم بين القوى السياسية في المجتمع ووقوفها وجهاً لوجه، وكذلك الرؤية السائدة إزاء هذه العلاقات، لا تدفع في هذا الاتجاه. على أن السبب الذي أدى إلى فشل بازركان لم يكن غياب الدستور أو قوانين واضحة لإجراء الانتخابات أو أسلوب إدارة الإذاعة والتلفزيون أو عدم وجود القوانين المتعلقة بالصحافة، وإنما كان وجود رؤيتين مختلفتين بين القوى السياسية في المجتمع حول كيفية تغيير الصفوة في النظام القديم: الرؤية الثورية والرؤية الإصلاحية. الأولى كانت تدعو إلى إلغاء الصفوة القديمة، فيما كانت الأخرى تدعو إلى الاندماج. وعليه كان الدستور في الواقع محصلة لهاتين الرؤيتين، فضلاً عن أن الدستور ربط حل كثير من القضايا بالمستقبل، وذلك من خلال الإشارة باستمرار إلى أن القوانين المستقبلية ستحدد حدود كثير من المبادئ المعلنة: لا يبدو أن المستقبل سيكون أفضل نظراً لاعتزال القوى المعتدلة في المجتمع السلطة من جانب، وإزاحة العناصر ذات الخبرة والأكثر نضوجاً من الحركة الثورية واغتيالها أو تشويه سمعتها من جانب القوى الفوضوية في المجتمع. ففي الواقع لم تضعف أي من العوامل التي شلت قوى الحكومة المؤقتة في الأشهر التسعة ودفعتها إلى التنحي، بل إنها ازدادت قوة، وعملت على تفاقم حدة الصراعات. وأصبحت المنظمات السياسية تستعرض تسلحها بشكل مباشر هذه المرة، وكانت تستخدم العبارات الأيديولوجية في عملية التقييمات السياسية.

استؤنفت الصراعات الهادئة - مرة أخرى - بعد المصادقة على قانون الثورة الثقافية من جانب مجلس الثورة، والإعلان عن مشروع النظام المتعلق بنشاط الأحزاب والمجموعات السياسية في هذا المجلس. وقبل أقل من شهرين من موعد الانتخابات النيابية، أعلن مجلس الثورة إغلاق الجامعات في البلاد كافة، بدءاً من الخامس عشر من خرداد (٤ حزيران/يوليو) داعياً الأحزاب والمجموعات إلى سحب لجانها القيادية من الجامعات بسبب قرار الإغلاق بانتظار تدوين النظام التعليمي الجديد للجامعات «يجب أن يتم إعداده متطابقاً مع الموازين

الإسلامية»[٢٩]. إثر هذا القرار بدأت الاشتباكات في الجامعات. وتحركت المدن التي تتواجد فيها الجامعات الواحدة تلو الأخرى إلى مسرح الاشتباكات، بحيث أعادت إلى الأذهان أيام الثورة[٣٠]. لكن الاشتباكات هذه المرة كانت بين القوى التي وقفت قبل أقل من عام ونصف العام جنباً إلى جنب لمحاربة خامس أقوى جيش في العالم بالأيدي المجردة. ولا شك أن كثيراً من المجموعات التي فقدت لجانها المرابطة في الجامعات، إثر إغلاق الجامعات والاشتباكات الناجمة عنها، كانت من جملة القوى التي كانت تطالب بتدوين النظام التعليمي الجديد على أساس الموازين الثورية، وذلك من خلال طرح شعار الثورة الثقافية وتطهير الجامعات. لكن أياً من هذه الأمور لم يكن يمثل واقعاً جديداً غير مسبوق في الساحة السياسية الإيرانية لتبرير تدخل مجلس الثورة سريعاً.

لقد أنهى قرار مجلس الثورة القاضي بتعطيل الجامعات التفاؤل الذي حصل نتيجة المصادقة على الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية. فمنذ هذا الوقت وحتى نشوب الحرب، زادت الأحداث السياسية التباعد بين القوى الاجتماعية. وقد جرت الانتخابات، كما تقدم وصفها، في ظروف صعبة للغاية. كما أن رفض أوراق اعتماد النواب الذين كانوا من خارج دائرة السلطة (نواب حركة الحرية وحركة (جاما) كانوا ما يزالون يعتبرون من المقربين للسلطة)، وإغلاق السبل القانونية لدخول هؤلاء النواب في مجموعة الصفوة في النظام الجديد أديا إلى القضاء على آخر فرصة لاستقطاب المجموعات الممثلة لشرائح محددة.

أوحى حديث الدكتور حسن آيت الناطق الرسمي باسم حزب «جمهوري اسلامي» على أقل تقدير بوجود تيار داخل هذا الحزب ينوي إزاحة بني صدر[٣٢]. كما كشفت عدم أهلية الوزارة التي قدمت إلى المجلس باعتبارها مختلفة عن الحكومة التي تم اختيارها نتيجة للاتفاق الحاصل بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء[٣٣]، أن مواجهة مرتقبة تلوح في الأفق نتيجة تقليص مجموعة القوى التي كان ينبغي أن يتم انتخاب الصفوة الحاكمة في البلاد منها. وقد أدى الهجوم العسكري العراقي الواسع على إيران، والذي جاء بعد أيام من تشكيل حكومة رجائي، إلى تأخير هذه المواجهة لفترة من الزمن. فبعد أيام على شن الهجوم العسكري العراقي، أصدرت غالبية المجموعات السياسية في البلاد بيانات مختلفة دعت فيها أنصارها وعامة الشعب إلى مقاومة هذه الهجوم. على أن هذه المجموعات، بمختلف اتجاهاتها اليمينية واليسارية والدينية وغير الدينية، لم تعتبر التصدي لهذا الهجوم أمراً مقدساً[٣٤]. حتى أن منظمة «مجاهدي خلق» التي اختارت في السنوات التي تلت ذلك الوقوف إلى جانب العراق، على الرغم من ظروفها الصعبة جداً في الصراع، أعلنت أنه «ينبغي على القوى كافة في الظروف الحساسة والخطيرة الحالية أن تعمل بشكل متحد في الدفاع عن البلاد أمام العدوان والهجوم الأجنبي»[٣٥]. وعندما تأكد للعراق بعد أيام من حملاته العسكرية الأولى على إيران

عدم تمكنه من تحقيق انتصار سريع، قدم اقتراحاً بوقف اطلاق النار والتفاوض مع إيران. ووقفت معظم القوى السياسية إلى جانب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وربطت إجراء أي تفاوض بالانسحاب الكامل للقوات المهاجمة من الأراضي الإيرانية[٢٦]. وتتجلى الأهمية السياسية لهذه المواقف أكثر عندما نعلم أن منظمات سياسية آنذاك كمنظمة بيكار «النضال» اعتبرت بتأثير من خبرات الحركة الشيوعية، وخاصة في روسيا في الفترة ما بين شباط/ فبراير وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٧ «الحرب الإيرانية ـ العراقية حرباً بين نظامين رجعيين لضمان مصالح الرأسماليين في البلدين لصالح الأمبرياليين والمعسكر الرأسمالي العالمي والمحافظة على هيمنته على مصالح الشعبين الإيراني والعراقي»، ودعت الشعب إلى تحويل هذه الحرب إلى حرب أهلية[٢٧]، أي كان هناك قوى تدعو الشعب إلى الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم، فيما كانت هناك داخل النظام مجموعة واسعة من القوى المختلفة كان يمكن انتهاج سياسات متناسبة واستقطابها إلى داخل النظام، أي حثها على التقبل العملي للإطار القانوني السائد.

أتاح اندلاع الحرب فرصة ظهور مواقف جديدة في أوساط القوى السياسية في البلاد. لكن هذا الأمر لم يتحقق، نظراً للمواجهات التي حصلت في ما بينها طيلة ١٨ شهراً. في الواقع، دفعت التعبئة القصوى وغير المعتادة للمشاعر الشعبية، والاستجابة الواسعة للأمر الصادر عن قائد الثورة آنذاك حول ضرورة التصدي الشامل للمعتدي، المنظمات والمجموعات السياسية التي كان يمكن أن تقدم المقتضيات الأخرى على ضرورة الدفاع عن البلاد، إلى الاعتقاد بأن إعلان أي موقف غير الموقف الذي استجابوا له لن يؤدي سوى للعزلة السياسية. وفي هذا السياق، كان ينبغي استغلال العواطف الجماعية لتشكيل قاعدة لتأسيس ميثاق جديد بين المجموعات السياسية. ولكن هذا لم يحصل، بل إن البلاد اتجهت بشكل متسارع نحو المواجهة والتعارض الحاد. وظهر هذا التعارض في مجال قيادة الحرب وأهدافها النهائية. في الواقع، إن إعادة النظر في أداء القوى السياسية في هذه المرحلة تشير إلى أن هذه القوى كانت عاجزة على إبداء قدرتها على حل المشاكل. ولم يمضِ وقت طويل حتى انتقلت هذه الخلافات إلى مجمل المؤسسات السياسية والمدنية في المجتمع وإلى المجتمع نفسه. ففي خضم الحرب، وفيما كانت ترد من الجبهات أنباء عن الخسائر الفادحة في الأرواح، كانت مدن البلاد تشهد الاشتباكات بين أنصار رئيس الجمهورية ومعارضيه. وكان كل طرف يدعو الآخر إلى ضرورة قبول وجهة نظره باسم الحفاظ على الوحدة والتضامن أمام العدو الأجنبي. وفي مثل هذه الظروف الصعبة دخلت الحكومة هذا المعترك، وأعلن وزير الدولة والناطق الرسمي باسمها بهزاد نبوي أن الحكومة ستعلن في برامجها للمجلس تقييمها السياسي للقوى الموجودة في المجتمع وتعامل الحكومة معها. ففي هذا البرنامج، تقسم الأحزاب والمجموعات

إلى أربع مجموعات: المجموعات الداعمة للثورة الإسلامية، والمجموعات الموافقة للثورة الإسلامية، والمجموعات المعادية للثورة الإسلامية، والمجموعات المعارضة للثورة الإسلامية «مواقفنا حيال كل من هذه المجموعات الأربع هو معلوم». وفي توضيحه لهذا الموقف، أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة أن الحكومة ستأخذ بوجهات النظر الصحيحة الداعمة للنظام، وسوف تستعين بها في أعمالها التنفيذية، كما ستستفيد من تعاون المجموعات الموافقة إلى حد ما، وستسمح للمجموعات المعارضة بالنشاط، ولكن غير المعادية (أي لا تحمل السلاح) بنشاطها، ولكنها لن تهادنها أو تتعاون معها، ومنها حزب «توده» الشيوعي، ومنظمة «فدائيان خلق»، وقال «إن موقفنا حيالها هو اعتبارها تيارات معارضة أو معادية، لأنها من الناحية الفكرية تقف ضد الثورة الإسلامية، وتحدد أعمالها انطلاقاً من قاعدتها الفكرية. فعليه لا يمكن أن يكون أداؤها في اتجاه تأييد الثورة الإسلامية. أما موقفها حالياً فهو موقف مرحلي وتكتيكي ناجم عن الظروف السياسية»[٣٨]. وهكذا، وبعد مرور عامين ونصف على تأسيس النظام الجديد، وبعد الجهود المضنية في تدوين الدستور لتأسيس المؤسسات التشريعية والتنفيذية، وبذل الجهود في تحديد الأطر القانونية للإفادة من قدرات المجتمع وغير ذلك، تقدم حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من دون أدنى اعتماد على الدستور، على تقسيم أبناء المجتمع على أساس مقولات ومفاهيم غير واضحة.

كان نشر هذا البيان من جانب السلطة التنفيذية في البلاد يشير إلى واقع مهم جداً، وهو أن الحكومة، التي كان ينبغي عليها أن تتحرك في إطار الدستور، وأن تكون حكومة لكل أبناء الشعب، تعكس تلاحمها مع شيء تسميه «الثورة الإسلامية». وكان إعلان موقف الحكومة هذا يفوق التحفظات كافة التي نص عليها الدستور حول ضرورة احترام الشعائر الإسلامية، وكذلك الصراعات الفئوية في إطار التسميات السياسية، كخط الإمام والليبرالية وغير ذلك، الأمر الذي كان يعني أن الحكومة الدستورية الأولى للجمهورية الإسلامية الإيرانية هي حكومة عقائدية، وأن حدود عقائدها غير معلومة وغير واضحة. وأخيراً اتضح بهذا الإعلان السياسي الثوري المتبع في تغيير الصفوة في المجتمع، أن من يكون مع هذه الأيديولوجية ويقف إلى جانبها ويعمل في الدفاع عنها، سيكون في عداد صفوة المجتمع، ويستفيد من الإمكانات.

لم تستمر المواجهة بين رئيس الجمهورية آنذاك مع القوى المناهضة له وقتاً طويلاً. فبعد إلقاء رئيس الجمهورية كلمته في الرابع عشر من اسفند عام ١٣٥٩ الموافق ٥/٢/١٩٨٠ في جامعة طهران، أي في المكان الذي وافق على إغلاقه قبل ٩ أشهر بسبب القلق من تخلفه عن القوى الثورية، والرد العنيف على هذه الكلمة، واتضاح مشاركة قسم من القوات العسكرية وقوات الشرطة في هذا الرد، بات واضحاً تماماً عدم وجود إمكانية التعايش معه. فبعد إقصائه

من القيادة العامة للقوات المسلحة، ونشر تقرير لجنة التحقيق حول حادث الخامس من آذار/مارس، حجب مجلس الشورى الإسلامي ثقته عن رئيس الجمهورية، وعزله بذلك عن هذا المنصب. وفي نهاية المطاف، حدث الأمر الذي كانت كل القوى السياسية في البلاد تخشى حصوله منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الإسلامية. إذ اجتاحت المجتمع موجة من العنف والإرهاب، وقررت القوى، التي حققت قبل عامين بوقوفها جنباً إلى جنب أوسع ثورة بأقل كلفة شهدها العالم، بعنادها وعنفها خوض غمار المواجهة في ما بينها، وبلغت بذلك السياسة الثورية في تغيير الصفوة في المجتمع ذروتها.

منذ انتصار الثورة الإسلامية، اضطلعت هيمنة الرؤية الأيديولوجية على ذهنية معظم القوى السياسية في البلاد، وكذلك الاتجاه العسكري الذي خلفته الحركات المسلحة والذي شكل الأسلوب الغالب في الكفاح السياسي منذ السبعينات، بدور حاسم في العلاقات بين المجموعات السياسية. وإلى هذه العوامل الرئيسية، يجب ألا ننسى العوامل الأخرى، كضعف الثقافة السياسية في البلاد، والذي كان الحصيلة المؤسفة للاستبداد البهلوي والتقديس للثورية كقيمة مهيمنة على الكفاح التحرري في بلدان العالم الثالث، وأجواء الرعب والخوف، إلى الاغتيالات في المرحلة الأولى من الثورة. فمنذ اليوم الأول لانتصار الثورة، واجهت الجهود الرامية إلى إعادة بناء النظام القانوني في المجتمع منافساً كان يرى العمل الثوري أنسب السبل لتأسيس النظام الجديد. على أن هذا الأسلوب، والنمط من العمل، والذي اعتبرته معظم القوى السياسية وسيلة للاستجابة لرغبات وأهداف الثورة، اتجه في مجال تغيير الصفوة في طريق أصبحت العودة عنها غير ممكنة. وفي الوقت نفسه يكشف إمعان النظر في السياسات التي كانت متبعة في إطار تغيير الصفوة بعد انتصار الثورة حقيقة أنه لا يمكن اعتبار الحرب مع العراق من مجموعة الأسباب التي أدت إلى حصول المواجهات العدائية بين القوى السياسية في البلاد. إذ إن اندلاع الحرب دفع معظم القوى السياسية في البلاد إلى دعوة الشعب للتصدي، انطلاقاً من الدفاع عن النظام المنبثق عن الثورة أو بسبب الدفاع عن أرض الوطن أو بسبب المواجهة للإمبرياليتين الأميركية والروسية اللتين كانتا تعتبران أن الهجوم العراقي يتماشى مع مصالحهما. فالحرب لم تكن سبباً لحدوث انشقاق بين هذه القوى. كما أن الحديث حول تلك البطولات والتضحيات لا يشكل مجالاً للتأكيد على هذا الانشقاق واستمراره. ففي الواقع، إذا كانت الحرب لم تسهم في إيجاد تغيير في السياسة الثورية لتغيير مواقع الصفوة في المجتمع، فإن مستلزمات ملحة وغير أيديولوجية جعلها تطغى على باقي السياسات والبرامج التي كانت نابعة عن الرغبات والطموحات المنبعثة عن الثورة. وكان أحد أحلام الثورة، والذي تبلور في مفهوم نزعتها الاستقلالية، هو سيطرة إيران التامة على مصادرها المعدنية، ولا سيما النفط الذي يشكل أهم هذه المصادر، علماً أن خلاص

إيران من الهيمنة الغربية كان يعني أنها لن تبيع نفطها بأي سعر كان، وأنها لن تستخدم مواردها من النفط في شراء الأسلحة. إلا أن الهجوم العسكري العراقي قضى على هذا الحلم. وكان أحد الوعود الذي قطعته الثورة هو تقسيم الموارد من المصادر المتوافرة في البلاد بعدالة أكثر بين أبناء الشعب، واستثمار قسم مهم منها في تصنيع البلاد. إلا أن النفقات الباهظة للحرب لم تؤد إلى تأخير إمكانية تحقيق هذا الحلم أعوام عدة فحسب، بل تكدست الأموال والرساميل الضخمة في جيوب عدد قليل من الأفراد. إذ إن الظروف الحربية جعلت الطلبة الجامعيين الملتزمين بنهج الإمام الخميني، يأملون أن تقدم أميركا اعتذارها لإيران بسبب سياستها بحق إيران في عهد محمد رضا شاه، والاعتراف بالثورة الإيرانية، وأن تعيد هذه الظروف أميركا إلى صوابها. فالحرب وضرورة الدفاع عن البلاد كانتا أكثر واقعية من إمكانية أن تتعامل من خلالها في إطار الأهداف والميول والتطلعات الثورية.

الخلاصة هي أن المستلزمات الحيوية للحرب التي فرضت على إيران أنهت في نهاية المطاف المرحلة التي كان الطابع الثوري يشكل الوجه الغالب والمهيمن عليها. وقد تجلت هذه الحقيقة بعد انتهاء الحرب. فعلى الرغم من أن الحرب قضت شيئاً فشيئاً على القدرات المالية للبلاد، وزادت من صعوبة تحقيق الوعود الاقتصادية للثورة، فإنها شكلت رمزاً للبطولات والتضحيات والعيش في الأطر الاعتقادية المألوفة، وكانت تندرج في عداد الرغبات والتطلعات المعنوية الشعبية التي أطاحت بنظام بهلوي عام ١٩٧٩. ففي الأجواء المعنوية للحرب التي كان موقع الحق والباطل فيها واضحاً ومسلماً به لا يمكن تصور مرتبة متوسطة بين هذين الاثنين. لكن انتهاء الحرب كان يفرض تغيير المستلزمات الوطنية والدولية. لذا لا يمكن اعتبار قبول العراق للقرار الرقم ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي وموافقته مجدداً على اتفاقية الجزائر يمثل انتهاء الحرب، بل ينبغي اعتبار نهاية الحرب في الوقت الذي تتحقق فيه الحاجات الحيوية والملحة للمجتمع في مجال إعادة النظر في الإطار النظري «للحق والباطل»، وفي تحديد علاقات إيران ببلدان العالم، واستخدام المعايير الأكثر دقة في تصنيف بلدان العالم. فالنتائج الأولى التي تمخض عنها هذا الاتجاه الجديد بعد انتهاء الحرب يمكن ملاحظتها في بلورة ونضوج الحكمة التي منعت أي تدخل لإيران في حرب الخليج الثانية. وعلى خلاف الرغبة الواضحة للخطاب «الثوري» المتبقي من الأعوام الأولى للثورة، فإن إيران لم تورط نفسها في هذه القضية. وفي خطوة أخرى اتخذها المجلس الأعلى للأمن القومي في هذا المنحى، وهي التمييز بين أوروبا وأميركا، ورجح إرساء العلاقات مع أوروبا، وبذل الجهود من أجل إقامة علاقات سياسية مع العراق وحضور ممثل عن هذه البلاد في طهران في إطار مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي بطهران. وأخيراً فإن التمهيد للتعاون مع البلدان العربية في الخليج، وخاصة مع السعودية، يشكل أهم خطوة على طريق انتهاء الحرب.

إن الكلام لا يدور حالياً على ضرورة تغيير الرؤية نتيجة تغير الظروف المتعلقة بعهد الثورة والحرب، فضلاً عن النظام القيمي الذي هو حصيلة هذين الحدثين المهمين اللذين كانا سائدين في كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية. أما وقد اختلفت الظروف، فإن الحديث يدور حول موقفنا حيال البلدان الأخرى وإعادة النظر في هذا الموقف. كذلك ينبغي علينا أن ننهج أسلوب المداراة تجاه الصفوة الداخلية، وأن نعيد النظر جدياً في نمط تغيير مواقع الصفوة في المجتمع.

المصادر:

(١) راجع على سبيل المثال لا الحصر مقالة «الحرب و المجتمع، العراق يتسلح» إذ شهد العراق تجربة عقيمة لتجاوز قضاياه العسكرية.

(٢) نذكر في مقدم هذه المنظمات «منظمة فدائيي الخلق»، «منظمة مجاهدين خلق»، «حزب توده»، «الحركة الإسلامية للشعب الإيراني» (جاما)، وكذلك «حزب كردستان الديموقراطي». ويذكر أن المنظمات التي كانت ترفع شعار حل القوة العسكرية للشاه أكثر من أن تحصى.

(٣) **مجموعة منشورات منظمة فدائيي خلق** لعام ١٩٧٨، ص ,٢٠٦

(٤) جريدة **كيهان**، ١٩٧٨، نقلاً عن «تأسيس الأنظمة الجديدة» المجلد الاول، والازمة الداخلية وانبثاق القوات العسكرية الثورية، **منشورات حرس الثورة**، ص ١٧٩-,١٧٨

(٥) صحيفة **كيهان**، ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٩، ص ١.

(٦) صحيفة **اطلاعات**، ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩، ص ١.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) مهدي بازرگان، «مشاكل و قضايا الثورة الإسلامية بعد الانتصار»، من **مذكرات مهدي بازرگان**، (طهران: نشر دار الحرية، ١٩٨٣)، ص ٨٥-٩٥.

(٩) **يوميات الحرب**، المقالة الاولى، المجلد الاول، ص ,٧٤١

(١٠) المصدر نفسه، ص ,٨٧١

(١١) صحيفة **نور**، مجموعة خطابات الإمام الخميني، مركز ثقافة الثورة الإسلامية، المجلد الخامس، ص ١١٩-١٢٣.

(١٢) صحيفة **اطلاعات**، ١ آذار/مارس ١٩٧٩، ص٢.

(١٣) صحيفة **اطلاعات**، ٣ آذار/مارس ١٩٧٩، ص ٢.

(١٤) صحيفة **كيهان**، ٨ آذار/مارس ١٩٧٩، ص٢.

(١٥) صحيفة **كيهان**، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٠، ص ٨.

(١٦) صحيفة **كيهان**، ١٤ شباط/فبراير١٩٧٩.

(١٧) مذكرات عباس عبدي، أحد الطلبة السائرين على نهج الامام، **كيهان الفصلية**، الدورة الجديدة، المجلد الثاني، إيران، عام ٨٦ و ١٩٨٧، ص ٩.

(١٨) صحيفة **اطلاعات**، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) «وضع العصي في دولاب الدولة»، خطاب مذاع و متلفز لمهدي بازرگان رئيس الوزراء الموقت، صحيفة **اطلاعات**، ٢٤ نيسان/ابريل ,١٩٨٠

(٢١) صحيفة **كيهان**، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، ص ١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢.

(٢٣) «بداية التطهير الإداري»، صحيفة **كيهان** ،٥ كانون الأول/ديسمبر ,١٩٨٠

(٢٤) صحيفة **كيهان**، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٠، ص٣.

المصادر:

(٢٥) صحيفة **كيهان**، ٢ آذار/ مارس ١٩٨٠.

(٢٦) مناظرة تلفزيونية بين فدائيي خلق و حرس الثورة حول قضايا مدينة كنبد كاوس، صحيفة **كيهان**، ٧ آذار/ مارس ,١٩٨٠

(٢٧) صحيفة **كيهان**، ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٠.

(٢٨) صحيفة **كيهان**، ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٠.

(٢٩) صحيفة **كيهان**، ٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٠.

(٣٠) صحيفة كيهان ٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٠ (تبريز)، **كيهان**، ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٠ طهران، **كيهان**، ١١ نيسان/ ابريل ١٩٨٠ شيراز، **كيهان**، ١٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٠ أصفهان، طهران، شيراز...

(٣١) صحيفة **كيهان**، ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٠، و الأيام التي تليه.

(٣٢) صحيفة **كيهان**، ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٠، و الايام التي تليه.

(٣٣) صحيفة **كيهان**، ١ و ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

(٣٤) **رسالة الأمة** (الناطقة باسم حزب توده الايراني) ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، نقلاً عن **يوميات الحرب العراقية ـ الإيرانية**، المجلد الرابع، الهجوم الواسع و التقدم العراقي، (طهران: مركز الدراسات الحربية لحرس الثورة الإسلامية، الطبعة الثانية ١٩٩٦)، ص ٦٣.

(٣٥) بيان المجاهدين، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، نقلاً عن **يوميات الحرب**، المجلد الرابع، ص ,١٦٢

(٣٦) من المصادر راجع بيان اتحاد القوى الشيوعية، و حزب توده الإيراني، رسالة الامة، في ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠، **يوميات الحرب**، المجلد الرابع، ص٣١٩.

(٣٧) بيان منظمة العمل (الماركسية) نقلاً عن **يوميات الحرب**، المجلد الرابع ص ١٠٢، ضمن البيانات التي صدرت في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

(٣٨) صحيفة **جمهوري اسلامي**، ٢٢تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠، نقلاً عن **يوميات الحرب العراقية ـ الإيرانية**، الكتاب الخامس، «آخر خطوات التقدم العراقي الغاشم و اندحار قواته»، (طهران: مركز دراسات حرس الثورة الإسلامية، ١٩٩٤)، ص ٤٧٧.

محمد باقر حشمت زاده*

الطلاب الجامعيون الإيرانيون والسياسة: دراسة بسيكولوجية ميدانية

يمكن عدّ السياسة الظاهرة الإنسانية والطبيعية الأكثر تعقيداً. فإذا كان الخلاص الإنساني يتطلب تأمين شروط مسبقة عدة، فإن الدولة والسياسة العقلانية والعدالة تمثل الشروط المسبقة والكافية. وعليه، فإن فهم السياسة وممارستها هما من الأوليات المعرفية المهمة جداً. وقد تبنّى كثير من الباحثين في القرون والألفيات المنصرمة دراسة السياسة كمهمة رئيسة، وتوصلوا تالياً إلى مروحة متعارضة من النتائج.

في هذه المحاولة يوظف الكاتب معارفه الخاصة في حقل السياسة، إلى جانب الأدوات المتوافرة، ليعمق إدراكه لطبيعة السياسة والدولة عموماً، وطبيعتها في إيران تحديداً. ومن هذه الوسائل إجراء مسح استبياني. ولقد استغرقت هذه العملية المتدرجة سنوات عدة، تم في خلالها إعداد وملء الاستمارات حول المواقف السياسية للطلاب الجامعيين في مدينتي طهران وقم. ثم قام الباحث، في ضوء الاستمارات والمعلومات المجمعة، بتحليل النتائج وتفسيرها، معتمداً مقاربة بيسيكولوجية، ومقدماً بعض الفرضيات لفهم السياسة. على أن هناك نقطة جديرة بالذكر في هذه المقدمة، وهي أن الاستمارة الثانية أعدت بعد الانتهاء من ملء الاستمارة الأولى وتحليل معطياتها بمساعدة عدد من الخبراء الذين اقترحوا استمارة مفتوحة لا تؤثر الخيارات في توجيه المستفتين في هذا الاتجاه أو ذاك.

باختصار يمكن المرء أن يستنتج أن مقارنة ودمج المعطيات التي توصل إليها البحثان يجعلان من الممكن إجراء بحوث إضافية أكثر عمقاً ودقة. ويمكن أن يؤكد الباحثون والسياسيون مدى إمكان الاعتماد على هذه الدراسة. وقد قام الباحث نفسه بتقديم اقتراحات لكيفية استكمال البحث في نهاية هذه الدراسة.

---

* أستاذ مشارك في العلاقات الدولية في كلية العلوم الاقتصادية والسياسية في جامعة الشهيد بهشتي - طهران.

الاستمارة الأولى:

السلوك السياسي للطلاب الجامعيين الإيرانيين

١ ـ معلومات شخصية

- تاريخ الميلاد.
- الاختصاص.
- الجنس.
- مكان الولادة.
- مكان الحصول على الثانوية العامة.
- حقل الاختصاص في الثانوية العامة.
- المعدل العام في الثانوية العامة.
- تاريخ الدخول إلى الجامعة.
- المهنة.
- الوضع الاجتماعي: متزوج ـ أعزب.

٢ ـ أسئلة

- عندما تفكر في السياسة ما هو المذاق الذي يخطر ببالك: حلو ـ مالح ـ مر ـ حامض ـ بلا طعم؟
- ما هو اللون الذي يخطر ببالك: أحمر ـ زهر ـ أصفر ـ أخضر ـ أزرق ـ بنفسجي ـ رمادي ـ أسود ـ بلا لون؟
- ما هو الشكل الذي ترتبط به السياسة في نظرك: نقطة ـ خط ـ مثلث ـ مربع ـ مستطيل ـ معين ـ متعدد الأضلاع ـ دائرة ـ بيضاوي ـ بلا شكل؟
- ما هو الشكل الثلاثي الأبعاد الذي يخطر ببالك: مكعب ـ متوازي المستطيلات ـ كروي ـ مخروط ـ إسطوانة ـ هرم ـ من دون شكل؟
- ما هو وزن السياسة: ثقيل ـ ثقيل جداً ـ شبه ثقيل ـ من دون وزن ـ خفيف ـ شبه خفيف؟
- أي اتجاه يرتبط بالسياسة في نظرك: فوق ـ تحت ـ وسط ـ يسار ـ يمين ـ أمام ـ خلف ـ شمال ـ جنوب ـ شرق ـ غرب ـ بلا اتجاه؟

ـ ما هو الوقت الذي يتوافق مع السياسة في نظرك: الفجر ـ الغسق ـ الصباح الباكر ـ الصباح ـ الظهر ـ المغرب ـ الليل ـ منتصف الليل ـ النهار ـ الماضي ـ الآن ـ المستقبل ـ بلا وقت؟

ـ أي الكلمات تضعها إلى جانب السياسة: بارد ـ دافئ ـ حار ـ جليدي ـ ناعم ـ بشع ـ جميل ـ إمرأة ـ رجل ـ شخص ـ مجموعة ـ جديد ـ قديم ـ جديد ـ شر ـ صفق ـ سلطة ـ دولة ـ أمة ـ حب ـ كراهية ـ علم ـ دين ـ مفاجأة ـ يقين ـ فقر ـ غنى ـ حرب ـ سلم ـ فوضى ـ أمن ـ عدل ـ قسوة ـ جبل ـ بحر ـ نهر ـ صحراء ـ سهل ـ مرج ـ أب ـ أم؟

وزعت الإستمارة للمرة الأولى في ربيع ٢٠٠٠ على سبعة صفوف يضم كل منها ١٠ طلاب يدرسون العلوم السياسية في طهران وقم (أربعة صفوف في طهران، وثلاثة في قم). على أن جميع طلاب قم من الذكور، ومعظمهم طلاب دين، في حين أن أحد صفوف طهران مخصص لطلاب الدراسات العليا.

في هذه المرحلة سنقدم المعطيات الإحصائية ونحللها ونفسرها في شكل أولي، بما يمكننا من عرض المشكلة، ثم نصل إلى الاستنتاجات التي ربما تجعل السياسة شيئاً يمكن فهمه أكثر ويمكن دراسته من جانب الباحثين.

نتائج الاختبار

يقدم هذا القسم الإجابات على شكل إحصاءات ونسب مئوية.

ـ لدى التفكير في السياسة، ما هو المذاق الذي يخطر ببالك؟

أ ـ حلو: ٥٠ في المئة.

ب ـ مر: ٢٠ في المئة.

ج ـ بلا مذاق: ١٨ في المئة.

د ـ مالح: ٦ في المئة.

هـ ـ حامض: ٦ في المئة.

ـ ما هو اللون الذي يخطر ببالك؟

أ ـ أحمر: ٢٥ في المئة.

ب ـ بلا لون: ١٦ في المئة.

ج ـ رمادي: ١٤ في المئة.

د ـ أسود: ١٤ في المئة.

هـ ـ أخضر: ١٠ في المئة.

و ـ ألوان أخرى: ٣ في المئة.

ـ ما هو الشكل الذي ترتبط به السياسة في نظرك؟

أ ـ بلا شكل: ٣٠ في المئة.

ب ـ متعدد الأضلاع: ٢٥ في المئة.

ج ـ دائرة: ١٥ في المئة.

د ـ مثلث: ١١ في المئة.

هـ ـ خط: ١٠ في المئة.

ـ ما هو الشكل الثلاثي الأبعاد الذي يخطر ببالك؟

أ ـ لا شكل: ٣٥ في المئة.

ب ـ هرم: ٣٢ في المئة.

ج ـ كرة: ١٥ في المئة.

د ـ اسطوانة: ١٠ في المئة.

هـ ـ مكعب: ٥ في المئة.

ـ ما هو مقدار وزن السياسة؟

أ ـ ثقيل: ٤١ في المئة.

ب ـ ثقيل جداً: ٣٠ في المئة.

ج ـ شبه ثقيل: ١١ في المئة.

د ـ دون وزن: ١٠ في المئة.

هـ ـ خفيف: ٥ في المئة.

ـ أي الاتجاهات ترتبط بالسياسة في نظرك؟

أ ـ فوق: ٢٨ في المئة.

ب ـ لا اتجاه: ٢٥ في المئة.

ج ـ وسط: ١٢ في المئة.

د ـ يسار: ١١ في المئة.

هـ ـ أمام: ١٠ في المئة.

ـ ما هو الوقت الذي يتوافق مع السياسة؟

أ ـ الليل: ١٨ في المئة.

ب ـ النهار: ١٤ في المئة.

ج ـ الصباح: ١٤ في المئة.

د ـ الغروب: ١٤ في المئة.

هـ ـ المستقبل: ١٠ في المئة.

ـ أي الكلمات تضعها إلى جانب السياسة؟

أ ـ حار: ٢٠ في المئة.

ب ـ سلطة: ١٥ في المئة.

ج ـ بشع: ١٢ في المئة.

د ـ دين: ٢ في المئة.

هـ ـ دافئ: ٩ في المئة.

ويمكن أن تتمثل هذه النتائج بالجداول الآتية:

الجدول الرقم (١)

الطعم	النسبة المئوية
حلو	٥٠
مر	٢٠
بلا طعم	١٨
مالح	٦
حامض	٦

الجدول الرقم (٢)

اللون	النسبة المئوية
أحمر	٢٥
بلا لون	١٦
رمادي	١٤
أسود	١٤
أخضر	١٠
ألوان أخرى	٢١

الجدول الرقم (٣)

الشكل	النسبة المئوية
بلا شكل	٣٠
متعدد الأضلاع	٢٥
دائرة	١٥
مثلث	١١
خط	١٠

الجدول الرقم (٤)

الشكل الثلاثي الأبعاد	النسبة المئوية
بلا حجم	٣٥
هرم	٣٢
كرة	١٥
إسطوانة	١٠
مكعب	٥

الجدول الرقم (٥)

الوزن	النسبة المئوية
ثقيل	٤١
ثقيل جداً	٣٠
شبه ثقيل	١١
بلا وزن	١٠
خفيف	٥

الجدول الرقم (٦)

الاتجاه	النسبة المئوية
أعلى	٢٨
بلا اتجاه	٢٥
الوسط	١٢
اليسار	١١
الأمام	١٠

الجدول الرقم (٧)

كلمات	النسبة المئوية
حار	٢٠
سلطة	١٥
بشع	١٢
دافئ	٩
الدين	٢

الجدول الرقم (٨)

الوقت	النسبة المئوية
الليل	١٨
النهار	١٤
الصباح	١٤
الغروب	١٤
المستقبل	١٠

نظراً إلى تداخل الذاتي والموضوعي والأفكار والأفعال بعضها ببعض، فإن هناك أسئلة تطرح نفسها لدى تحليل وتفسير ذهنية المستفتين. وفي ما يلي بعض منها:

-كيف تنعكس الحياة والأفعال السياسية للبيئة الحقيقية للجامعة والمحيط على المستفتين والطلاب؟ بمعنى آخر هل يمكن للحقائق السياسية للمجتمع أن تُفهم وتُقوّم وتُحاكم من خلال ذهنية المستفتين؟

- ما هو سلوك الطلاب والمواطنين السياسيين الذين يفهمون السياسة بهذه الطريقة لدى انخراطهم في السياسة الواقعية؟

- إذا كنا سنعتبر أن السياسة والدولة في مجتمعنا ظاهرة موحدة وثابتة نسبياً، فلماذا يملك المواطنون والطلاب تأويلات ومواقف مختلفة، وأحياناً متعارضة؟ أليست السياسة كلاً موحداً... أم هل أن الطلاب هم الذين ينظرون إليها من زاوية مختلفة، نظراً إلى الاختلاف في تجاربهم؟

- هل تأثرت ذهنية المستفتين، وهم جميعاً طلاب علوم سياسية، بالمعرفة العلمية التي يتلقونها أم بمحيطهم السياسي الفعلي؟

من أجل التحقق من ذلك، سألنا أيضاً مجموعتين آخرتين (طلاب في السنة الأخيرة في فرع اقتصاد الطاقة، وعدد من مسؤولي مؤسسة عسكرية) لعل المقارنة بين نتائج هاتين المجموعتين تساعد في حل هذه المشكلة.

تحليل النتائج وتأويلها

وضعنا في الأشكال النسب القصوى للإجابات على الأسئلة، ومن ثم النسب الدنيا. وتوضح هذه الأشكال المواصفات التي ترتبط بالسياسة لدى أغلبية المستفتين. ولتحليل واستخلاص نتائج ما أظهرت هذه الدراسة من معطيات وإحصاءات، يحلل علماء النفس والرموز والأنتربولوجيا والفيلولوجيا والسياسة المواضيع التي تم طرحها ويعرضون لتأثيراتها الإيجابية والسلبية. إلا أن هذه الدراسة تكتفي بتعريف هذه الكلمات، بناء على تجربة الباحث وتأويلاته الشخصية. لكن مجموعة المعطيات والإحصاءات هذه، والتي هي الشكل الأكثر عمومية من الاستنتاجات، يرى الكاتب أن تنوعها من جهة، ومدى تردد بعض الخيارات من جهة أخرى، لا يمكن أن يكونا اعتباطيين ومن دون معنى.

الجدول الرقم (٩)

النسب القصوى	النسبة المئوية
حلو	٥٠
ثقيل	٤١
بلا حجم	٣٥
بلا شكل	٣٠
أعلى	٢٨
أحمر	٢٥
حار	٢٠
الليل	١٨

الجدول الرقم (١٠)

النسب الدنيا	النسبة المئوية
الدين	٢
الضوء	٥
مكعب	٥
حامض	٦
أخضر	١٠
خط	١٠
المستقبل	١٠
الأمام	١٠

الوزن والسياسة

النقطة الأولى اللافتة في ما يتعلق بمدى تردد بعض هذه الخيارات تتعلق بوزن السياسة ومذاقها، ذلك أن أكثر من ٨٠ في المئة من المستفتين يجدون السياسة شبه ثقيلة أو أكثر، فيما يرى ٤١ في المئة أنها ثقيلة. والثقل في الثقافة الإيرانية ذو مدلول سلبي عادة، لكنه قد يكون أحياناً ذا مدلول إيجابي. فإذا قال أحدهم، على سبيل المثال «إن أيام الجمعة هي أيام ثقيلة»، فإن ذلك يعني أن أيام الجمعة هي أيام مملة مقارنة بالأيام الأخرى. أما إذا قال إن علي شخص ثقيل، فإن ذلك يعني أن علي هو شخص عزيز النفس وحسن السلوك، وبالتالي، فإن مفهوم الثقل يتغير مع تغير العمر والجنس والعمل ومكان الولادة والبيئة العائلية وغيرها من الأمور الشخصية. وعموماً يمكن تفسير ثقل السياسة من خلال المؤشرات التالية التي تحتوي على معنيين (إيجابي وسلبي في آن). فالسياسة هي عمل معقد ومثير للشك، والسياسيون هم مواطنون مشهورون يمثلون أحياناً القسوة، وأحياناً العدالة. والسياسة ظاهرة ثقيلة، وهي أساس سعادة الناس أو شقائهم. وبما أن المستفتين هم طلاب علوم سياسية، فإن ثقل السياسة في نظرهم يمكن أن يكون نتيجة التعريفات والمفاهيم التي تلقوها في دراستهم من جهة، ونتيجة تأثير الحقائق السياسية في المجتمع الإيراني من جهة أخرى. فإذا كان ثقل السياسة ناتجاً من تأثير تجارب الواقع الإيراني، بما يوحي عادة بمدلول سلبي، فإن المحلل السياسي قد اقترب (في فهمه) من الأمراض السياسية للمجتمع، أي أن حقائق المجتمع والسياسة والدولة مرتبطة بقيم سلبية، الأمر الذي يفسر كيف ارتبطت جميعاً بالثقل في أوساط الطلاب والشباب. وعندما تفكر غالبية صانعي القرار في المستقبل بهذه الطريقة، فإنه يمكن توقع اتجاهين عقليين وعمليين في المستقبل، هما:

- الانعزال السياسي والهامشية نتيجة الإحباط وزوال الأوهام المتعلقة بالسياسة والدولة؛
- الثورة والعنف لتغيير الوضع القائم.

أما إذا كان ثقل السياسة ناتجاً من التعليم الأكاديمي، فإن هذا بحد ذاته مؤشر على شكل من أشكال الضعف والتأثر بالمؤثرات والعوامل الخارجية، أي أن النصوص وأساتذة العلوم السياسية قد نقلوا فهماً معيناً للسياسة، بحيث باتت تمثل، عن صواب أو عن خطأ، مفهوماً سلبياً في ذهنية الطلاب. وعلى هذا النحو، فإن استمارات وطرائق كهذه يمكن أن تشكل أدوات للوصول إلى كل أشكال الأمراض السياسية على مستوى الفرد والمجتمع، وعلى المستويين النظري والعلمي. فإذا درسنا مستوى وقوة وعمق هذه المشاكل في شكل علمي، يمكن تعزيز وعقلنة عملية صنع القرار في المجتمع.

أما على المستوى العملي، فإنه يتعين على رجالات الدولة أن يتخلصوا من شوائب السياسة، وأن يحاولوا تصحيح الصورة الذهنية المطبوعة في ذهن الطلاب وصانعي القرار

في المستقبل من خلال حملة إيجابية، وهو ما من شأنه أن يقلص العنف السياسي والانعزال. أما إذا كان رجال الدولة والخبراء يرون أن للسياسة في إيران بنية ووظيفة مقبولتين، فإن عليهم أن يبحثوا في ما يعتقدون أنه السبب الذي يجعل الطلاب يحملون هذه الصورة السلبية. على أن اكتشاف ثقل السياسة بصفة كونه أحد أهم النتائج الرئيسية لهذه الدراسة، يمكن أن يؤدي إلى التوصيات العملية الآتية: يمكن اللاعبين أن يتبنوا مضموناً ثقيلاً في كل أشكال حملتهم الانتخابية، كالخطابات واللوحات والملصقات والنشرات في جذب اهتمام المواطنين والناخبين للفوز بأصواتهم، أي إذا كان معظم الناس يرون في السياسة شيئاً ثقيلاً، فإنهم أكثر تأثراً واستجابة للرسالة الثقيلة. كذلك يمكن أن تستخدم الدولة والإدارة هذه الأدوات لنشر أفكارها وتشجيع المواطنين إما على القيام بأمر ما أو تجنبه. عموماً، يمكن اللجوء إلى اختبارات مماثلة في الحقول الأخرى، كالتجارة والتربية، وذلك لتغيير أنماط السلوك والممارسة.

السياسة واللون أو الطعم

النتيجة الأخرى ذات الدلالة والأهمية، والتي توصلت إليها هذه الدراسة، تتمثل في حلاوة السياسة: (٥٠ في المئة من المستفتين). فالحلاوة في الثقافة الإيرانية (وفي العالم كله) ذات مدلول إيجابي. وبهذا المعنى، فإن سلبية ثقل السياسة يمكن أن تتغلب عليها حلاوتها، ذلك أنه إذا كانت هذه الحلاوة انعكاساً للحقائق السياسية للمجتمع، فإنه يمكن أن يستنتج المرء أن للدولة والسياسة في إيران نقاطاً إيجابية حلوة لم تغب عن ذهن الطلاب.

أما في ما يتعلق بخبرات الطلاب العملية، فإن الأمثلة على حلاوة السياسة لديهم ربما كانت تعني الحصول على وظيفة سياسية دائمة أو موقتة أو العمل في مركز انتخابي أو اكتساب بعض الرقي الاجتماعي والسياسي أو التمتع ببعض الميزات للأهل الذين يحتلون مواقع سياسية. أما إذا كانت حلاوة السياسة ناتجة من انعكاس للعلوم السياسية، فإن ذلك يعني أن الطالب يفهم السياسة على أنها قوة تمكن البشر من الوصول إلى مطالبهم، الخيرية منها والشريرة... ومثل هذه الظاهرة لا شك في أنها تبدو حلوة في ذهن بني البشر.

أما بالنسبة إلى طعم السياسة، فإن الجديد، في ما وجدته الدراسة، هو أن الأمر مرتبط بشكل وثيق بالجندر (الجنس) والعمر والمهنة، نظراً إلى أن معظم الإناث رأين أن السياسة بلا طعم، الأمر الذي يعني أن فرصهن في الحصول على وظائف سياسية لا تزال أقل، بل إنهن نادراً ما يحاولن الحصول على مركز أو وظيفة في الحقل السياسي، وبالتالي فإنهن لم يتذوقن بعض الوظائف والمناصب في الإدارة السياسية، وسيزداد اتصالهن بالسياسة مع تقدمهن بالعمر، كما يزداد إدراكهن لميزاتها وحلاوتها. أما الأمر الآخر اللافت في ما يتعلق بمسألة طعم السياسة، فهو المرارة. إذ حل هذا الخيار في المرتبة الثانية بنسبة ٢٠ في المئة.

وتعكس هذه المقارنة بين حلاوة السياسة ومرارتها في ذهنية الطلاب والمواطنين التناقض والقطبية في مفهوم السياسة في مجتمعنا، بما أن المرارة هي حتماً ذات مدلول سلبي في الثقافة الإيرانية. وقد تكون قطبيه السياسة في ذهن المواطنين تعكس الشعور بأن بعض الناس يتمتعون بخيرات الدولة السياسية، بينما هناك أقلية كبيرة محرومة منها. ويمكن تعميم التوصيات والوصفات التي قدمتها الدراسة للأحزاب والدولة في مجال ثقل السياسة على الحلاوة والطعم أيضاً.

سيولة النفسية الإنسانية

من بين النقاط التي قد تؤثر في مدى وثوقية نتائج هذه الدراسة وواقعيتها هي الافتراضات المسبقة (النفس الإنسانية نفسها تتسم بالسيولة والتعقيد)، وبالتالي، فإن زمن توزيع الاستمارات والمكان والظروف يمكن أن تؤثر في الاستنتاجات عموماً. فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن المستفتون في حالة جيدة لدى توزيع الاستمارات، أو إذا كان قد تلقى ضربة من السياسة أو المجتمع في ذلك اليوم بالذات، فإن ذلك سيؤثر بالطبع في إجاباته. ولكن وتائر الإجابات وقوتها يمكن أن تزيد من معنى تلك الإجابات، ويتعين أيضاً أن تستخدم الوسائل التقليدية للتقليل من التأثيرات السلبية.

حساسية السياسة وفاعليتها

يكشف تحليل الجدول الرقم (٩) (المتعلق بالنسب العليا) أن الردود جاءت في معظمها فاعلة وحساسة (حلو وثقيل نحو الأعلى، وأحمر وساخن وليل) الأمر الذي يعني أن السياسة ليست حيادية وسلبية، سواء بالنسبة إلى المجتمع أم الأفراد. صحيح أن أغلبية المستفتين وجدوا أن السياسة لا شكل لها ولا حجم (٣٠ و ٣٥ في المئة على التوالي)، ولكن هناك ٢٥ في المئة و ٣٢ في المئة، وهي النسب التي تلي مباشرة، فضلاً عن متعدد الأضلاع والهرم (٢٥ و ٣٢ في المئة)، وهما الشكلان اللذان يمثلان الحركة والمحور.

ولإدراك مدى حساسية وفاعلية السياسة، يمكن مقابلة النتائج المتصلة بالسياسة بمثيلاتها في الثقافة والاقتصاد والدين والسياسة.

يكشف الجدول الرقم (١٠) (المتعلق بالنسب الدنيا) عن نقطة جديدة، ذلك أن ٢ في المئة فقط من المستفتين اعتبروا أن السياسة والدين مرتبطان معاً في أذهانهم، وهي النسبة الأقل على الإطلاق، وذلك على الرغم من أن نصف المستفتين هم من قم ومن طلبة الحوزات الدينية. ويمكن أن تقودنا هذه النتائج إلى الفرضيات التالية:

- تضمن السؤال الثامن خمسة خيارات، وورد في نهاية الاستمارة، الأمر الذي جعل الإجابات شديدة التنوع.

ـ بما أن ارتباط الدين والسياسة قد تم التشديد عليه كثيراً جداً في إيران ما بعد الثورة، فإن المستفتين اعتبروه بديهياً إلى حد أنهم لم يعيروا اهتماماً إليه بصفة كونه سؤالاً جدياً؛

ـ أما الفرضية أو السيناريو الأسوأ، فيتمثل في كون شدة الحملة التي هدفت إلى ربط الدين والسياسة قد أنتجت نتائج عكسية، وجعلت الطلاب يفصلون بينهما.

يظهر الجدول الرقم (١٠) بدوره نقاطاً مهمة. إذ إن ابتعاد المستفتين عن مفاهيم، مثل المستطيل والأمام والأخضر والملعب والخط، والتي تستبطن مضموناً إيجابياً، وكونهم قد أظهروا مثل هذا الابتعاد عن السياسة، فهو يمثل صدمة، ويظهر مدى هشاشة البنية الموضوعية والذاتية للسياسة في إيران. فلو أن الأمة والمجتمع يربطان بين السياسة والمستقبل والمضي قدماً... إلخ، لكان هناك أمل في أن تكون هناك حركة إيجابية باتجاه المستقبل. أما الخط، فهو يرمز إلى حركة مستقيمة، فيما يمثل اللون الأخضر البناء والرهافة. كذلك فإن المكعب هو أبرز رموز النظام، وبالتالي فإن عدم توافق السياسة مع أي من هذه التمثلات يمكن أن يؤشر إلى الضعف والضرر، ويرجح حدوث أزمة في المستقبل.

السياسة والتنوع والتعددية

تظهر الجداول (١-٨) مدى التنوع والتعددية في موقف المواطنين من السياسة. هناك طبعاً بعض الأجوبة والخيارات التي تنتمي إلى الطبيعة نفسها. فالأسئلة المتعلقة بالشكل والحجم واللون تنطوي، على الرغم من تنوع الأجوبة، على وحدة الموقف الذي يتخذه الطلاب من السياسة. ويمكن أخذ مثال المتعدد الأضلاع والدائرة والمثلث والخط كمثال آخر. إذ إنها جميعاً تمثل نوعاً من الفاعلية والحساسية، وبالتالي، أياً كان خيار المستفتين، فإن ذلك يعني أن السياسة حدث دينامي وسريع.

موقف طلاب فرع اقتصاد الطاقة من السياسة

وزعت هذه الاستمارة على مجموعة من طلاب فرع اقتصاد الطاقة في ربيع ٢٠٠٠. ويمكن تالياً مقارنة هذه النتائج بمثيلاتها لدى طلاب العلوم السياسية. ويمكن أن تؤدي نتائج هذه المقارنة إلى معرفة تأثير ما تلقوه من علوم في موقفهم من السياسة. ولقد كان هناك ١٥ طالباً في الصف.

ـ الطعم

أ ـ حلو: ٤٠ في المئة.

ب ـ مر: ٣٣ في المئة.

ج ـ مالح: ١٣ في المئة.

د ـ حامض: صفر في المئة.

ـ اللون:

أ ـ رمادي: ٣٣ في المئة.

ب ـ أحمر: ٢٠ في المئة.

ج ـ من دون لون: ١٢ في المئة.

د ـ أخضر: ١٢ في المئة.

هـ ـ زهر: ٦ في المئة.

ـ الشكل:

أ ـ من دون شكل: ٢٦ في المئة.

ب ـ متعدد الأضلاع: ٢٠ في المئة.

ج ـ دائرة: ٢٠ في المئة.

د ـ مثلث: ١٢ في المئة.

هـ ـ خط: ٦ في المئة.

ـ الحجم

أ ـ الهرم: ٤٢ في المئة.

ب ـ من دون حجم: ٢٠ في المئة.

ج ـ كرة: ٢٠ في المئة.

د ـ مخروط: ٦ في المئة.

ـ الوزن:

أ ـ ثقيل: ٤٢ في المئة.

ب ـ ثقيل جداً: ٢٤ في المئة.

ج ـ شبه ثقيل: ٢٠ في المئة.

د ـ دون وزن: صفر في المئة.

هـ ـ خفيف: صفر في المئة.

ـ الاتجاه:

أ ـ الأعلى: ٢٤ في المئة.

ب ـ الوسط: ٢٠ في المئة.

ج ـ يسار: ٢٠ في المئة.

د ـ اتجاه: ٢٠ في المئة.

هـ ـ الأسفل: ٦ في المئة.

ـ الوقت:

أ ـ الصباح: ٣٢ في المئة.

ب ـ الغسق: ١٢ في المئة.

ج ـ لا وقت لها: ١٢ في المئة.

د ـ الصباح الباكر: ١٢ في المئة.

هـ ـ الفجر: ٦ في المئة.

ـ الكلمات:

أ ـ ساخن: ٢٤ في المئة.

ب ـ السلطة: ١٢ في المئة.

ج ـ بارد: ١٢ في المئة.

د ـ دافئ: ١٢ في المئة.

هـ ـ الدين: صفر في المئة.

تبدو أجوبة العلوم السياسية وعلوم اقتصاد الطاقة في جزئية الطعم متماثلة تماماً، إلا إنها مختلفة نوعاً ما في ما يتعلق باللون. أما النتائج المتعلقة بالشكل، فهي متماثلة تماماً، فيما هي قليلة الاختلاف بالنسبة إلى الحجم. والجدير بالذكر أن معظم طلاب فرع اقتصاد الطاقة يرون أن السياسة هرمية، بينما كان الشكل الهرمي هو الاختيار الثاني لدى طلاب العلوم السياسية. والمفارقة أن الاستعارة الهرمية تطغى على كل الأدبيات السياسية التي تتحدث عن هرمية السلطة وهرمية البنية الاجتماعية.

إذا كانت نتائج المجموعتين بالنسبة إلى الوزن متماثلة، فإن ذلك لا ينطبق على الزمن، فيما هناك تماثل في حالة الكلمات، إذ لا يعتبر أي من الفريقين أن السياسة تتوافق مع الدين، بما أن أحداً لم يختر هذا الجواب.

والمقارنة بين هاتين المجموعتين من الطلاب (طلاب العلوم السياسية وطلاب اقتصاد الطاقة) يمكن أن تفضي إلى النتائج الآتية:

ـ ليس للفرع العلمي الذي ينتمي إليه المرء علاقة ذات مغزى بسلوكه السياسي؛

ـ إن مواقف الطلاب من السياسة تتأثر بشكل رئيسي بتجاربهم والحقائق السياسية والدولية، وبما يحدث في مجتمعهم، وليس بالضرورة بالمعارف والنظريات التي يتلقونها.

السلوك السياسي لمجموعة من العسكريين

وزعت الاستمارة أيضاً على ٤٦ عسكرياً. ويمكن أن تظهر مقارنة النتائج تأثير المهنة والتنويعات الأيديولوجية ـ السياسية على مواقف المواطنين. وفي ما يلي النتائج:

ـ الطعم

أ ـ حلو: ٥٠ في المئة.

ب ـ مر: ٢٢ في المئة.

ج ـ مالح: ٩ في المئة.

د ـ لا طعم لها: ١٣ في المئة.

هـ ـ حامض: ٦ في المئة.

ـ اللون

أ ـ بلا لون: ٢٨ في المئة.

ب ـ أحمر: ٢٠ في المئة.

ج ـ أسود: ٢٠ في المئة.

د ـ أخضر: ١٢ في المئة.

هـ ـ رمادي: ١٠ في المئة.

ـ الشكل

أ ـ لا شكل لها: ٤٠ في المئة.

ب ـ متعدد الأضلاع: ٢٠ في المئة.

ج ـ دائري: ١١ في المئة.

د ـ خط: ٦ في المئة.

هـ ـ مكعب: ٤ في المئة.

ـ الحجم

أ ـ لا حجم لها: ٤٢ في المئة.

ب ـ هرم: ٢٤ في المئة.

ج ـ كرة: ١٥ في المئة.

د ـ مكعب: ٩ في المئة.

هـ ـ متوازي المستطيلات: ٦ في المئة.

ـ الوزن

أ ـ ثقيل: ٤٨ في المئة.

ب ـ ثقيل جداً: ٢٤ في المئة.

ج ـ لا وزن لها: ١٥ في المئة.

د ـ شبه ثقيل: ٩ في المئة.

هـ ـ خفيف: ٤ في المئة.

ـ الاتجاهات

أ ـ لا اتجاه لها: ٣٨ في المئة.

ب ـ الأعلى: ٢٣ في المئة.

ج ـ الأمام: ١٠ في المئة.

د ـ اليسار: ٩ في المئة.

هـ ـ الوسط: ٤ في المئة.

ـ الوقت

أ ـ النهار: ٢٤ في المئة.

ب ـ لا وقت لها: ١٢ في المئة.

جـ ـ الصباح: ١١ في المئة.

د ـ الغروب: ٩ في المئة.

هـ ـ الظهر: ٦ في المئة.

ـ الكلمات

أ ـ بارد: ١٨ في المئة.

ب ـ ساخن: ١٥ في المئة.

ج ـ سلطة: ١٥ في المئة.

د ـ قبيح: ١١ في المئة.

هـ ـ دين: ١ في المئة.

مقارنة بالاستمارات التي أعطيت للطلاب، يتبين أن هناك أيضاً تطابقاً في بعض المواضيع، في حين يوجد قدر من الاختلاف في اثنين أو ثلاثة. ويمكن تالياً طرح الفرضية التالية في شكل أكثره قوة: ليس لاختلاف المهنة تأثير مهم في السلوك السياسي للمواطنين. بتعبير آخر، إن السلوك السياسي للأفراد لا يخضع لتأثير مهم باختلاف مهنهم ووظائفهم. ومع الأخذ في الحسبان أن هذه المجموعة من المستفتين مختلفة نسبياً، سواء بالنسبة إلى أعمار أفرادها أو خليفتهم السياسية ـ الأيديولوجية، يمكن أن يستنتج أنه ليس لهذين المتغيرين (العمر والخلفية السياسية ـ الأيديولوجية) تأثير مهم في السلوك السياسي. فحتى رد هذه المجموعة إلى توافق الدين والسياسة يماثل كثيراً بدوره رد الطلاب، وهذا أمر يستدعي المزيد من البحث والنقاش، نظراً إلى كون هذه المجموعة من العسكر تخضع لنظام من التدريب والعمل يتسم بتشديده على الدين والأيديولوجية والقيم.

النقطة المهمة الوحيدة التي تبرز لدى مقارنة المجموعات الثلاث (طلاب العلوم السياسية وطلاب اقتصاد الطاقة ومجموعة العسكريين) هي درجة توافق السياسة مع الثقل (الوزن) والحلاوة (الطعم)، وعليه، فإننا نقترح، عندما تُستأنف هذه الدراسة، أي في الاختبارات اللاحقة، أن يتم التشديد على متغيري الوزن والطعم، لأنه يبدو أن لكليهما علاقة أساسية وذات ارتباط بالسياسة.

في هذه المرحلة، يمكن مناقشة بعض الاحتمالات حول كيفية التوظيف العلمية والعملية لنتائج الاختبار. فعلى سبيل المثال، يعتبر ٥٠ في المئة من العسكريين أن السياسة أمر يمكن رؤيته كفرصة وكخطر على الأمن القومي في آن. ولتوضيح هذه النقطة، يمكن أن يتصور المرء قيام الأحزاب السياسية بالاستفادة من رؤية العسكر للسياسة كأمر حلو لكسب تأييدهم لسياسات فئوية في حملاتهم السياسية. وينطبق ذلك أيضاً على اللاعبين الدوليين الذين يمكن أن يستفيدوا من ذلك في انشاء علاقاتهم السياسية والعسكرية بإيران. وإجمالاً، فإن النتائج التي تمخضت عنها الاختبارات في هذه المجموعات الثلاث ليست عشوائية، بل هي تظهر أنساقاً ذات معنى. إلا أن فهمها وتحليلها يمكن أن يتم بصور مختلفة.

الاستمارة الثانية

السلوك السياسي للطلاب الجامعيين الإيرانيين

ـ معلومات شخصية

ـ تاريخ الميلاد.

ـ مجال التخصص.

ـ الشهادة.

ـ الجنس.

ـ مكان الميلاد.

ـ المهنة.

ـ أسئلة: أجب بكلمة واحدة فقط

حدد ما يخطر ببالك عندما تفكر بالسياسة.

ـ أي طعم؟

ـ أي شكل؟

ـ أي لون؟

ـ أي حجم؟

ـ أي وزن؟

ـ أي اتجاه؟

ـ أي وقت؟

ـ الكلمة التي تخطر ببالك؟

حدد ما يخطر ببالك في الجدول التالي عندما تفكر في السياسة في إيران.

ـ أي طعم؟

ـ أي شكل؟

ـ أي لون؟

ـ أي حجم؟

- أي وزن؟

- أي اتجاه؟

- أي وقت؟

- الكلمة التي تخطر ببالك؟

- عرّف السياسة في جملة واحدة.

المستفتون

وزعت ١٥٤ استمارة على ثلاثة صفوف من طلاب العلوم السياسية: صفان في المرحلة الجامعية الأولى في قم، وفي جامعة الشهيد بهشتي، وصف في مرحلة الدراسات العليا في طهران. وراوحت أعمار الطلاب بين ٢١ و ٤١ سنة، بينهم خمس إناث. وكان كل طلاب قم من الذكور، ومعظمهم قد دخل سوق العمل. إلى ذلك، كان خمسة من طلبة الدين من الذين ولدوا في باكستان وأفغانستان والعراق.

النتائج

عندما تفكر في السياسة عموماً، ما هو الطعم الذي يخطر ببالك؟

- **حلو:** ٢١ شخصاً (٣٩ في المئة).
- **مر:** ٩ أشخاص (١٧ في المئة).
- **بلا مذاق وبلا جواب:** ٧ أشخاص (١٣ في المئة).
- **حلو ومر:** ٤ أشخاص (٨ في المئة).
- **حامض:** ٢ شخصان (٤ في المئة).
- **مالح:** ٢ شخصان (٤ في المئة).

- الشكل

- **دائرة:** ١٣ شخصاً (٢٤ في المئة).
- **بلا شكل وبلا إجابة:** ٧ أشخاص (١٣ في المئة).
- **هرم:** ٣ أشخاص (٦ في المئة).
- **متشابك:** ٣ أشخاص (٦ في المئة).
- **متعدد الأضلاع:** ٢ شخصان (٤ في المئة).

ـ اللون

ـ أسود: ١٠ أشخاص (١٩ في المئة).

ـ أخضر: ١٠ أشخاص (١٩ في المئة).

ـ أزرق: ٤ أشخاص (٨ في المئة).

ـ رمادي: ٣ أشخاص (٦ في المئة).

ـ الحجم

ـ ضخم: ٩ أشخاص (١٧ في المئة).

ـ كبير: ٨ أشخاص (١٥ في المئة).

ـ لا جواب: ٦ أشخاص (١١ في المئة).

ـ كوكب الأرض: ٤ أشخاص (٨ في المئة).

ـ صغير: ١ شخص واحد (٢ في المئة).

ـ الوزن

ـ ثقيل: ٢٣ شخصاً (٤٣ في المئة).

ـ بلا جواب: ٧ أشخاص (١٣ في المئة).

ـ بلا وزن: ٦ أشخاص (١١ في المئة).

ـ خفيف: ٦ أشخاص (١١ في المئة).

ـ كوكب الأرض: ٤ أشخاص (٨ في المئة).

ـ الاتجاه

ـ كل الاتجاهات: ٧ أشخاص (١٣ في المئة).

ـ الأعلى: ٢ شخصان (٤ في المئة).

ـ الأمام: ٢ شخصان (٤ في المئة).

ـ الجهات الأربعة: ٢ شخصان (٤ في المئة).

ـ الوقت

ـ أي وقت: ١٥ شخص (٢٨ في المئة).

ـ لا جواب: ٧ أشخاص (١٣ في المئة).

- **الغروب:** ٣ أشخاص (٦ في المئة).

- **الحاضر والمستقبل:** ٢ شخصان (٤ في المئة).

- **الكلمات**

- **لا جواب:** ٥ أشخاص (٩ في المئة).

- **الدولة:** ٤ أشخاص (٨ في المئة).

- **السلطة:** ٤ أشخاص (٨ في المئة).

- **الخداع:** ٣ أشخاص (٦ في المئة).

- **المقدس:** ٢ شخصان (٤ في المئة).

- **الكذب:** ٢ شخصان (٤ في المئة).

- **الذكاء:** ٢ شخصان (٤ في المئة).

- **السياسة في إيران المعاصرة تحديداً.**

- **الطعم**

- **مر:** ١٩ شخصاً (٣٥ في المئة).

- **مر وحلو:** ١١ شخصاً (٢٠ في المئة).

- **لا جواب:** ٥ أشخاص (٩ في المئة).

- **بلا طعم:** ٤ أشخاص (٨ في المئة).

- **حلو:** ٣ أشخاص (٦ في المئة).

- **حامض:** ٣ أشخاص (٦ في المئة).

- **الشكل**

- **دائرة:** ٧ أشخاص (١٣ في المئة).

- **لا جواب:** ٥ أشخاص (٩ في المئة).

- **غول ووحش:** ٤ أشخاص (٨ في المئة).

- **مستطيل:** ٣ أشخاص (٦ في المئة).

- **متعدد الأضلاع:** ٢ شخصان (٤ في المئة).

- **مثلث:** ٢ شخصان (٤ في المئة).

ـ اللون

ـ أسود ومظلم: ١٤ شخصاً (٢٦ في المئة).

ـ برتقالي: ٦ أشخاص (١١ في المئة).

ـ لا جواب: ٥ أشخاص (٩ في المئة).

ـ أخضر: ٥ أشخاص (٩ في المئة).

ـ رمادي: ٤ أشخاص (٨ في المئة).

ـ أزرق: ٢ شخصان (٤ في المئة).

ـ أبيض: ١ شخص واحد (٢ في المئة).

ـ الحجم

ـ صغير: ٨ أشخاص (١٥ في المئة).

ـ بلا جواب: ٨ أشخاص (١٥ في المئة).

ـ كثير: ٨ أشخاص (١٥ في المئة).

ـ كبير: ٧ أشخاص (١٣ في المئة).

ـ ضخم وممتلئ: ٤ أشخاص (٨ في المئة).

ـ بلا حجم: ٢ شخصان (٤ في المئة).

ـ الوزن

ـ متعدد وثقيل: ١٧ شخصاً (٢٣ في المئة).

ـ بلا جواب: ١١ شخصاً (٢٠ في المئة).

ـ خفيف: ٩ أشخاص (١٧ في المئة).

ـ بلا وزن: ٦ أشخاص (١١ في المئة).

ـ معتدل: ١ شخص واحد (٢ في المئة).

ـ الاتجاه

ـ لا جواب: ٧ أشخاص (١٣ في المئة).

ـ غير واضح: ٣ أشخاص (٦ في المئة).

ـ بلا اتجاه: ٢ شخصان (٤ في المئة).

- **على غير هدى:** ٢ شخصان (٤ في المئة).
- **يسار ويمين:** ٢ شخصان (٤ في المئة).
- **الوقت**
- **دائماً:** ١٢ شخصاً (٢٢ في المئة).
- **لا جواب:** ٧ أشخاص (١٣ في المئة).
- **غروب:** ٢ شخصان (٤ في المئة).
- **ثورة:** ١ شخص واحد (٢ في المئة).
- **الكلمات**
- **لا جواب:** ٩ أشخاص (١٧ في المئة).
- **في الاتجاه المعاكس:** ٢ شخصان (٤ في المئة).
- **أكاذيب:** ١ شخص واحد (٢ في المئة).
- **جحيم:** ١ شخص واحد (٢ في المئة).
- **مال:** ١ شخص (٢ في المئة).
- **فوضى:** ١ شخص (٢ في المئة).
- **تجارة:** ١ شخص (١ في المئة).

تحليل المعطيات والنتائج

الطعم

تشير نتائج الاختبارين تماثلاً في أولويات الطعم، أي أن الطعم الحلو يأتي أولاً، ثم يليه المر فالمالح فالحامض. وفي الاختبار الثاني فقط اختار ٨ من المستفتين الحلو ـ المر. ويمكن أن يدمج هذا الخيار في الاستمارات اللاحقة. وتظهر نتائج الاستمارة الثانية المفتوحة صحة الخيارات الموضوعة.

الشكل

احتوت الاستمارة الأولى على خيارات من الأشكال الهندسية، الأمر الذي أتاح للمستفتين اختيار الشكل الذي يرونه متوافقاً مع السياسة. أما الاستمارة الثانية (المفتوحة)، فقد وفرت الفرصة للمستفتين لإعطاء أجوبة متنوعة وغير سطحية، ولم تكن بالضرورة هندسية. وتظهر

أجوبة الاستمارة الثانية أن خيارات الاستمارة الأولى لم تكن غير صحيحة، وبالتالي فلو احتوت الاستمارة الثانية على أشكال محددة، لكانت جاءت بنتائج شبيهة بنتائج الاستمارة الأولى.

اللون

اللون معطى ذو معنى ومفهوم محددين لدى المستفتين، وبالتالي فإن أي سؤال يتعلق باللون يولد المعنى نفسه لدى المستفتين في الاختبارين، ما جعل الإجابات في الاستمارة الثانية غير بعيدة عن إجابات الاستمارة الأولى، بل مماثلة لها. لكن الاختلاف كان طبعاً في اختيار اللون. ففي حين حل الأحمر في الاستمارة الأولى في المرتبة الأولى (٢٥ في المئة)، وبلا لون في المرتبة الثانية (١٦ في المئة) والرمادي (١٥ في المئة) والأسود (١٤ في المئة) والأخضر (١٠ في المئة)، وحل الأسود في المرتبة الأولى في الاستمارة الثانية (١٩ في المئة) يليه الأخضر بالنسبة نفسها، ومن ثم الأحمر (١٣ في المئة) وبلا لون ومن دون إجابات (١١ في المئة) والأزرق (٨ في المئة) والرمادي (٦ في المئة). على أن الأمر المهم في الإجابات المغلقة المتعلقة باللون في كلتا الاستمارتين هو أنها لم تتمحور حول لون بعينه، في حين كان التركيز بالنسبة إلى الطعم على سبيل المثال على الحلاوة والمرارة في كلتا الاستمارتين. ويصح ذلك على الوزن أيضاً، إذ تتركز الإجابات على أن السياسة ثقيلة، فيما تقلصت إلى حد كبير جداً في الإجابات التي ترى السياسة ذات وزن خفيف.

الحجم

كان لدى المستفتين مدى رحب للتعبير عن انطباعهم في ما يتعلق بالشكل. لكن كان يمكن أن تكون الإجابات أكثر تشابهاً لو كانت الاستمارة قد احتوت على أشكال هندسية. وقد بدا أن مفهوم الحجم يرتبط لدى المستفتين بالكبر والصغر، وبالتالي، فإن طبيعة الإجابات في الاختبار الثاني مختلفة كلياً عنها في الاختبار الأول. ولتجاوز هذه الشائبة، ربما كان من الممكن إضافة بعض الصفات المحددة في الاختبارات التالية حتى يتمكن المستفتون من أن يخرجوا بتأويلات متماثلة. بيد أن الاستمارة الثانية تظهر عموماً أن نحو ٤٠ في المئة من المستفتين يعتبرون السياسة شيئاً كبيراً وضخماً في حجمه.

الوزن

كانت الإجابات المتعلقة بهذا الموضوع متضاربة جداً في الاختبارين إلى حدّ أن ٤١ في المئة من الإجابات في الاختبار الأول، و ٤٣ في المئة من الاختبار الثاني يعتقدون أن السياسة ثقيلة، فيما يرى عدد قليل منهم أنها خفيفة، وبالتالي يمكن اقتراح أن يقوم علماء نفس السياسة بالمزيد من الدراسات المركزة حول هذا الموضوع عبر استمارات لتحديد السلوك السياسي.

الاتجاه

جاءت الأجوبة المتعلقة بالاتجاه متنوعة ومختلفة، ما يعني أنه كان يمكن أن تكون أكثر تقارباً لو تم تحديد اتجاهات معينة في شكل واضح. ويبدو أن المستفتين يبدون حكم قيمة لدى إجابتهم عن هذا السؤال. ويمكن الاستنتاج إن الأجوبة في هذين الاختبارين هي الأقل تقارباً. وتظهر الأجوبة في الاستمارة الثانية أن أغلبية المستفتين يعتبرون السياسة ظاهرة دينامية ومتعددة الأوجه.

الوقت

ربما كان المرء يتوقع أن يكون لدى المستفتين تأويل وفهم محددان للوقت والمدة. إلا أن الأجوبة في الاستمارتين لا تحتوي إلا قليلاً من التماثل، ولم يجذب اختيار الغروب إلا عدداً قليلاً من المستفتين، وحل في أسفل القائمة. ولكن عندما مُنح المستفتون حرية اختيار أجوبتهم في الاستمارة المفتوحة، اختار ٢٨ في المئة أي وقت كوقت للسياسة، الأمر الذي يشير إلى دينامية السياسة وشموليتها وعظمتها في ذهنية الأفراد.

الكلمات

جاءت الإجابات على هذا القسم مختلفة ومتفاوتة جداً، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى جعل هذا الجزء أكثر تحديداً ووضوحاً في الاستمارات اللاحقة. فقد رأى ١٦ في المئة من المستفتين أن السلطة والدولة أداتان أساسيتان من أدوات السياسة، وهذا أمر طبيعي، وليس طبيعياً في آن. فهو طبيعي، لأن معظم المستفتين هم من طلاب العلوم السياسية، وهو غير طبيعي، لأن المرء يتوقع أن يكون عدد الذين يعتبرون السياسة غير منفصلة عن الدولة والسلطة أكثر بكثير.. ولقد وجد ١٤ في المئة من المستفتين أن السياسة نظيرة للكذب والخداع والدهاء، فيما وجد ٤ في المئة فقط أنها مقدسة.

موقف الطلاب الإيرانيين من السياسة الإيرانية

حاولت الاستمارة الثانية التعرف إلى هدف المستفتين من السياسة عموماً، وفي إيران تحديداً. وسبق لنا في الصفحات السابقة أن قدمنا المعطيات الإحصائية لإجابات الطلاب. إلا أن نظرة أولية إلى هذه النتائج تظهر أن أغلبية هؤلاء يحملون نظرة سلبية إلى السياسة في إيران، ويبرز ذلك من المقارنة بين القسم الأول والقسم الثاني من هذه الاستمارة ولدى مقابلة الاستمارتين معاً. وفي ما يلي بعض المعطيات التي أظهرتها الاستمارة الثانية: ٣٥ في المئة يرون السياسة مرة، و ٨ في المئة ينظرون إليها كغول ووحش، فيما يراها ٢١ في المئة سوداء ومظلمة. فمن الواضح أن أغلبية الطلاب تنظر إلى السياسة في إيران بصفة كونها مرة وسوداء ومظلمة، فيما ينظرون إلى السياسة عموماً كأمر حلو (٣١ في المئة) وأخضر وأحمر

(٣٠ في المئة). وقد دفعت سلبية نظرة المستفتين إلى السياسة في إيران مقابلة بالسياسة الباحث إلى محاولة استكشاف جذور هذا الموقف، وطرح السؤال الآتي: لماذا ترى مجموعة كبيرة نسبياً من المستفتين إلى السياسة في إيران كأمر سلبي ذي طعم ولون كريهين؟ هل هذه النظرة انعكاس للحقائق السياسية في إيران؟ هل هي مؤشر على مثالية الطلاب وإخلاصهم؟ هل يشكل هذا الموقف السلبي فرصة لإيران أم تهديداً لها؟ ما هو مستقبل إيران السياسي في ضوء قراءات كهذه؟

دراسات إضافية مقترحة

كما ذكرنا في التمهيد لهذه الورقة، إضافة إلى الملاحظات والانتقادات التي طرحها الخبراء ورجال الدولة، ثمة اقتراحات استكمالية للباحث نفسه لاستكمال هذه الدراسة، نعرضها باختصار في ما يلي:

- يبدو من المناسب أن نقارن بعض المعلومات الشخصية للمستفتين بالنتائج التي تمخضت عنها الاستمارات؛

- ينبغي أن يراجع الاختبار الأول من جانب عدد محدود من النخبة والأكاديميين؛

- ينبغي توزيع الاختبار الثاني على عينه منتقاة بشكل أكثر دقة. وبناء على النتائج التي ظهرت في الاستمارة الثانية، يمكن إجراء الاختبار على قطاعات مؤثرة، كالعمال وأصحاب العمل والمعلمين والطلاب والنساء والرجال والمزارعين والقبائل... إلخ، وذلك كاستطلاع يشمل الأمة جمعاء؛

- يجب تجميع المعلومات (بوساطة الانترنت) عما إذا كانت دراسات مماثلة قد أجريت، سواء في إيران أم في الخارج. وللتأكد من مدى عمومية النتائج، ينبغي إجراء الاختبارات على عينات مختارة من حضارات وبلدان أخرى ومقارنة النتائج.

في ما يتعلق بقضايا البلد السياسية الكبرى، كالانتخابات الرئاسية الثامنة وغيرها من التحديات السياسية، يمكن أن تساهم التعميمات التي توصلت إليها هذه الدراسة في تحسين الإدارة السياسية للبلاد.

د. محمود سريع القلم*

الإدارة الأميركية الحالية:
الأسس النظرية للسياسة الخارجية

لا تحظى السياسة الخارجية الأميركية باهتمام شعوب وحكومات الشرق الأوسط فحسب، وإنما أيضاً باهتمام دول العالم كافة، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولهذا الاهتمام أسبابه الواضحة. إذ تترك التعليقات والرؤى الشمولية وسياسات الإدارة الأميركية وأداؤها آثاراً في دول العالم كافة. وتسهم قرارات إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش حيال قضايا التجارة العالمية وعرض النفط والمنظمات الدولية والموازنات العسكرية، تسهم في تحديد أولويات بعض هذه البلدان، وتؤدي إلى إحداث تغييرات، لجهة تخصيص مواردها وتنظيم برامجها.

شكل انتهاء الحرب الباردة بداية للتطورات الحالية المصيرية والبالغة التعقيد. إذ فيما كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ينفقان موارد ضخمة لتنظيم العلاقات بين القوتين العظميين، كانت البلدان الأخرى تتمتع بمكانة مهمة لناحية اقتصادها الوطني وسياساتها الخارجية. وكان التنافس العسكري والسياسي والأيديولوجي يشكل عاملاً عملياً لتنظيم العلاقات الدولية خلال نحو ٤٠ عاماً. وقد انتهى التنافس في نهاية المطاف لصالح الولايات المتحدة الأميركية، وذلك بعدما استخدمت واشنطن، إلى المبادرات الاقتصادية والعسكرية لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفياتي والحد منه، أكثر الأساليب النفسية تعقيداً لإضعاف موسكو وتوهين أسسها الفكرية والعملية. واضطلعت القوى الإعلامية والسياسية الأميركية بدور حاسم في انهيار الاتحاد السوفياتي، من دون إغفال الأسباب الداخلية لهذا الانهيار. على أن ظاهرة الشيوعية، والاتحاد السوفياتي من ورائها، شكلا، طوال نصف قرن، محور خطط السياسة الخارجية الأميركية. وقد حققت أميركا لنفسها، في إطار مكافحة الشيوعية

* أستاذ العلاقات الدولية المساعد بجامعة الشهيد بهشتي (طهران) ورئيس تحرير مشارك لهذه الفصليّة ومجلتي «خاورميانه» و «ديسكورس».

والتصدي لنفوذ الاتحاد السوفياتي، أرباحاً بلغت قيمتها نحو ٥ آلاف مليار دولار، وذلك من طريق التطور التكنولوجي ومبيعات الأسلحة والعوائد الاقتصادية. إلا أن انهيار الشيوعية والاتحاد السوفياتي مطلع التسعينات أدخل السياسة الخارجية الأميركية في أزمة نظرية؛ أزمة لم تجتح دهاليز السلطة في الولايات المتحدة فحسب، بل إنها أوجدت أيضاً شروطاً مفهومية في مجال تحديد الأولويات ومنطق التخطيط الجماعي للمجموعة الغربية، لا سيما لناحية العلاقات بين أميركا وكثير من حلفائها التقليديين. فمنذ غياب الخطر السوفياتي ونزعته التوسعية من المسرح السياسي الدولي، باتت الولايات المتحدة الأميركية تواجه أزمة نظرية لتنفيذ مشاريعها الدولية. كما أن الأوروبيين لم يعودوا بحاجة إلى الغطاء العسكري الأميركي. فعلى سبيل المثال، باتت القضية الرئيسة التي تواجه اليابان هي تنافسها مع الصين أكثر من تصديها للتوغل الروسي في شمال شرق القارة الآسيوية. وعليه، فإن التحدي الأهم لواشنطن، إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، هو معارضة حلفائها التقليديين لسياساتها وأدائها[1]. وهو ما برز جلياً من خلال معارضة ألمانيا وفرنسا للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط عموماً، وحيال الحرب على العراق خصوصاً. ويمكن القول إن الرأي العام الأوروبي بات يعارض بقوة السياسات الأميركية. ويرى كثير من الأوروبيين عدم جدوى تمركز مئات آلاف الجنود الأميركيين في القارة القديمة، على الرغم من الانطباع الإيجابي الذي خلّفته القوة السياسية والعسكرية الأميركية لدى الحكومات والشعوب الغربية في تصديها للشيوعية. أما في الوقت الراهن، فإن المواجهة قائمة بين مراكز القوة في النظام الدولي الجديد. ففي الوقت الذي تسعى اليابان والصين وروسيا وأوروبا لإقامة نظام متعدد الأقطاب، تسعى أميركا لتثبيت دعائم نظام دولي أحادي القطب. بعبارة أخرى تشعر أميركا بوجود فارق نسبي بين قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية وبين قوة منافسيها وحلفائها، وترغب ألا يكون لها شريك في اتخاذ القرار على الصعيد العالمي.

السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب الباردة

ثمة من يرى أن المشكلة الأميركية في العالم لم تبدأ مع وصول جورج بوش الابن إلى السلطة، بل إن منشأها هو القوة الكاسحة التي تمتلكها أميركا، وكذلك ما تتمتع به من قوة داخلية، فضلاً عن فراغ القوة الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي من ناحية، وآلية اتخاذ القرار على الصعيد العالمي من ناحية أخرى[2]. فالأميركيون أبدوا دائماً اهتماماً باستغلال قوتهم. إذ إن امتلاك القوة من دون استخدامها لن يكون مجدياً للاقتصاد الأميركي، فيما اعتاد الأوروبيون على النظام القائم على الرفاه (حكومة الرفاه) وتوزيع الثروة. كما أن البرلمانات الأوروبية تحول دون اتجاه الاستثمارات نحو الصناعات العسكرية. في المقابل، يشكل المجمع الضخم للصناعات العسكرية الأميركية المحرك الرئيس للإبداعات التكنولوجية،

مع إمكان استثمارها في المجالات التجارية. وفيما تبلغ الموازنة العسكرية لمجموع بلدان الاتحاد الأوروبي نحو ١٣٠ مليار دولار، أقرت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ موازنة عسكرية بقيمة ٣٤٠ مليار دولار سيتم انفاقها خلال الأعوام الثلاثة المقبلة على العمليات العسكرية الجارية والبحوث العلمية والتسليحية، وعلى توسيع الأنشطة العسكرية والأمنية على الصعيد العالمي[٣]. إذاً، ثمة شرخ نظري يفصل بين أوروبا وأميركا. إذ يعتقد الأميركيون أن الحسد حيال القوة الأميركية يشكل أساس التحدي الأوروبي وباقي القوى في العالم لهم، بينما يشير الأوروبيون إلى أن أنهم لا يرغبون في اتباع الأسلوب الأميركي[٤]. ويعتقد الأوروبيون أنه ينبغي على الأميركيين أن يبحثوا عن السبل غير العسكرية لاستثمار قوتهم الهائلة، وكذلك استخدام ثرواتهم لنشر القيم الإنسانية والسعي لتلبية الحاجات الأساسية للبشرية في العالم.

غير أن طبيعة هذه الطروحات لا تنسجم والنظام الاقتصادي الأميركي، بما أن توقعات الدول الأوروبية والبلدان العربية وإيران في خصوص أميركا تتناقض من الناحية الفلسفية مع طبيعة هذه البلاد التي استحدثت منذ نحو ٢٠٠ عام، والتي تسود فيها الشركات المالية والصناعية والخدماتية الضخمة، وحيث تقوم الحكومة بتوزيع منافع هذا الكم الهائل من الثروات. وهناك ثلاث شركات أميركية عملاقة في حقول الخدمات والنفط والإنتاج تعمل برأس مال يبلغ نحو ٥٥٠ مليار دولار، ويعمل فيها نحو ١,٨ مليون شخص[٥]. ولا تقتصر قوة هذه الشركات على المجالات المالية والإنتاجية، وإنما تتعداها إلى صناعة القرارات السياسية. وتضطلع الصناعات العسكرية بدور حاسم في إنتاج التكنولوجيا وفرص العمل والقوة الاقتصادية والسياسية الخارجية، وكذلك في تحديد الأولويات الأميركية. وكان الرئيس الأميركي الأسبق دوايت ايزنهاور قد أشار إلى أهمية هذه الشركات - قبل أن يصل المجمع العسكري - الصناعي الأميركي إلى مستواه الحالي من القوة - بالقول إن النفوذ العام (لهذا المجمع) الاقتصادي والسياسي، وحتى المعنوي، بات ملحوظاً في أية مدينة، وفي أي من برلمانات الولايات الأميركية، وفي أية غرفة في الحكومة الفيدرالية الأميركية[٦]. كما كان ايزنهاور أول من استخدم تعبير «المجمع العسكري - الصناعي». ومنذ عهده في الخمسينات وحتى يومنا هذا، تعاظمت مكانة هذا المجمع في الاقتصاد والسياسة الخارجية الأميركيين. وقد أنفقت الولايات المتحدة الأميركية في المجالات العسكرية قبل عامين مجموع ما أنفقته ثماني دول تالية لها في سلم الإنفاق العسكري. وفي العام الماضي وحده بلغ الإنفاق العسكري الأميركي مجموع ما أنفقته ١٥ دولة تحتل المراتب الأولى في سلم الإنفاق العسكري. وفي عام ٢٠٠٢ ارتفع هذا الإنفاق ليصل إلى ما أنفقه ٢٠ بلداً[٧]. بحيث باتت أميركا تنفق لوحدها في الوقت الحاضر ما بين ٤٠ و ٤٥ في المئة من مجمل الإنفاق العسكري

في العالم.

إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، كانت أهم البحوث النظرية في دوائر السياسة الخارجية الأميركية، سواء في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون أو في عهد الرئيس الحالي جورج دبليو بوش، تتمثل في مسألة استغلال القوة الأميركية الهائلة في الحقول الاقتصادية والعسكرية والسياسية. وعلى الرغم من أن مشروع النظام الدولي الجديد بقيادة أميركا كان قد طرح في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش الأب، فإن تنفيذه أنيط بالرئيس كلينتون، إثر فشل الأول في الإنتخابات الرئاسية. وقد انتهجت إدارة كلينتون الديموقراطية نهجاً تقليدياً مختلفاً يركز على الأولويات الاجتماعية والرفاه في أميركا، وعلى خفض الموازنة العسكرية إلى نحو ٢٧٠ مليار دولار[٨]. إلا أن انتخاب جورج دبليو بوش رئيساً أسفر عن وصول نوع آخر من السياسيين الأميركيين إلى السلطة. إذ يخضع الرئيس بوش وإدارته بشدة لتأثير الجناح المتطرف في الحزب الجمهوري. وهو جناح يميل من الناحية الفكرية إلى التيارات اليمينية المسيحية، ويؤمن بالقوة الاحتكارية والمكانة الخاصة للأيديولوجية الأميركية في العالم. وتشير السوابق السياسية للرئيس الأميركي بوش إلى أنه مسيحي متطرف وشديد الإيمان بالوطنية الأميركية[٩].

المنظّرون في إدارة بوش

إن العناصر الأساسية في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، أمثال ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول ولفوفيتز وريتشارد بيرل، لديها أنشطة سابقة في شركات النفط والتسلح والمال. ويرى هؤلاء ضرورة استخدام أميركا لقوتها الهائلة، وخصوصاً العسكرية منها، لنشر أفكارها والقيم التي تؤمن بها في العالم. فبعد أربعة أيام على أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، حاول مساعد وزير الدفاع الأميركي بول ولفوفيتز إقناع الرئيس بشن هجوم على العراق وتغيير النظام البعثي القائم. وهو يعتقد أن أميركا هي البلد الوحيد (مبدئياً) في العالم القادر على نقل هذه المبادئ وترسيخها. وهو طرح باستمرار منذ عهد جورج بوش الأب رؤى شبه عسكرية لأمركة النظام الدولي. كما كان قد حدد منذ عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان، قبل نحو عشرين عاماً، أطراً جديدة لإظهار تناقضات النظام السوفياتي السابق. ويقول ولفوفيتز إنه إذا ما أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على إطاحة حكومة ديكتاتورية، كحكومة صدام حسين، بالقوة العسكرية، فإن ذلك سيثير سلسلة من الآثار تسهم في تحقيق الاستقرار الدولي وإزالة العقبات من أمام الديموقراطية في البلدان الأخرى. ولا يخفي ولفوفيتر نيته إعداد مخططات أوسع لتغيير النظام السياسي في العالم العربي بهدف تثبيت الكيان الإسرائيلي وشرعيته[١٠].

يعد ريتشارد بيرل بدوره، والذي أمضى نحو ٢٥ عاماً من العمل في وزارة الدفاع الأميركية، أحد العناصر المنظِّرة في الحزب الجمهوري، وخصوصاً في أوساط الجناح المتطرف في هذا الحزب. وكان بيرل أحد المنتقدين بحدة لسياسات إدارة كلينتون. إذ يرى أن إدارة كلينتون قدمت، خلال ثمانية أعوام، دروساً مضللة لمعارضي أميركا والديموقراطية. ويقول بيرل إن عدم اهتمام كلينتون بتفجيرات مركز التجارة العالمية عام ١٩٩٣، وتفجيرات السفارات الأميركية في غرب إفريقيا، وتفجير مقر الجنود الأميركيين في الخبر في المملكة العربية السعودية، ومهاجمة المدمرة الأميركية «كول» في ساحل اليمن، زادت من قوة المعارضين لها. ويرى بيرل أن الحكومات «الداعمة للإرهاب» أشد خطورة بكثير من المجموعات الإرهابية[١١]. أما في ما يتعلق بالإستراتيجية الأميركية حيال منطقة الشرق الأوسط، فيرى بيرل[١٢] «أن الذين يعتقدون أن العراق يحتل صدارة قائمة الإرهابيين الذين ينبغي التصدي لهم، يجب أن يفكروا أيضاً في سوريا أو إيران أو السودان أو اليمن أو الصومال أو كوريا الشمالية أو لبنان أو سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. فهذه حكومات أو مؤسسات تسمح بالقيام بالأعمال الإرهابية وتحمي الإرهاب. وعندما أشير إلى هذه البلدان، ثمة من يحاجج بأنه سينبغي علينا، نحن الأميركيين، أن نخوض الحرب ضد عدد كبير من بلدان العالم. إلا أن الجواب الذي أقدمه هو أننا لو قمنا بإزاحة حكومة أو حكومتين إرهابيتين، فعندها سيعيد الباقون حساباتهم، ونكون قد أقنعنا الآخرين بالتوقف عن هذا العمل. إذ عندما نسوي أمراً، سنقول للبلدان الأخرى: «الآن سيأتي دوركم، وإذا لم تكفوا أيديكم، فسنتعامل معكم كما تعاملنا مع البلد الذي سبقكم».

إن الأسباب التي جعلت أشخاصاً، أمثال هنري كسينجر وزبيغنيو بريزنسكي المتحدرين من أصول أوروبية، يفشلون في العمل لفترة أطول في الإدارات الأميركية، سواء الجمهورية أو الديموقراطية، وتحولوا محللين تلفزيونيين وصحافيين، هي اختلاف أسلوبهم المعرفي ونظامهم التحليلي الأكثر تعقيداً من الآخرين. فعلى خلاف أوروبا التي تعتمد نظاماً سياسياً وأمنياً معقداً، يقتصر التعقيد والالتباس في أميركا على الشركات والمؤسسات الاقتصادية والتجارية. أما العاملون في الحقل السياسي، فقد جاءوا إلى السلطة من المناطق الوسطى الواسعة في أميركا، حيث للحياة تعريف مسبق يمكن التكهن به. ويمكن العثور على أمثال هؤلاء الأفراد أيضاً في وزارات خارجية بلدان الشرق الأوسط الذين يعتبرون أن مجرد قيام مسؤول سياسي بارز بزيارة إلى بلد ما يشير إلى وجود علاقات استراتيجية معه. إلا أن من المعروف أن إحدى القدرات التي ينبغي توافرها في رجال الدولة تتمثل في تحملهم وفهمهم الغموض[١٣]. أما الذين يتوقعون أن تكون كل الأمور واضحة وجلية، فهم مخطئون. إن «الرؤية المحلية والريفية الضيقة»[١٤] التي تمكن ملاحظتها على نطاق واسع في بلدان الشرق

الأوسط تتمثل في التبسيط الشديد للقضايا السياسية والفكرية، والذي لا ينسجم مع التعقيدات الحقيقية السائدة في العالم. على أن من الخصائص السائدة في إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش هي أن القضايا تُطرح بكل وضوح وصراحة وبساطة[15]. فعلى سبيل المثال، إن العبارات التي يرددها الرئيس بوش تشير إلى نوع من التبسيط للفكر والتخطيط السياسي. وقد استخدم بوش في مناسبات عدة في خطاباته عبارة «يا صدام حسين... هل تسمع أم لا؟»، وكذلك «السيد صدام، لقد انتهت اللعبة».

إن المنظرين للإدارة الأميركية الحالية لديهم أيضاً مفاهيم واضحة جداً عن أميركا والصديق والعدو وحال النظام الدولي. وقد وفرت القوة الأميركية الهائلة لهذه المجموعة القدرة على تجسيد هذه الأفكار عملياً. ويُشار هنا إلى أن أفكار إدارة رونالد ريغان وسياساتها سارت على النهج نفسه. فقد قال ريغان في كلمته المشهورة، والتي وجهها إلى الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف «السيد غورباتشوف، إهدم جدار برلين هذا واقضِ على الاستبداد». وعلى الرغم من أن هذا الكلام ينطوي على منحى غير سليم بالنسبة للمجتمع الأميركي غير المسيس، فإنه يشير إلى نوع من النظام الفكري والإطار الكلامي، وكذلك إلى أسلوب للتنظير. إذ إن خطاب ريتشارد بيرل وتصريحات بول ولفوفيتز، كمنظرين أساسيين في إدارة جورج دبليو بوش، تعكس هذا النمط من التبسيط (وليس البساطة) للفكر والتخطيط السياسي.

في المقابل، فإن نمط التعامل والفهم الخاص بكل من بريزنسكي وكيسنجر مشابه لفكر بيسمارك وديغول وتشرشل. وقد كان الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون السياسي الأميركي الوحيد بعد روزفلت الذي كان يستوعب شبهات الفكر السياسي. وهكذا، فإن خطاب الرئيس جورج دبليو بوش حول (حال البلاد) في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، والذي أدرج خلاله إيران في «محور الشر»، هو أنموذج بارز لهذا النمط من التفكير السائد في أوساط الإدارة الأميركية الحالية، وذلك على الرغم من الدور المهم الذي اضطلعت به الجمهورية الإسلامية في أفغانستان.

من أجل فهم الاتجاهات السائدة في السياسة الخارجية الأميركية، تجدر الإشارة إلى النقاط الأساسية المطروحة في آخر كتاب لهنري كيسنجر بعنوان **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية**. إذ يقول «إن المكانة الديبلوماسية الأميركية تراجعت على الصعيد العالمي، وباتت أميركا في صراع مع الآخرين في كل مكان». ويضيف «يجب عدم استخدام القوة بشكل أحادي، بل ينبغي أن تكون القوة في خدمة الاستخدامات المتعددة الجوانب. وينبغي على أميركا أن تستخدم قوتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجيا أكثر من استخدامها للقوة العسكرية، وذلك من أجل إقامة النظام العالمي الجديد، وأن تتصرف بطريقة علمية»[16]. ويعدد

كيسنجر ثلاثة تيارات كابحة للسياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تتمثل أولاً في المجموعات الليبرالية واليسار المتطرف، والتي ترى ضرورة نشر حقوق الإنسان كقاعدة للسياسة الخارجية الأميركية. وفي هذا الصدد، يقول وليم براين إن أميركا تعتبر مرجعاً ومصدراً معنوياً رئيسياً في التنمية العالمية، والوسيط الوحيد الممكن والمقبول في الصراعات الدولية(١٧). وفي معرض انتقاد كيسنجر لهذا التيار، يقول إن «اعتماد هذا النمط في السياسة الخارجية يشيع عدم الارتياح في البلدان الأخرى التي تُدار أمورها بثقافات وتقاليد مختلفة، ويسهم في تراجع مكانة أميركا. لذا يجب على أميركا ألا تسعى إلى فرض المثل عالمياً».

ويرى كيسنجر أن التيار الثاني الذي يشكل عقبة أمام السياسة الخارجية العقلانية للولايات المتحدة، هو المجموعات المحافظة اليمينية (ذات العصبية الأميركية). وهو يشير إلى أن السيطرة الأميركية تؤدي إلى زيادة التقارب بين القوى المتوسطة العالمية، في حين ينبغي على أميركا أن تكون عنصراً لتحقيق الوفاق بين القوى الكبرى. ويعتقد كيسنجر أن هناك إمكانية لتحقيق المصالح الأميركية من طريق المنظمات الدولية والإقليمية، ويتهم التيارين المذكورين بعدم استيعاب الحقائق السائدة في العالم. ويرى أن الاتجاه الأحادي الجانب في السياسة الخارجية الأميركية سيؤدي إلى إضعاف مكانة أميركا. أما التيار الثالث، فإن كيسنجر يصنفه بأنه مجموعة «اللامبالاة» في أميركا، ويرى أن عدم اهتمام الشعب الأميركي بالسياسة، والسياسة الخارجية خصوصاً، وتقليص مشاركة الشعب في الانتخابات، تعد من العوامل الحائلة دون تحقيق الأهداف الأميركية على الصعيد العالمي(١٨). وعليه، تتمثل النقطة الأساسية في الحملات الإنتخابية في الاهتمام بالقضايا الداخلية والمحلية، الأمر الذي يؤدي إلى انتخاب عناصر تفتقر إلى الخبرة في الشؤون الدولية، بحيث إن ثلث النواب الأميركيين لا يحملون جوازات سفر، بما أنهم لم يغادروا قط الأراضي الأميركية(١٩).

الجذور التاريخية للسياسة الخارجية الأميركية الحالية

ثمة جذور تاريخية للأسس الفكرية السائدة في السياسة الخارجية الأميركية الحالية. فقد كان الرئيس الأميركي الأسبق ويلسون مطلع القرن العشرين يعتقد بالمكانة المعنوية لأميركا في العالم، وكان يرى أن أميركا، التي نجحت في إقامة الأنظمة من ناحية، وتحقيق زيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية من ناحية أخرى، يجب أن تتولى مهمة نشر الديموقراطية في العالم. واعتبر ويلسون أن إدارة العالم من مهمات أميركا. ولا تختلف رؤى إدارة جورج دبليو بوش عن رؤى ويلسون الذي كان يرى أن نشر القيم الأميركية يمثل واجباً معنوياً لمسؤولي الإدارة الأميركية. ويعتبر بوش أن ويلسون قام بدور «رسالي». لذا، فإن الأوروبيين - في رد فعل مشابه لرد فعلهم حيال ويلسون مطلع القرن الماضي - يرون أن كلام الرئيس بوش ذو جذور

دينية وماسونية[٢٠]، قبل أن تكون له أسس فكرية وتنويرية. فقد قال بوش خلال حملته في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ «يجب أن نقول للعالم إن أميركا هي هكذا. وينبغي أن تتعلموا منا وأن تكونوا هكذا»[٢١]. لكن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فرضت نوعاً من إعادة النظر في نمط التنظير وحشد الطاقات السياسية من جانب العناصر المتطرفة في الحزب الجمهوري، وظهور مبدأ جديد لأميركا يقوم، حسبما يصرح الرئيس بوش، على ضرورة استخدام الولايات المتحدة الأميركية لأية وسيلة عسكرية، أو شن هجمات مفاجئة للقضاء على الإرهاب، وتهديد البلدان التي تمتلك أسلحة دمار شامل، وإلحاق الهزيمة بـ «حماة الإرهاب». وإلى ذلك، تعتقد إدارة بوش أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سببها عدم السعي لتحقيق الأهداف الأميركية في العالم العربي. على أن إطاحة صدام حسين، وإقامة حكم ديموقراطي في العراق، ستفرضان سلسلة من التحولات الجادة في البلدان العربية الأخرى، بما يخدم مصالح أميركا والعالم الغربي. وعليه، يرى الأوروبيون أن استراتيجية إدارة بوش ذات «منحى ويلسوني»[٢٢]. ويعتقد الأوروبيون أن الأميركيين عازمون هذه المرة على تكريس تطلعات ويلسون. إذ إن الإدارة الأميركية تواصل استراتيجيتها العالمية، على غرار الاستراتيجية السابقة الرامية إلى «الحد من النفوذ الشيوعي». إلا أن مقولة الخطر الشيوعي كانت تحظى بدعم الشعوب والحكومات الغربية. أما حالياً، فلا يوجد في العالم عدو مشترك، ولا يمكن مقارنة «إرهابيي» الشرق الأوسط بالشيوعيين السابقين. وهنا، لا بد من الإشارة إلى أنه عندما تم التخطيط للاستراتيجية الخاصة بالحد من النفوذ الشيوعي، كانت أميركا قد انتصرت في الحرب العالمية الثانية، فيما خرجت القوى الأوروبية منها منهزمة ومدمرة، فيما لم يكن الاتحاد السوفياتي قد تمكن بعد من استعراض قوته، وكانت الصين منشغلة بثورتها الشيوعية. غير أن الظروف العالمية مختلفة حالياً. إذ يزيد عدد سكان أوروبا على سكان أميركا، فيما باتت القوة الاقتصادية الأوروبية مستقرة، وتعيش اليابان والصين وضعاً اقتصادياً متنامياً، بحيث ترى أميركا نفسها مضطرة إلى إقناع القوى الأخرى إما بالتبعية وإما بأعطاء كل منها حصة تتناسب وقوتها.

لقداختار الرئيس بوش المبدأ القائم على استخدام القوة العسكرية، والذي يواجه بانتقاد شديد من جانب البلدان المنافسة لأميركا في قوتها وثروتها. وتأسيساً على المبدأ المذكور، فإن أفضل السبل للدفاع عن النفس يتمثل في استخدام القوة الهجومية[٢٣]. وعليه ترى أميركا أنه ينبغي عليها إرساء السلام العالمي من طريق إطاحة الأنظمة الاستبدادية وإقامة مجتمعات مفتوحة وديموقراطية. على أن السؤال المهمّ المطروح هو: هل يمكن أميركا أن تعمل منفردة؟ إن التحرك على الصعيد العالمي يرتبط بمرتكزات القوة الأميركية وحجمها. وهل يمكن النظام الاقتصادي الأميركي وإطاره السياسي المتمثل في الليبرالية الديموقراطية العمل محلياً

وانتهاج سياسة انعزالية؟ يختار الكاتب الأميركي مايكل ايليوت في مقالة له حول مبدأ إدارة بوش، عنوان «تحديات أميركا ومسؤولياتها لإنقاذ العالم»[٢٤]. ويقول جون غريس، الأستاذ الأميركي في العلوم السياسية، في تلخيصه لمبدأ بوش الذي نُشر عام ٢٠٠٢، ما يلي «يتوافر الآن دليل قوي ومقنع لإكمال التطلع الهادف الذي بدأه ويلسون قبل ثمانية عقود. ويجب أن يكون العالم آمناً للديموقراطية، وإلا، فإن الديموقراطية لن تجد فرصتها في هذا العالم. وعليه، تستطيع إدارة بوش تحديث الخطط الاستراتيجية الأميركية العامة، والتي كانت سائدة في الأعوام الخمسين الماضية».

تسهِّل النقاط المثارة من جانب مايكل ايليوت وجون غريس فهماً دقيقاً لأسس السلوك السياسي الأميركي. إذ لو أردنا فهم الوضع القائم في بلد ما، فسينبغي علينا أن ندرك مراكز القوة الكامنة فيه. على أن مراكز القوة تكون مستديمة نسبياً، خاصة عندما تتوافر القدرة على تعريف الطاقات الأساسية وإنتاج هذه الطاقات. إذ لا يمكن فهم حال بلد ما وتقديم الحلول للمشاكل والأزمات التي يعاني منها خارج نطاق مراكز القوة الكامنة فيه. وفي هذا الإطار، فإن مركز ثقل الولايات المتحدة الأميركية يكمن في نظامها الرأسمالي ورأسماليتها الاحتكارية. وتخضع كل المؤسسات الأخرى لمبدأ الحفاظ على هذا النظام المنتج للثروة[٢٥] وتطويره. فهناك بلد رأسمالي وحيد يمكنه اكتساب الثروة، حتى من الأزمات. فقد حققت أميركا طيلة فترة الحرب الباردة أرباحاً لاقتصادها بلغت قيمتها نحو ٥٠٠٠ مليار دولار. وقد جعل المجتمع الأميركي المشحون بالطاقة والمتطور إنتاج الثروة أساساً لوجوده، وذلك من طريق التكنولوجيا[٢٦]. وينسجم هذا المبدأ الفلسفي أكثر مع منطق النظام الرأسمالي لبلد بحجم أميركا ومساحتها... فهل تستطيع الرأسمالية الأميركية أن تعمل في إطار حدود أميركا، في حين أن النزعة الانعزالية اقتصادياً وسياسياً تعد موتاً تدريجياً لهذا النظام، وتراجعاً لثرواته القومية؟ إن الحكومات الأميركية تعمل على دعم مصالح الشركات الكبرى وقوتها الاقتصادية العملاقة. وتبدي كواليس السلطة في أميركا حساسية تجاه مصالح الشركات الكبرى، بحيث لا يمكن تنظيم لقاء مع الذين يفكرون في توزيع الثروة الأميركية على نطاق ضيق، أمثال ليف بندر الذي كان مرشحاً للرئاسة الأميركية، من دون أن يثير انزعاج كبريات الشركات المالية والمصرفية والإنتاجية[٢٧].

إن إدارة الاقتصاد الأميركي الذي يستهلك ٣٠ في المئة من الطاقة الموجودة في العالم، ويعمل فيه ما يزيد عن ١٠٠ مليون نسمة[٢٨]، بحاجة إلى حضور عالمي واستغلال واسع لطاقاته والفرص السانحة لإدامة الهيمنة الأميركية وبسطها. إذ يتمركز ٢٥٥ ألف جندي أميركي في ١٤٨ بلداً[٢٩]. وفي هذا السياق، فإن البحوث النظرية والتحديات الفكرية لما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر شكلت مناسبة لقيام أميركا بتعريف مكانتها العالمية

مجدداً، بهدف الحفاظ على النظام الرأسمالي وتطويره. إلا أن أميركا تواجه في هذا المنحى ثلاثة أسئلة أساسية، هي: كيف يمكن الحفاظ على قوتها الحالية؟ وكيف تستطيع الإفادة من قوتها؟ وكيف تعمل على زيادة قوتها وثروتها؟

النظام الرأسمالي والسياسة الخارجية لإدارة بوش

يفترض الحفاظ على القوة الأميركية ونشرها على الصعيد العالمي وجود هيكلية سياسية خاصة يمكن الولايات المتحدة من خلالها تجميع القوى الكبرى والمتوسطة حول محور واحد. على أن تتحرك القوة الاقتصادية والعسكرية الأميركية في إطار هذه الهيكلية السياسية، وتدور بذلك عجلة آلة العمل والإنتاج والتكنولوجيا والإبداع، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى سيطرة تكنولوجية وسياسية أميركية، علماً أن هذه الوحدة النظرية والعملية في العلاقات الدولية كانت متبعة في الأعوام الخمسين من مكافحة الشيوعية. ففي عهد الرئيس السابق بيل كلينتون لم تفلح الرؤى المختلفة في شأن الدور العالمي لأميركا في إيجاد الإجماع بين التيارات السياسية والفكرية والصناعات الكبرى. إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أوجدت الفرصة لاعتبار قضية مكافحة الإرهاب مفهوماً منظماً للسياسة الخارجية الأميركية(٣٠). ويقول الأميركيون إن الإسلام المتطرف حل محل الشيوعية والاتحاد السوفياتي(٣١). وبما أن الولايات المتحدة بحاجة إلى تحقيق نتائج ومكاسب سياسية من طريق استخدام قوتها، يرى المنظرون في إدارة بوش أن الوجود العسكري الأميركي في المسرح العالمي سيؤدي إلى إرساء النظام والسلام ونشر الديموقراطية وتوسيع الأسواق الاستهلاكية والتجارة الحرة في العالم، وكذلك أن أميركا هي البلد الوحيد في العالم الذي يمكنه إقامة نظام سياسي واقتصادي قادر على تحمل مسؤولية الإدارة العالمية. ويقال، في نقد هذا الرأي، إن سقوط الإمبراطوريات ينتهي إلى إثارة الفوضى، على غرار ما جرى إثر انهيار السلطنة العثمانية أو الاتحاد السوفياتي اللذين جسدا أنموذجين مختلفين في تاريخ العلاقات الدولية. لذا، ينبغي على الحكومات ومراكز القوة في النظام العالمي أن تساعد أميركا على استخدام قوتها الكاسحة للحفاظ على السلام والنظام العالمي.

على الرغم من شيوع هذه الأفكار الخاصة بالإفادة من القوة العسكرية لإرساء النظام العالمي، تتحدث الدوائر العلمية الناقدة للسياسة الأميركية الأحادية الجانب عن ضرورة الإفادة من القوة غير العسكرية والعمل الجماعي مع القوى الكبرى والمتوسطة، واستخدام القدرات السياسية للمنظمات الدولية والإقليمية(٣٢). ويرى أحد المنظرين أن القوة الأميركية آخذة في التراجع، وأن النظام الدولي الذي تسعى أميركا لإقامته مهدد بالانهيار. ويرى المنظر الأميركي اليساري ايمانويل فالرشتين أن واشنطن استطاعت تحقيق مكاسب من استخدام قواتها العسكرية في مواجهات كانت فيها القوة المقابلة لها ضعيفة جداً(٣٣). ويعتقد فالرشتين أن

القوة الاقتصادية الأميركية لا تسمح باندلاع مواجهات عسكرية واسعة النطاق، وأنها ستكون نموذجاً آخر من نظرية بول كيندي حول سقوط القوى الكبرى (الإمبراطوريات) نتيجة اتساعها بشكل غير مألوف. ويرى فالرشتين أن المسألة ليست في نهاية المطاف مآل الهيمنة الأميركية، وإنما إذا ما كانت أميركا ستفقد مكانتها بأقل ضرر ممكن لنفسها وللعالم(٣٤). لكن النقطة الأهم، والتي يمكن بحثها، هي أن الحقل السياسي يشكل أساساً محور فض النزاعات المرتبطة بالمصالح. إذ إن الحقل السياسي لا يمثل دائرة لتقييم القوة الاستدلالية للمنظرين. وعلى أي حال، فإن القوة في أميركا تنحصر في قبضة القطاع الخاص وكبريات الشركات. وكما يقول مي لي بند في مؤلفه، فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية الأميركيتين تعملان في إطار كبريات الشركات. أما في أوروبا، فإن القوة السياسية تستخدم باتجاه توزيع الثروة وقيام حكومات الرفاه في إطار النظام الرأسمالي. إذ إن المجتمع يفرض على الحكومة انتهاج سياسات تقوم على إنفاق أعلى نسبة من موارد الشركات الكبرى على عامة الشعب وتحقيق الرفاه العام. في المقابل، فإن السياسات العامة والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة يتم تعديلها تبعاً لمصالح الشركات الكبرى والصناعات العملاقة.

على هذا الأساس، فإن السياسة الخارجية لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تستند إلى المصالح العامة لكبريات الشركات النفطية وصناعات الأسلحة. فعلى الرغم من أن مبدأ بوش مستلهم من مبدأ ويلسون، والذي طرحه في أوائل القرن العشرين، وكذلك من الدعوات لنشر الديموقراطية وحقوق الإنسان وإطاحة الأنظمة الديكتاتورية الداعمة للإرهاب، فإنه يصب في نهاية المطاف لصالح الاقتصاد الأميركي والنظام الرأسمالي. على أنه يتم تبرير أي تحرك سياسي يمهد لزيادة أرباح كبريات الشركات الأميركية. إذاً، إن المرحلة التي نشهدها حالياً هي مرحلة تنظيم قواعد النظام العالمي، علماً أن تحدي القوى الأخرى لأميركا من أجل الحصول على حصصها في النظام العالمي من جانب، وقدرة أميركا على التعامل معها واستعدادها لمنحها نصيبها من جانب آخر، سيوضحان حجم الحصة التي سينالها كل طرف. ويبدو أن المرحلة الراهنة ستكون غير مستقرة، وستشهد تزايد الرغبة في استخدام القوة العسكرية.

هل يستمر مبدأ بوش؟

أجريت الانتخابات التكميلية الأميركية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وأسفرت عن فوز الحزب الجمهوري بالأغلبية في مجلس الشيوخ والنواب. وهذه هي المرة الثالثة التي يفوز فيها حزب الرئيس الأميركي بالأغلبية في الانتخابات التكميلية. وكانت المرة الأولى إبان الحرب الأهلية الأميركية عام ١٨٦٠. ويعتبر جورج دبليو بوش أول رئيس أميركي جمهوري يحظى بعد ايزنهاور بالأغلبية في المجلسين(٣٥). على أن هيمنة الحزب الجمهوري على السلطتين التنفيذية والتشريعية الأميركية، تؤشر إلى أن جدول أعمال إدارة جورج دبليو بوش

سينطوي على الأولويات الآتية:[٣٦]

ـ الحرب ضد العراق: على الرغم من توافر دعم الكونغرس الأميركي لاستخدام القوة ضد العراق، حتى قبل إجراء الانتخابات، فإن توافر أغلبية للجمهوريين في مجلس الشيوخ والبرلمان جنب الإدارة الأميركية أية عقبة قانونية لناحية تعبئة الجيش الأميركي وشن حرب على العراق؛

ـ مشروع قانون الأمن الداخلي: أعلن الرئيس بوش، بعد فوز الجمهوريين في الانتخابات التكميلية، أن المصادقة على مشروع قانون الأمن الداخلي تشكل أهم الموضوعات على جدول أعمال إدارته. ويرغب الرئيس الأميركي في استغلال هذا الأمر باعتباره يمهد لتحقيق انتصار كبير في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤، كما يساعد في زيادة الموازنات العسكرية والأمنية؛

ـ الاقتصاد الأميركي: تنوي إدارة بوش والغالبية الجمهورية وضع مبلغ ٦٠٠ مليار دولار، المحصل بفعل خفض الضرائب، في خدمة كبريات الشركات الأميركية، مما يمهد للاستثمارات وتوفير فرص العمل والإنتاج حتى نهاية عام ٢٠٠٤؛

ـ البيئة: تريد إدارة بوش المصادقة على مشروع قانون استخراج النفط. ولا يملك تيار «الخضر» والديموقراطيون القوة اللازمة للتصدي للمصادقة على هذا المشروع. وكان الرئيس بوش قد أمضى وقتاً كبيراً نسبياً في الدفاع عن المرشحين الجمهوريين قبل الانتخابات التكميلية، الأمر الذي ساهم في فوز ٢١ من أصل ٢٣ نائباً في مجلس النواب، و ١٢ من أصل ١٦ في مجلس الشيوخ. وعليه، يميل ميزان القوة في الساحة السياسية الداخلية لصالح البيت الأبيض وإدارة بوش والجناح اليميني في الحزب الجمهوري. كما تشير الحال السائدة في واشنطن إلى أن كبريات شركات المال والنفط والسلاح باتت المخططة الرئيسة للسياسات الأميركية. إذ إن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كانت بمثابة فرصة ذهبية، سواء لشركات الأسلحة أو للشركات النفطية على الصعيد العالمي.

طبعاً، إن السياسات الحالية لإدارة بوش ستستمر حتى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي حال توافر الظروف المؤاتية، فإن بوش سيواصل هذا المنحى لأربعة أعوام أخرى بعد ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ تبعاً للأهداف الآتية:

- إقامة نظام سياسي أميركي في العراق؛

- تحسين الوضع الاقتصادي، خصوصاً لناحية زيادة فرص العمل وتراجع نسبة التضخم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤؛

- إعادة انتخاب جورج دبليو بوش لرئاسة الجمهورية؛

ـ الحفاظ على أغلبية جمهورية في الكونغرس الأميركي بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

إن تحقيق الأهداف الثلاثة الأولى أهم بكثير من الهدف الرابع. إذ لو استطاعت أميركا تكريس هيمنتها في العراق، فإن قدرتها على المناورة ومكانتها الدولية ستتعززان، بما يكرس الهيمنة الأميركية الأحادية الجانب. على أن ظروفاً كهذه ستتيح تنامي القوة السياسية والعسكرية لإسرائيل في الشرق الأوسط، وكذلك تعاظم الدور الأميركي في تنظيم مصادر الطاقة في العالم. كما سيتم التأكيد على ثانوية الدور الأوروبي والياباني والروسي في سلم القوة العالمية، وستحظى إدارة بوش بشعبية واسعة على الصعيد الداخلي.

استنتاجات

إن دراسة السياسة الخارجية لإدارة بوش في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وردود فعل القوى الكبرى الأوروبية والآسيوية، تذكر بالمرتكزات والقواعد الأساسية لعلم السياسة والعلاقات الدولية:

ـ السياسة الخارجية هي استمرار للسياسة الداخلية؛

ـ السياسة في البلدان الصناعية هي محصلة مصالح مراكز الثروة؛

ـ الواقعية السياسية لا تزال أكثر النظريات السائدة في النظام الدولي الحالي.

كانت أميركا عنون الرأسمالية الاحتكارية بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مصالح وقيم هذا النظام الرأسمالي تمثل الموجه الفكري والإطار العملي للمسؤولين الأميركيين في السياسة الخارجية الأميركية، علماً أن كل حزب وجناح وفرعه الخاص يضمن لنفسه حصة من مصالح هذا النظام. ويحظى المواطنون في ظل هذا النظام بفرص العمل والموارد والرفاه في ظل انفتاح الإنتاج الفكري والإبداعي. وفي هذا السياق، فإن السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأميركي بوش، المحسوبة على الجناح اليميني للحزب الجمهوري، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح كبريات الشركات النفطية والمالية ومجمل الصناعات العسكرية، وتقوم على تثبيت دعائم المجتمع الرأسمالي الأميركي. وكان هذا المجمع الصناعي الضخم، لبلوغ مصالحه على الصعيد العالمي، بحاجة إلى دعاية سياسية وإعلامية، وهو ما وفرته أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وعليه، فإن النزاع بين الأطراف الرئيسة لهيكلية النظام الدولي لا يدور حول احترام القضايا الأخلاقية والإنسانية وحقوق الإنسان، وإنما يسير وفق المنطق النابع من الرؤية الواقعية لإبراهام مزلو في تبيين الدوافع البشرية القائمة على المصالح. وعلى هذا الأساس، فإن مهنة المسؤولين هي توجيه هذه المصالح نحو منفعة عامة الشعب وتوفير فرص الثراء والثقافة والحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع. وفي هذا الإطار، فإن النزاع القائم بين

فرنسا وروسيا مع أميركا حول العراق هو نزاع حول الحصص في عراق ما بعد صدام حسين، لأن العراق كان تقليدياً سوقاً تجارية لباريس وموسكو. وعليه تسعى مختلف القوى في العالم إلى زيادة ثروتها ونشر نفوذها.

إن السياسة الخارجية الأميركية تمر بمرحلة إعادة نظر، وتسعى لتحقيق قفزة تكنولوجية. وتحرك النزعة العسكرية، وأولويات وزارة الدفاع، وتقنيات الأسلحة، ومكافحة الإرهاب، السياسة الخارجية الأميركية الجديدة، الأمر الذي يساهم في نهاية المطاف في رفع المستوى التكنولوجي بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة. وعليه، فإن التنافس والمواجهات السياسية بين مراكز القوة في مجلس الأمن الدولي مردها إدراك تأثير تفوق التكنولوجيا الأميركية خلال العقدين المقبلين. على أن المشكلة التي تعاني منها أميركا، على خلاف الإمبراطوريات السابقة، هي عدم استخدامها لعلم النفس السياسي في تحقيق أهدافها. فعلى الرغم من كون بريطانيا شريكة رئيسة للنزعة العسكرية الأميركية، فإنها تستخدم نمطاً مختلفاً من السلوك. لكن أميركا، وبسبب حجم القوة التي تمتلكها، فإنها لا تشعر بالحاجة إلى احترام التعددية الثقافية والسياسية للآخرين. وقد عملت عزلتها الجغرافية على تعزيز هذه النزعة في أوساط السياسيين الأميركيين.

في أية حال، ستتأثر كل بلدان العالم، القوية منها والضعيفة، بالمنطق الداخلي للمجتمع الأميركي وسياساته الخارجية. ونظراً لانخفاض مستوى القوة العالمية لروسيا وأوروبا، وعجز الصين واليابان عن بلوغ هذا الموقع، ستلقي السياسات الأميركية وقوتها بظلال على المسرح العالمي خلال العقدين المقبلين على أقل تقدير. إلا أن المسؤولين الأميركيين قد يكونون بحاجة للإصغاء إلى نصيحة أبرز المدربين الرياضيين الأميركيين، فنس لومباردي، الذي يقول «إن إحراز المرتبة الأولى ليس الأهم، إذ إن الأهم والأصعب هو البقاء في المرتبة الأولى».

المصادر:

(1) Henry Kissinger, *Does America Need a Foreign Policy?* (New york: Simon & Shuster, 2001, Sections on Europe and Japan).

(2) Charles Kagan, "Power and Weakness", *Policy Review*, June-July 2002, p. 112.

(3) Victor Davis Hanson, "Goodbye to Europe", *Commentary*, October 2002, p. 23.

(4) راجع:

Brian Eno, "The U.S. needs to open up to the world", *Time Magazine*, January 20, 2003, p. 22. and "Voices of a New Generation", *Time Magazine*, January 27, 2003, pp. 50 - 57.

(5) Niall Ferguson, "American Power", *Foreign Policy*, January-February 2003, p.21.

(6) James Falows, "The Military-Industrial Complex", *Foreign Policy*, November-December 2002, p.46.

(7) Ibid., p. 47.

(8) Niall Ferguson, op. cit., p. 18.

(9) *Time Magazine*, January 20, 2003, p. 19.

(10) *Time Magazine*, January 27, 2003, pp. 22-23.

(11) Speech by Richard Perle at the *Foreign Policy Research Institute*, November 30, 2001, Fpri@fpri. org.

(12) Ibid.

(13) Tolerance for Ambiguity.

(14) Provincial Thinking.

(15) Nuanced Thinking.

(16) John Mearsheimer, Kissinger S. Wisdom and Advise, *The National Interest*, Fall 2001, p. 125.

(17) Ibid., p. 126.

(18) Ibid.

(19) Moises Naim, "Clinton S. Foreign Policy: A Victim of Globalization", *Foreign Policy*, No. 109, Winter 1997-1998, p. 28.

(20) *Time Magazine*, December 36, 2002, Global Agenda section.

(21) Ibid.

(22) Wilsonism in boots.

(23) Joshua Muravchik, "Bush Manifesto", *Commentary*, December 2002, p. 24.

(24) *Time Magazine*, December 30, 2002, global Agenda Section.

(25) Joshua Muravchik, op. cit., p. 29.

(26) Ralph Miliband, *The State in the Capitalist Society*, (New York: Basic Books, 1969).

(27) *The Economist*, January 25, 2003, p.76.

(28) Victor Davis Hanson, op. cit., p. 23 and Niall Ferguson, op. cit. 20.

(29) Micheal Eliott, op. cit.

(30) James Schlesinger et al, "After September 11", *The National Interest*, Special Issue, 2001, pp. 67-68.

(31) Ibid.

(32) Joseph Nye, "Between Concert and Unilateralism", *The National Interest*, Winter 2001/02, pp. 5-13.

(33) Immanuel Wallerstein, "The Eagle Has Crash Landed", *Foreign Policy*, July/August 2002, pp. 62-67.

(34) Ibid., p. 68.

(35) *Time Magazine*, November 18, 2002, pp. 37-38.

(36) Ibid., pp. 32-36.

بهناز اشتري*

المرأة الإيرانية ومهنة المحاماة .. رؤية للنتائج و الآثار

تعد المحاماة من المهن التي يختص بها الرجال عادة في المجتمعات التقليدية. لذا كان إسهام المرأة فيها على مستوى إيران متدنياً، بحيث لم تشكل النساء سوى عشرة في المئة من المحامين في هذا البلد . أضف إلى ذلك أن الواجبات المنزلية الملقاة على عاتق المرأة، و القيود التي تحد من تبوّئها المناصب القضائية و دراستها للفروع الجامعية ذات الصلة حدت من اتساع مشاركة المرأة في هذه المهنة . ومع ذلك، أسفر إلغاء بعض هذه القيود و تنامي تطلعات النساء أنفسهن عن زيادة وتيرة مشاركتهن في حقل المحاماة. وتجلى ذلك في تزايد أعداد الطالبات اللاتي اخترن هذا الفرع . و على الرغم من هذه العقبات و المشاكل، استطاعت المحاميات إبداء كثير من اللياقات و المهارات حتى الآن. و لعل من أنصع مظاهر هذا النجاح تسنم المرأة منصباً في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين في إيران، الأمر الذي تحقق العام الماضي، أي بعد خمسين عاماً من تأسيس الجمعية . على أن مساهمة المرأة على مستوى إدارة جمعية المحامين، ستفرز تداعيات إيجابية في نسف القوالب الذهنية السائدة في المجتمع حول الطابع الذكوري لمهنة المحاماة، و قدرات المرأة فيها.

إن من أهم الظواهر التي تعكس جانباً من كفاية المرأة في هذه المهنة، هي أنها نزيهة أساساً في أعمالها و مزاولتها لواجباتها، أي أنها بمنأى عن حالات الفساد و الصفقات التي قد ينزلق إليها الرجل. ثم إنها تتعاطف بدرجة أكبر مع النساء من موكّلاتها. وعليه، فهي تولي أهمية أكبر لإحقاق حقوقهن. و لأجل تطوير قدرات النساء في هذه المهنة على المستويات الإدارية، ثمة

* باحث إيراني.

اقتراحات منها اعتماد نظام خاص لحصص المشاركة في مهنة المحاماة، و كذلك في انتخابات الهيئة الإدارية، بما يجعل العنصر النسوي يشكل ما لا يقل عن ثلاثين في المئة من الملتحقين بهذا الفرع، و من أعضاء الهيئة الإدارية لجمعية المحامين .

* * * *

المحاماة من المهن التي لم تشهد إلا النزر اليسير جداً من مشاركة العنصر النسوي، في حين أنها من المهن ذات التأثير الكبير في المجتمع. والواقع أنه على الرغم من مضي خمسين عاماً على تأسيس جمعية المحامين الإيرانيين، لم ترتق المرأة إلى الهيئة الإدارية لهذه الجمعية إلاّ في العام الماضي، إذ شاركت امرأتان في الهيئة الإدارية للجمعية في العاصمة طهران، مما يبشر بتحولات إيجابية لصالح المرأة. على أن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على شتى الأبعاد ذات الصلة بدور المرأة في مهنة المحاماة، مثل مديات هذه المساهمة، والعقبات والقيود التي تواجهها، والقدرات التي تتمتع بها النسوة و آثارها في المجتمع ككل، وتواجد المرأة على مستويات إدارة جمعية المحامين، وما تتركه المشاركة الفاعلة للنساء في هذه المهنة من تأثيرات في اقتناعات المجتمع في ما يخص الكفايات العملية و المهنية للمرأة.

إن عدم المشاركة الفاعلة للنساء في مجال المحاماة و القضاء و باقي المهن ذات الصلة، قادت حتى الآن إلى حرمان نساء المجتمع من المساعدات و الدعم الذي كان يمكن أن يحظين به نتيجة إسهام النساء الأخريات في هذا القطاع؛ هذه المسألة بالذات أدت إلى رسوخ و تفشي بعض القوالب الذهنية المغلوطة في المجتمع حول عجز النساء عن النهوض بهذه الواجبات كمحاميات أو كعاملات في الوظائف الحقوقية الأخرى. ولقد قمنا في هذه الدراسة بمحاورة عضوات في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين، و عدد آخر من أبرز المحاميات في البلاد لنكشف النقاب عن آثار نجاح المرأة في هذه المهنة، ونتطرق إلى جانب من الصعوبات و العراقيل التي تواجه النساء في هذه المهنة، مستعينين بتصريحاتهن المباشرة. وقد طرحت على كل شخصية في هذه الحوارات، خمسة أسئلة، و من ثم جرى تقديم تحليل عما حملته الإجابات من مضامين، و الأسئلة هي:

- ما هي الصعوبات و المشاكل التي تواجهها المحاميات مقارنة بالرجال العاملين في هذا السلك، و كيف كانت قدراتهن المهنية حتى الآن على الرغم مما يعانينه بسبب هذه المشاكل؟

- ما هي برأيكم الآثار التي يتركها عمل النساء في حقل المحاماة في صون حقوق المرأة وتحسين وضعها العام في المجتمع؟

- ما هي المساعي التي بذلت لتسنم المرأة منصب العضوية في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين بالعاصمة، و لماذا لم يتحقق هذا الطموح إلا بعد خمسين عاماً من تشكيل الجمعية؟

- ما هي برأيكم آثار عضوية محاميات في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين في واقع كل المحاميات، وفي اقتناعات المجتمع في ما يتعلق بكفايات المرأة و قدراتها؟

- ما الذي تقترحونه من آليات و أساليب لتطوير قدرات و كفايات النساء في مهنة المحاماة؟

اشتملت الدراسة أيضاً في خاتمتها على آليات و أساليب مقترحة في مجالين اثنين : الأول، كيف يمكن تعميم المكتسبات، التي حققتها المرأة في مضمار المحاماة، على باقي نساء المجتمع؛ والثاني، ما هي الأساليب المحددة التي يمكن انتهاجها لتطوير قدرات النساء العاملات في مهنة المحاماة. وتشمل هذه الآليات من يرغبن في دخول عالم المحاماة، فضلاً عمن تزاول هذه المهنة فعلاً. وتكتسب قضية الإسهام الفاعل للنساء (في المواقع الإدارية بجمعية المحامين على نحو الخصوص) قدراً وافراً من الأهمية، إذ تطرح آليات لإلغاء التمييز حالياً في هذا المضمار. وقد تم استخدام أسلوبي مراجعة المكتبات وإجراء الحوارات، لتوفير المعلومات اللازمة لهذه الدراسة التي اخترنا لها الطريقة الوصفية كمنهج بحثي.

مراجعة أدبيات البحث

ظهرت إلى اليوم دراسات عدة حول عمل المرأة في المجالات المختلفة، و قد تضاعف عدد هذه الدراسات و أحجامها في الأعوام الأخيرة بوجه خاص. بيد أن هذه الظاهرة لم تكن بارزة على نحو ملحوظ في ما يتعلق ببعض المهن التي يشك الرأي العام في صلاحها للنساء، ومنها مهنة المحاماة. ومن الأسباب الاخرى لهذه المشكلة تمكن الإشارة إلى قلة عدد النساء المزاولات لهذه المهنة منذ ظهورها في إيران. وقد تفاقم هذا الواقع بوتيرة أشد بعد الثورة الإسلامية، إذ منعت المرأة أساساً من تولي منصب قضائي، وفرضت القيود على دراستها في فرع الحقوق. هذا في حين شهدت سنوات ما قبل الثورة الإسلامية، وبفعل إقبال خريجات الحقوق على العمل في العدلية «توظيف عدد من خريجات الحقوق القضائية كقاضيات في وزارة العدل، وزيادة أعداد العاملات في المحاماة والإستشارة الحقوقية والإغاثة الاجتماعية ذات الصلة بالمحاكمات الجزائية، علماً أن تأريخ المحاماة في إيران سجل للنساء حضوراً يمتد إلى خمسين عاماً، ولم يكن ثمة مانع قانوني لعملهن كمحاميات على الإطلاق»[1].

في عام ١٩٩٥، ونتيجة لإدخال جملة تعديلات على قانون شروط انتخاب القضاة المصادق عليها عام ١٩٨٢، صار بمقدور السيدات المساهمة ثانية بدرجة قاض في تولي مناصب الإستشارة وقاضي التحقيق في المؤسسات القضائية بالبلاد. على أن هذا التطور اقتصر على منصب «مستشارة قاضي» و «قاضي تحقيق» فقط، ولم تمنح المرأة حق إصدار الأحكام[2]. من هنا، لا يمكن اعتبار هذا التعديل سوى خطوة لاستعادة المرأة مكانتها في الجهاز القضائي. إذ كان له أثر إيجابي في ميل النساء إلى مهنة القضاء والوظائف الأخرى

ذات العلاقة. غير أن الحقوق، التي منحت للنساء بموجب هذا التعديل في القانون المذكور، لم ترق إلى مستوى تمتعها بحق مزاولة مهنة القضاء، ولا بد من القيام بإصلاحات قانونية من شأنها التمهيد لمشاركة نسوية أكبر في المهن الحقوقية والقضائية. وبسبب شحة أو انعدام المصادر البحثية الخاصة بمسألة محاماة النساء، إعتمدت هذه الدراسة بشكل مركز على المنهج الميداني وإجراء الحوارات. وهكذا، فإن جزءاً مما جاء فيها يمثل تصورات وتجارب شخصية للباحثة، والجزء الآخر هو نتائج حوارات أجريت مع مجموعة من المحاميات.

مديات مشاركة المرأة في مهنة المحاماة

الإحصاءات التي قدمتها العلاقات العامة في جمعية المحامين بطهران لكاتبة السطور، تكشف أن من بين ٣٠٩٣ محامياً عضواً في الجمعية بالعاصمة سنة ٢٠٠٢ هناك ٢٧٢٨ من الرجال، فيما يبلغ عدد النساء ٣٦٥ محامية فقط. وبهذا، لا تشكل النساء سوى ٨,١١ في المئة من مجموع المحامين في العاصمة. ومع أن العدد يبدو ضئيلاً، لكن ينبغي الإلتفات إلى أن النساء منعن بعد الثورة الإسلامية من تولي المناصب القضائية، كما فرضت قيود على التحاق الطالبات بفرع الحقوق القضائية في الجامعات، وبذلك ترك عدم توظيف النسوة في منصب القضاء أثراً سلبياً في التحاق الطالبات بفرع الحقوق القضائية، على الرغم من أنه لم يفض إلى إهمالهن المطلق لهذا الفرع الدراسي[٣]. والجدير بالذكر أنه من بين ١٧٨٠ محامياً في جمعيات المحامين في البلاد، باستثناء إقليمي فارس وآذربيجان عام ١٩٩٤، كان هناك ٢٠١ من النساء المحاميات، أي ما يؤلف ١١,٠في المئة من المجموع[٤]. وعليه، فإن مراجعة الإحصاءات تشير إلى تطور إيجابي شهدته مساهمة المرأة الإيرانية في حقل المحاماة طيلة الأعوام الماضية، علماً أن مشاركة المرأة في مجالات أخرى، كدخولهن الجامعات، سجلت نمواً ملحوظاً. وعموماً يعتبر معدل اشتغال النساء بالمحاماة أمراً جيداً جداً قياساً بمشاركتهن في عضوية مجلس الشورى الإسلامي مثلاً، وهي أقل من خمسة في المئة.

ولعل مراجعة الأرقام الخاصة بالمتدرجين في مجال المحاماة تكرس صحة القول أعلاه. فمن بين ٢٠٨٦ خريجاً متدرجاً في فرع المحاماة، ويدرس حالياً في جمعية المحامين بالعاصمة، هناك ٣٥٧ إمرأة يشكلن ١٧ في المئة من مجموع المتدرجين. هذا في حين لا تتعدى نسبة المحاميات الـ ١١,٨ في المئة. على أن النقطة المهمة هي أن عدد المتعلمات يساوي عدد المحاميات الحاليات تقريباً، بينما عدد المتعلمين الذكور لا يتجاوز ثلثي المحامين الحاليين، وهذا يدل على زيادة واضحة للنساء المساهمات في حقل المحاماة. وإذا افترضنا أن كل المتدرجين في مهنة المحاماة من عنصري الرجال والنساء سيلتحقون في السنة أو السنتين القادمتين بمن يزاول هذه المهنة، فإن نسبة المحاميات سترتفع، مسجلة زيادة بمقدار خمسة في المئة تقريباً عما هي عليه راهناً. وكما ذكرنا، فإن تصاعد رغبة النساء في الانخراط في الوظائف

الحقوقية، سيؤدي إلى زيادة سريعة في عدد المحاميات. و عموماً، يتسنى القول بشأن مديات مساهمة المرأة في المحاماة، أن النموذج السائد لعدم المساواة بين الرجال و النساء في فرص العمل، يلاحظ في حقل المحاماة أيضاً، و بالنحو الذي جعل النساء لا يشكلن حالياً سوى ١٠ في المئة من مجموع المحامين، في وقت أخذت هذه الهوة تتقلص تدريجاً. و يمكن رصد وإثبات هذا التراجع في الفارق بين مشاركة كل من الرجال و النساء في مهنة المحاماة عبر ما ثبتته الإحصاءات الخاصة بالمتدرجين في حقل المحاماة. طبعاً، لا يجري ردم هذه الهوة و تقليص الفارق بالسرعة التي تلاحظ في ميادين أخرى، و منها حضور المرأة الإيرانية في الجامعات مثلاً. على أنه يمكن التفاؤل بأن التحولات التي حصلت لصالح دور أكبر تضطلع به المرأة في المناصب القضائية، ستسفر عن تزايد عدد المحاميات. واللافت في هذا المضمار أن كثيراً من المحامين (سيما في الأعوام الأخيرة) هم قضاة استقالوا بعد خمس سنوات أو أكثر من العمل، أو تقاعدوا بعد انتهاء مدد خدمتهم، ثم توجهوا للعمل كمحامين. وبما أن المرأة لم تشغل منصب القاضي، لم تتوافر لها مثل هذه الفرص، مما أدى بالتالي إلى تناقص أعداد المحاميات أو بطء زيادة نسبتهن. أما في المستقبل، فقد تنتقل بعض النساء العاملات في مناصب قضائية إلى سلك المحاماة، الأمر الذي يزيد النسبة العامة لمشاركتهن في هذه المهنة.

مشاكل المحاميات في مهنة المحاماة

إن عمل النساء في إيران وفي كثير من الدول الأخرى، لا سيما بلدان العالم الثالث، يواجه كثيراً من العقبات والمشاكل. و حقل المحاماة بطبيعة الحال لا يستثنى من هذه القاعدة، بل ربما كانت هذه الحالة أشد وأوضح من غيرها في الحقول والقطاعات الأخرى. فطبقاً للأعراف السائدة في المجتمعات التقليدية، تعد المحاماة مهنة ذكورية أساساً، وهي غير محبذة للنساء عموماً. وإن مقارنة سريعة بين المداخيل النسبية للرجال والنساء، تدل على أن مداخيل الرجال شكلت في عام ١٩٨٨ نسبة ٩٢٫٤ في المئة، بعدما كانت تناهز الـ ٩٠٫٣ في المئة عام ١٩٩٧، بينما ارتفعت نسبة النساء من ٧٫٦ في المئة عام ١٩٨٨ إلى ٩٫٧ في المئة عام ١٩٩٧، وهذا ناجم عن انعدام المناخ الاجتماعي الملائم لعمل المرأة، و الذي حال لأسباب ثقافية وحقوقية واقتصادية دون تنامي المشاركة الاقتصادية للمرأة، لا سيما في مجال العمل خارج المنزل[٥]. وكما ألمحنا، فإن هذا الشرخ يبدو أوسع بالنسبة للأعمال التي تعد ذكورية في الأساس، كالمحاماة. والواقع أن النساء «هجمن في الآونة الأخيرة، و ضمن حدود معينة، على الأعمال التي تعتبر خاصة بالرجال. غير أنهن لم يزاولن هذه الأعمال حتى الآن إلاّ بمعدلات محدودة. من جهة أخرى، يبدو أن النساء الناجحات اقتصادياً، يضطرن إلى تكييف أنفسهن مع الأجواء التي يعتقدن أنهن ينتمين إليها»[٦].

تشير الدراسات التي أجريت في بلدان عدة إلى أن كثيراً من النسوة لا يرغبن في ترك

أطفالهن مدداً طويلة في المراكز المختصة برعاية الأطفال، مع أن هذا الأمر ضروري للعاملات بدوام يومي كامل. وتتكرس هذه الظاهرة بشدة أكبر بين النساء الإيرانيات اللواتي يتميزن بدرجة عالية من العاطفة والحنان. إذاً، يجب اعتبار عدم إسهام أزواجهن في رعاية الأطفال، إحدى العقبات المهمة في طريق مزاولتهن الأعمال المختلفة(٧). وتبرز في مهنة المحاماة، وهي مهنة شاقة إلى حد كبير، وتستلزم تنقلات كثيرة، هذه الصعوبات بالنسبة للنساء بصورة أكبر. وبصفة عامة، هناك رؤيتان في ما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها المرأة في مهنة المحاماة. فالمحاميات، في الرؤية الأولى، تواجهن عقبات و قيوداً أكثر تنجم عن كونهن نساء. أما الرؤية الثانية فتنكر هذا الفرز، و تسبغ على المشاكل و الصعوبات طابعاً شخصياً لا علاقة له بجنس المحامي. على سبيل المثال، ترى إحدى أتباع الرؤية الأولى أن: «أولى مشاكل المحاميات هي وضعهن العائلي. فالمحامية لها أطفال وزوج وهي أم. وبما أن الأطفال بحاجة لرعاية مباشرة من جانب الأم، تبقى المحامية تحت ضغط نفسي مستمر. وحتى لو اختارت مربية لأطفالها، فقد لا تحضر المربية لرعاية الأولاد في الموعد المقرر، وبلحاظ مواعيد المحاكمات، قد تضطر المحامية حتى إلى أخذ طفلها معها إلى المحكمة، بينما لا يعاني المحامي الرجل من هذه الصعوبات، لأنه لا يتحمل في الأساس مسؤولية رعاية أولاده ولا أي عمل منزلي آخر»(٨). هذه المحامية تشير أيضاً في مضمار ما يواجه المحاميات من متاعب، إلى نقطة أخرى تتصل بالجهاز القضائي ومراكز الشرطة، خاصة بالنسبة لبعض المشتغلين في الجهاز القضائي ومراكز الشرطة ممن لا يتعاملون بطريقة مناسبة مع المحاميات. وفي معرض الإجابة عن السؤال حول الصعوبات، تنكر إحدى المحاميات من أعضاء الهيئة الإدارية في جمعية المحامين بالعاصمة في البدء وجود مشاكل خاصة بالنساء المحاميات، لكنها تعود بعد قليل إلى ذكر حالات من هذا القبيل عرضت لها شخصياً: «يجب أن لا نفصل المحامية المرأة عن المحامي الرجل على الإطلاق. فما تعانيه المحامية من مشاكل جمة متأت مما تعانيه المرأة عموماً في مجتمعنا ككل. أما أن نفرز بين المرأة و الرجل ونقول بوجود صعوبات خاصة بالمرأة، فالواقع ليس كذلك، وأنا لم أطلع على مثل هذا. على أن النسوة قطعت بلا شك أشواطاً طويلة حتى فرضن مشاركتهن في الجهاز القضائي. وكانت ثمة مشاكل... أذكر حينما بدأنا العمل عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ وأخذنا نقصد المحاكم، كان نشاطنا مثار سؤال هناك، نظراً لقلة عدد المحاميات، وكانوا يتساءلون هل نحن فعلاً محاميات عدل... كانوا يستغربون ويشككون. إلا أنهم تفهموا الموضوع بعد ذلك تدريجاً»(٩).

وخلافاً للتصريحات أعلاه، يتبنى أنصار الرؤية الثانية تصوراً مختلفاً لمشاكل المحاماة. فمثلاً لا ترى إحدى المحاميات أن المقارنة بين النساء والرجال العاملين في هذا الحقل والفرز بينهما على جانب من الصحة، وتعتقد أن جنس المحامي لا يؤثر أبداً في عمله(١٠). وتذهب

محامية أخرى عضو في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين إلى أبعد من ذلك فتقول: «صعوبات المحاماة تشمل المرأة والرجل، لكننا إذا قارنًا بينهما، ربما ألفينا أن للرجال مشاكل أكثر في معظم الحالات. إن مشاكل المرأة المحامية تقتصر على نظرة الأشخاص إليها من زاوية الثقافة السائدة في المجتمع، و التي قد تؤثر في إيكال المحاماة إليها، أو في المراجعات في التعاطي مع القضايا»[١١].

نلاحظ أن العضوتين في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين لا توليان أهمية تذكر للصعوبات الخاصة أو المنزلية التي تواجه المحاميات، ولا تريانها جديرة بالذكر. وعلى الرغم من تصريحاتهما بخصوص خطأ التمييز بين المرأة والرجل في المحاماة، فإن كلتيهما تذعنان لاختلاف نظرة المجتمع للمحاميات عن نظرته للمحامين، بل بالإمكان رصد هذا التمييز حتى لدى العاملين في مجال القضاء وقوات الشرطة. إذ إن محاماة النساء لم تتحول لديهم بعد إلى ظاهرة عادية؛ وهذه القضية بالذات تسبب مشاكل عدة للنساء أثناء مزاولتهن المحاماة. وقد قالت محامية أخرى في الحوار الذي أجري معها إنها تعتقد بـ«عدم وجود متاعب مهنية تنبثق من كون المحامية إمرأة. فالمشاكل القائمة تطاول النساء والرجال على السواء، ولا صلة لها بالجنس، ومنها المشاكل التي تستبطنها القوانين، وتلك الخاصة بهيكلية السلطة القضائية وما إلى ذلك»[١٢].

وفي تلخيص عام للنقاش حول المشاكل و القيود والعراقيل التي تعترض طريق النسوة اللاتي اخترن مهنة المحاماة أو الراغبات في ولوج هذا الحقل المهني، يمكن القول إن ثمة ثلاث مشاكل رئيسة تظهر للمتتبع.. الأولى، الصعوبات التي تواجهها المرأة في بيتها كزوجة وكأم، ما يؤدي إلى شعورهن بضغط مهني أكبر من الذي يشعر به الرجال، وواضح أن هذه المسؤوليات المنزلية تقتطع من أوقاتهن أجزاء يمكن استخدامها لتطورهن المهني. وتتعلق المشكلة الثانية بالنظرة التي يحملها المجتمع لمهنة المحاماة، وهي نظرة ترى أن المحاماة مهنة ذكورية في الأساس. ولا تزال هذه المشكلة قائمة بشكل أو بآخر، على الرغم من مرور خمسين عاماً على دخول المرأة هذه المهنة، مع أنها انحسرت بشكل جزئي بلا شك. وبفعل هذه العقبة، ربما لا يتم تكليف النساء بالمحاماة (فيما عدا الملفات العائلية) إلا بعد تردد وتشكيك. أما المشكلة الثالثة فتعزا إلى نسق المواقف الرسمية من عمل المرأة في هذه المهنة. فبما أن النساء حرمن بعد الثورة الإسلامية من المشاركة في المواقع القضائية، ساد تصور فحواه أن التحاق الطالبات بفرع الحقوق القضائية، لم يعد ذا جدوى، إذ لا يستتبع مستقبلاً مهنياً مناسباً لهن. و هكذا تضررت كل المهن الأخرى التي تحتاج لدراسة الحقوق القضائية، و سحب عليها الحكم ذاته. طبعاً تراجع هذا السياق بعض الشيء مطلع التسعينات من القرن العشرين مع إصلاح القوانين الخاصة بعمل النساء في المناصب القضائية. و لكن الإزالة التامة لآثار ذلك الواقع يحتاج إلى بعض الوقت.

والآن وبعد أن عرضنا الصعوبات والعقبات والموانع التي تواجه المرأة في مهنة المحاماة، ننتقل إلى تسليط الأضواء على حقيقة قدرات النساء وكفاياتهن في المحاماة، على الرغم من تلك الصعوبات و المشاكل .

قدرات المرأة في المحاماة

النساء، اللاتي واجهن مختلف صنوف المتاعب والقيود في مهنة المحاماة، حققن إلى جانب ذلك مكتسبات جد باهرة. وفضلاً عن البعد الكمي، فقد تحسنت جودة أداء النساء في هذه المهنة على نحو بارز. وفي مضمار نوعية قدرات المرأة في ميدان المحاماة، هناك أيضاً رؤيتان رئيستان. الأولى تقارب هذه القدرات بوصفها كفايات فردية بحتة ولا تعني بأبعادها الاجتماعية بشكل واضح، فيما تعالج الرؤية الثانية هذه القدرات في إطارها وأبعادها الاجتماعية.

إحدى اللواتي أجري معهن الحوار، ترى كفاية المرأة في المحاماة مرتبطة بشخصية المحامية، وتقيم علاقة طردية بينها وبين المهارات العلمية والإدراكية والشخصية للمحامية[١٣]. وبهذا، فهي لا تنظر لمسألة كفايات المحامية كحالة كلية تشمل كل المحاميات، وإنما تراها قضية ذات أبعاد شخصية وفردية ليس إلا. هذا في حين تتعامل واحدة أخرى من الخبيرات مع أبعاد القضية على مستوى شمولي يتسع لمعظم المحاميات، وتعدد كفايات وميزات تعتبرها نقاط قوة وسمات إيجابية تتحلى بها أكثرية المحاميات. وهي تصرح في هذا الشأن: «المحاميات العاملات في المجتمع يتوخين الدقة أكثر من الرجال بكثير، وحينما يلاحظن أن موكليهن على حق، يبدين إصراراً غريباً لإحقاق حقه. كما أن المحاميات ينأين بأنفسهن عن الصفقات غير المشروعة، ويثق بهن أصحاب القضايا أكثر، ولا يشوب نشاطهن أي غش أو دسائس. لهذا يشعر الموكّلون، سواءً كانوا نساءً أو رجالاً، بارتياح أكبر للمحاميات»[١٤].

النقطة المطروحة أعلاه في ما يخص نزاهة المحامية، يؤمن بها حالياً أغلب الباحثين في قضايا المرأة، بل إن من أسباب ما يشهده كثير من البلدان حالياً من زيادة معدلات اشتراك المرأة في المواقع الإدارية، سياسية كانت أم اقتصادية، وأهلية أم حكومية، هو الإعتقاد بأن ملفات النساء أكثر نزاهة عادة، وأنقى من أضابير الرجال. فهن يتجنبن الفساد الاقتصادي والصفقات اللامشروعة التي ينزلق إليها الرجال في المهن و المواقع المختلفة[١٥]. ولا ريب أن هذه الظاهرة لها مصاديقها الناصعة على مستوى المحاماة أيضاً، بل و تكتسب في هذا المضمار أبعاداً أوسع لخطورة المهنة و حاجاتها المضاعفة إلى النزاهة.

تقول إحدى أعضاء الهيئة الإدارية بخصوص المساعي التي تبذلها النسوة لتبوّأ مكانة

مناسبة في عالم المحاماة: «في عام ١٩٦٩ حينما نلت ترخيصاً بمزاولة المحاماة، كان هنالك ثلاث عشرة محامية غيري يعملن في إيران. لكن عددهن اليوم يراوح بين خمسمائة إلى ستمائة محامية (في كل إيران). عموماً فرضت المحاميات وجودهن بجهودهن المتضافرة»[١٦].

إن المحاماة تقتضي قدرات عملية كبيرة خلافاً للكثير من المهن الأخرى. فمهما كان مكتب المحامي و تشكيلاته منظمة ومتسقة، إلا أنه لن يستطيع إنقاذ نفسه من ضغوط العمل والإجهاد المفرط، خاصة عندما يتوجب عليه المشاركة في محاكمات عدة بفواصل زمنية قصيرة[١٧]؛ هذه الخصائص المهنية تجعل المحاميات يبذلن جهداً أكبر من العاملات في المجالات الأخرى. وطبعاً، فإن الثمار و الآثار التي تترتب على عملهن أعظم بكثير مما يترتب على سائر المهن.

تقول إحدى المشاركات في الحوار عن هذه الجانب . «إن عمل النساء في المحاماة وأسلوب نشاطهن، من شأنهما مضاعفة اعتماد المجتمع على المحاميات، ما يظهر نزاهة أكبر و التزاماً أوثق يبدينه النساء في ما يتعلق بواجباتهن. وتوافر مشاعر مشتركة في مجالات عدة، من قبيل المرافعات العائلية، يجعل المحامية عند دفاعها عن حقوق إمرأة معذبة و كأنها تدافع في الواقع عن حقوق كل النسوة، بما في ذلك حقوقها هي بالذات، وتعرض قدرات النساء كالرجال القادرين. ولا جرم أن الطرح الصحيح للقضايا الحقوقية والدفاع المنطقي عنها لا يبقى إطلاقاً خلف أبواب المحاكم المغلقة أو في طيات الأضابير، بل ستؤتي يوماً أكلها طيبة»[١٨].

إنعكاسات ترشيد المحاميات على المجتمع ككل

إن مهنة المحاماة خصوصاً، و عمل النساء عموماً، له نتائج مفيدة لكل النساء والمجتمع ككل، فضلاً عن آثارها الإيجابية في النساء العاملات أنفسهن، ذلك أن عمل النساء يمنحهن شيئاً من الإستقلال المالي، الأمر الذي ينعكس على تحسين قدراتهن على التعامل و المساومة في العلاقات العائلية، و يضاعف نصيبهن في اتخاذ القرارات داخل العائلة. من جانب آخر، يؤدي عمل المرأة، و خاصة في قطاعات غير التعليم و التمريض – أي في القطاعات التي لا صلة لها بدور الأمومة التقليدي للمرأة - إلى تعجيل تقبل المجتمع لتحطيم القوالب[١٩] الذهنية الخاطئة في ما يتعلق بدور المرأة في المجتمع و قدراتها المهنية[٢٠]. وانطلاقاً من هذا يعتقد بعض أصحاب الرأي أن المشاركة، حتى الرمزية للمرأة في بعض المهن و الأعمال، لا سيما المهن الحساسة و التخصصية، تعد مفيدة للمجتمع بأسره. فمجرد اكتساب المرأة حق المشاركة في مجالات العمل المختلفة، يحطم القوالب المسبقة في أذهان الناشئة والأطفال، إذ إن

رؤية هؤلاء النسوة، وهن يعملن في مجالات الاقتصاد والاجتماع، تترك بصماتها على اليافعين الباحثين عن نماذج تقتدى، و المندفعين للتشبه بالكبار[٢١]. كما أن مساهمة المرأة في الأنشطة الاجتماعية، و توليها أدواراً اجتماعية مهمة، و منها مهنة المحاماة، تبدو اليوم من ضرورات التنمية الشاملة على كل الصعد الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية. والواقع أن «ضرورة مساهمة المرأة في المجتمع لا تنبع من مجرد التظاهر أو الخطوات الرمزية، بل تنبثق من حقيقة أن تجارب العديد من البلدان تشير إلى أن المجتمع الذي تضطلع فيه المرأة بدور أكبر على مستوى الأنشطة الاجتماعية والإدارية، يتسم بتنمية وتقدم أرسخ»[٢٢].

إن قضية تأثير المحاماة و أهمية بلورة صورة إيجابية لها في أذهان الناس، ليس على صعيد المحاميات فحسب، بل في ما يخص كل المحامين، حظيت بجانب كبير من الأهمية في أذهان وتصريحات الراغبين في اكتشاف التأثيرات الاجتماعية لمهنة المحاماة. يقول برويز صانعي في هذا الشأن: «ينبغي أن لا ينسى المحامي أن الصورة التي ترتسم عنه وعن أسلوب عمله في أذهان من يحامي عنهم، والتي تتسرب من طريقهم إلى أذهان الآخرين، تتحول تدريجاً إلى بطاقة هوية له، ورمزاً لوجوده ونشاطه، وبواسطتها فقط سوف تعرف سماته وخصائصه»[٢٣].

وتكتسب هذه المسألة أبعاداً أوسع وأبرز بالنسبة للمحاميات، ذلك أن المحاماة لا تعد من الأدوار التقليدية للمرأة. لهذا يرصد المجتمع بتركيز أكبر أداء العاملات في هذه المهنة، ليتبين هل أنهن قادرات على القيام بهذه المهمة أم لا. وعليه، فالنجاح الذي تحققه كل واحدة من المحاميات، ينسحب على جميع زميلاتها، وعلى مستوى أوسع يسجل لصالح كل النساء في المجتمع. وانطلاقاً من هذا الفهم، تتجاوز أبعاد أداء المرأة وكفايتها في المحاماة الجانب الشخصي، وحتى الجانب المهني العام، لتترك آثارها في كل قطاعات المجتمع. وعليه «رغم أن المحاماة مهنة أهلية، فإن لها اسقاطات جمة على الحياة العامة لا سبيل إلى نكرانها»[٢٤].

وفي ما يخص التأثير الإيجابي لمحاماة النساء في حماية حقوق المرأة و تحسين أحوالها في المجتمع كله، فإن هناك إجماعاً أو شبه إجماع بين أصحاب الرأي على مثل هذا التأثير. مع أن ثمة من يرى هذا التأثير محدوداً بالمحاميات، فيما يعممه آخرون على المجتمع برمته. فعلى سبيل المثال، تقول إحدى المحاميات حول هذا الموضوع: «إن عمل المرأة عموماً، و عملها في المهن التخصصية على نحو الخصوص، له تأثيراته الأكيدة في ثقافة المجتمع، و الرؤية العامة للمرأة. و في مهنة المحاماة، أيضاً، لا شك أن عمل المحاميات له تأثيراته في هذا السياق و في حماية حقوق النساء، ذلك أن النساء، و بسبب وحدة الجنس مع المحاميات، يشعرن بارتياح أكبر معهن، و بالتالي سيراجعن المحاميات في القضايا المتعلقة بحقوق المرأة أكثر من

مراجعتهن المحامين الرجال»[25]. وكما يلاحظ، فإن كلا بعدي القضية مأخوذ هنا في الإعتبار. فمن جهة يساعد عمل النساء في المهن التخصصية، كالمحاماة، على نسف التصورات المغلوطة والقوالب التقليدية حول دور المرأة في المجتمع. ومن جهة أخرى، يتضاعف احتمال أن تنال النساء اللاتي يراجعن المحاميات (دون المحامين) حقوقهن المشروعة، لأنهن سيعرضن مشاكلهن بصراحة أكبر وقيود أقل. كما أن المحاميات سيشعرن بحافز أقوى لمتابعة القضية وتحقيق النجاح فيها.

إمرأة أخرى ممن جرت محاورتهن، توافق الشق الثاني من الفكرة أعلاه و تقول: «لا شك أن قبول المحاماة عن النساء له تأثير كبير جداً، خاصة و أن المحاميات يستوعبن المشاكل المطروحة من جانب النساء بشكل أدق. كما أن النساء يتحررن من كثير من القيود عند عرض المشكلة على محامية». أما في ما يتعلق بالشق الأول، والتأثير الاجتماعي الواسع لعمل المحاميات، فلا ترى هذه المتحدثة فسحة كبيرة للتفاؤل. وتقول: «أما التأثير الداعم فأمر مشكوك فيه، لأن الدعم يجب أن يتم بالطرق القانونية ومن جانب الجهات المختصة بشكل متجانس شامل، و تحسين واقع المرأة أيضاً لا يتم إلاّ بموازاة الوضع العام»[26]. وبطبيعة الحال، لا يمكن اعتبار هذا الكلام رفضاً للآثار الاجتماعية الإيجابية في باب تغيير ذهنيات الناس حول قدرات المرأة، وإنما النقطة التي تم التركيز عليها هنا هي أن المحاميات عاجزات عن تغيير القوانين لصالح صون أكبر للمرأة وحقوقها، على الرغم من أن بمقدورهن المساعدة جزئياً لتحقيق هذا الهدف و إشاعته في أوساط المجتمع.

خبيرة أخرى عالجت المسألة من زاوية المعرفة بحقوق المرأة و السعي لإلغاء التمييز. فهي ترى أن التأثيرات الإيجابية لهذا القضية «ترتبط بذات النساء الراغبات في دراسة الحقوق، وهذا يجعلهن على معرفة بحقوقهن و بالتمييزات التي تشوب القانون، و لذلك حاولت الخبيرات الحقوقيات معالجة التمييز ضد النساء في القضايا العائلية»[27].

تشتكي محامية عضو في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين من عدم استثمار الإمكانات الهائلة المتوافرة على هذا الصعيد، وتنحو باللائمة على المحاميات لانهن لم يتحملن أعباء رسالتهن في هذا المضمار على النحو الناجع. وتقول: «المحاميات تقاعسن عن أداء هذا الواجب بشكل واضح، فلا يمكن التنكر لحقيقة أن ثمة رسالة ملقاة على عاتق المحامية. إذ لم تتحمل المحاميات والخبيرات في الحقوق، باستثناء عدد قليل منهن، رسالتهن وواجباتهن. أما اللاتي يمثلن الإستثناء، فنشرن بحوثاً عدة، وأقمن بعض الإجتماعات عرضن فيها وجهات نظرهن. بيد أن هذا لم يجد نفعاً من الناحية العملية. ولكن حول مسألة عمل المرأة عموماً، أعتقد أن لها تأثيراتها الإيجابية، و أرى أن دعم المحاميات لشريحة النساء ضئيل جداً، ذلك أن أدوات عملنا هي القوانين القائمة. وليس باستطاعتنا تخطّيها، إنما بواسطتها فقط يجب أن نحيي حقاً

للمرأة أو نسترد لها حقاً»[٢٨].

في ما يرتبط بالرأي أعلاه، يمكن التذكير بأن المحاميات، حتى لو لم يحققن أي إنجاز لدعم النساء و صون حقوقهن، فإن مجرد مزاولتهن للمحاماة وإسهامهن في تصحيح الاقتناعات حول كفايات المرأة، يعد جزءاً من قيامهن بأداء رسالتهن في الدفاع عن حقوق المرأة. طبعاً، إذا ركزت المحاميات بنحو خاص على تحسين أحوال النساء في المجتمع وتطوير مكانتهن الحقوقية، يكنّ قد أسدين بلا ريب خدمات أكبر لعامة النساء وللمجتمع بأسره. وبعد هذه الإطلالة على قدرات المرأة في مضمار المحاماة، نسلط الأضواء في ما يلي على أداء المرأة في إدارة جمعية المحامين الإيرانيين.

قدرات المرأة في إدارة جمعية المحامين

منذ مطلع العشرينات، أي منذ تأسيس العدلية الإيرانية بشكلها الحالي، إلتحق عدد من المحامين بالعمل فيها. غير أن تشكيل جمعية للمحامين بصيغتها القائمة اليوم جاء متأخراً بعض الشيء. ففي آذار/مارس ١٩٥٢ صادق رئيس الوزراء آنذاك الدكتور مصدق على «لائحة استقلال محامي العدلية». ومنذ ذلك الحين صارت مهنة المحاماة ذات منحى مؤسساتي في إيران[٢٩]. ولجمعية المحامين هيئة إدارية تضم اثني عشر عضواً تتولى إدارة الجمعية. لكن، ومنذ أن تأسست الجمعية وحتى آذار/مارس ٢٠٠٢ لم ترتق أية امرأة لعضوية الهيئة الإدارية. لكن هذا الطموح تحقق بعد خمسين عاماً إثر الإنتخابات التي أجريت لتعيين أعضاء الهيئة الإدارية الجديدة. ويعد صعود المرأة إلى عضوية الهيئة الإدارية بحد ذاته، من منظور العديد من الخبراء، بمثابة قفزة نوعية قطعتها المرأة في مهنة المحاماة، وربما كانت هذه القفزة أبرز مظاهر هذا التقدم.

وفي ما يتعلق بالمساعي المبذولة لعضوية المرأة في الهيئة الإدارية، يقال إنه «ربما كانت هذه هي المرة الأولى التي تجتمع فيها المحاميات وتتضافر جهودهن و أفكارهن لتسجيل حضورهن بشكل فاعل، وقد نجحن في ذلك، ولا شك أن تعاون المحامين الرجال كان له تأثيره على هذا الصعيد لعدد المحاميات القليل. لذلك يمكن الإستنتاج أن المحامين اقتنعوا أخيراً بضرورة مشاركة المرأة في الهيئة الإدارية للجمعية»[٣٠].

من الجلي أن العدد القليل للمحاميات في البلاد، يجعل صعود امرأتين إلى عضوية الهيئة الإدارية، دليلاً على اقتناع المحامين الرجال بقدرات المحاميات والإعتراف بكفاياتهن. ولهذا أبدوا استعدادهم لانتخاب المحاميات. على أن ذلك لا ينفي مثابرة المحاميات أنفسهن والمفاوضات التي أجرينها في هذا المجال لإقناع الرجال بقدراتهن على تحمل المسؤولية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في هذا النجاح. إحدى اللاتي حاورناهن ترى أن إرادة النساء لوحدها

هي التي كانت وراء توليهن عضوية الهيئة الإدارية[٣١]. بيد أن ذلك ينطوي على تأكيد في هذا السياق بأن «النساء لم يبذلن جهوداً أكثر من الرجال، وإنما المشاركة الجامحة للمحاميات من أجل انتخاب عضوات من بينهن، و ترحيب معظم المحامين الرجال بهذا الإندفاع وعدم إبدائهم أية عرقلة لهذا المنحى؛ هذا الضرب من التعامل الذي يحصل لأول مرة ، هو الذي أدى إلى إثمار مساعي المرأة بعد خمسين عاماً»[٣٢].

وترى عضو في الهيئة الإدارية للجمعية أن جهود المحاميات واهتمام المحامين الرجال، كان له أثر في هذا التحول: «في انتخابات عام ١٩٩٧، رشحت محامية أو اثنتان نفسيهما لعضوية الهيئة الإدارية، إلا أن أوساط المحامين لم تكن على معرفة بهما و لم تصعدا إلى الهيئة. أما في هذه الدورة، فقد توصل الرجال أنفسهم إلى ضرورة إيلاء دور خاص للمحاميات، علماً أن عدد المحاميات اللاتي شاركن في الإنتخابات كان قليلاً جداً، كما تثبت الإحصاءات، وهكذا ارتقت أمرأتان للهيئة الإدارية بعد خمسين عاماً»[٣٣].

النقطة المثيرة أن هذه المحامية ترى لتقاعس المحاميات دوراً في عدم توليهن عضوية الهيئة الإدارية لغاية الآن. فالمحاميات لم تبدين رغبة شديدة للمشاركة في الإنتخابات حتى كمقترحات. لذا كان من الطبيعي، والحال هذه، أن يكون عدد المرشحات قليلاً أيضاً، و أن لا يكون لهن من يسندهن للفوز. لهذا يذهب معظم أصحاب الرأي إلى أن دخول المرأة للهيئة الإدارية لجمعية المحامين لم يكن متاحاً إلا بتعاون المحامين الرجال و تغيّر نظرتهم لزميلاتهم كعناصر قديرة على تحمل مسؤوليات الإدارة. و قد كان هذا باباً واسعاً لعرض المحاميات مكتسباتهن الإيجابية طوال الأعوام المنصرمة. و حول مستوى التأثير الذي يمكن أن يتركه تواجد محاميات في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين الإيرانيين، في واقع المحاميات ونظرة المجتمع لكفاياتهن، هناك رؤيتان. ففريق يرى أن المشاركة، حتى لو كانت رمزية، محبذة وإيجابية؛ و فريق آخر يعتقد بخطأ هذا المنحى. إحدى المتحدثات أبدت موقفاً وسطاً. فقالت: «لا جدال في أن انتخاب امرأتين لعضوية الهيئة الإدارية لجمعية المحامين سيخفف من وطأة الشكوك العامة في قدرات المرأة التي تعتبر غالباً دون قدرات الرجل. ولكن ينبغي أن لا نبالغ فنتصور أن مشاركتهن الإدارية ستترك آثاراً عميقة وسحرية في نظرات المجتمع. وإنما يمكن اعتبار هذه المرحلة خطوة واحدة لتصحيح نظرة الرأي العام». وكما أشارت المتحدثة، فإن مجرد صعود المرأة للهيئة الإدارية لأول مرة من شأنه تبديد السحابة التي ظلت تخيم طويلاً على عملية ارتقاء النساء للمواقع الإدارية. ومن الطبيعي أن لا تتغير تصورات المجتمع التي تكونت طوال قرون من الزمن، بشكل فجائي وإثر نجاح واحد تحققه النساء، وإنما هذا التغيير هو سلسلة عمليات طويلة الأمد وتدريجية، مع إمكانية اتخاذ تدابير لتعجيلها.

ثمة من ينيط التبعات الإيجابية لهذا التطور بجملة شروط «إذا كانت المرأة مؤهلة وكفوءة

للنهوض بعمل معين، فإنها قد تعادل عشرة رجال. أما إذا لم تكن كذلك، فسيكون إدخالنا لمحاميتين أو عشر محاميات في الهيئة الإدارية بمثابة ديكور و دون أن ينجزن عملاً مفيداً، وربما كان من الأفضل عدم القيام بمثل هذه الخطوة، إذ لا جدوى من وجود محامية أو عشر محاميات أو اثنتي عشر محامية في الإدارة طالما لا يقمن بعمل بناء وإيجابي. إن العدد والكمّ ليسا هما المشكلة أساساً، وإنما المشكلة في نوعية العمل وجودته»(٣٤).

يمكن تسويغ الفكرة القائلة إن المرأة الكفوءة تعادل عشرة رجال، بأن أعين المجتمع تتسمر على أداء النساء في المستويات الإدارية العالية بتركيز أشد، و هذا ما يجعل النجاحات أيضاً تتضاعف في أعين الناس. وعلى هذا، يتوقع في حال عدم التحلي باللياقة الكافية أن يسحب هذا على كل المجتمع النسوي. وبالطبع، فإن الوجه الثاني للعملة يقول إن مجرد مشاركة المرأة في المواقع الإدارية له فوائده الجمة، لأنه يساعد في تفتيت القوالب الذهنية المجتمعية بخصوص الطابع الذكوري للمناصب الإدارية. وهناك من يؤكد أن إسهام المرأة في هذه المجالات له مردوده الإيجابي، حتى لو كان رمزياً : «ربما يزداد التأثير بتزايد عدد المحاميات في الهيئة الإدارية، لكن حتى مشاركة إمرأة واحدة في هذا الموقع يكفي لزرع الإيمان لدى أفراد المجتمع بقدرات النساء»(٣٥). تحدثنا قبل هذا بشيء من التفصيل حول تولي المرأة للمناصب الإدارية، وإن كان ذلك بطريقة رمزية، ولا حاجة بنا هنا إلى الإعادة، والتصريحات أعلاه تشدد على هذا المعنى بأسلوب آخر.

ومن بين المنحازين للرؤية الثانية المعارضة للحضور الرمزي للمرأة في الهيئة الإدارية، أكدت متحدثة على المسيرة الاجتماعية العامة والتحولات والتطورات التي تبرز على المسرح الاجتماعي من ناحية، وعلى الشخصيات الجامعة للشرائط من ناحية ثانية، فتقول: «إن مجرد حضور النساء في الهيئة الإدارية لا يعد برأيي ميزة إيجابية، وقد يكون أمراً سلبياً وفاسداً إذا اقتصر على كونه صورياً ولمجرد التظاهر. المهم أن تتمكن النساء، رغم كل الصعوبات التاريخية والعقبات الثقافية، من إبداء لياقات وكفايات عملية وشخصية يحرزن بفضلها وبكل جدارة وعبر منافسة متكافئة و بأصوات زملائهن، رجالاً ونساءً، المواقع الإدارية المناسبة لهن. إن هذا المسلك في الوصول إلى عضوية الهيئة الإدارية له انعكاساته الإيجابية يقيناً. كما أن مساهمة المحاميات في الهيئة الإدارية من شأنه بالدرجة الأولى تحسين نظرات الزملاء من رجال أو نساء، وستمتد إشعاعات هذا التحول الذهني لتؤثر على نحو غير مباشر في تصحيح صورة المرأة عموماً لدى كل المحامين، بل لدى المجتمع ككل»(٣٦).

خبيرة ثانية تشير إلى أبعاد مهمة أخرى للمسألة: «لانتخاب النساء جذوره في الإعتبارات الدولية التي ربما حضرت في أذهان المصوّتين عند الإقتراع، وكأنهم أرادوا إيصال رسالة تؤكد وجود نساء محاميات في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين في إيران، وأنهن يتمتعن هنا

بحقوقهن، وأن خريجات فرع الحقوق لسن بقليلات»[٢٧]. النقطة المهمة جداً التي أشير إليها في هذا التصريح تتعلق بالأبعاد الدولية لمثل هذه التطورات. لا ريب في أن مشاركة النساء في الإدارة السياسية، وفي شتى المواقع المؤسساتية والمهنية في العالم، أضحت اليوم قيمة عالمية يحسب لها حساب، إن لم تعد من أبرز مؤشرات التنمية الإنسانية في المجتمعات[٢٨]. وعليه، فمن الصحة بمكان اعتبار هذه النجاحات النسوية في إيران من عوامل تقديم وجه أكثر إيجابية لإيران في الأوساط الدولية. ثم أن إسهام النسوة في إدارة جمعية المحامين يمثل مطلباً لعدد هائل من خريجات فرع الحقوق، وهذه نقطة أخرى على جانب عال من الأهمية، قليلاً ما تؤخذ في الإعتبار. والحقيقة أن تلبية مطلب الرأي العام العالمي والداخلي تشكل بعداً آخر من أبعاد نجاح المرأة في تسنّم المواقع الإدارية بجمعية المحامين، ما يستدعي اهتماماً أكبر. نعم، يجب إيلاء هذه الجوانب والأبعاد كافة ما تستحقه من الأهمية. وواضح أن هذا السياق، إذا ما تواصل وخرج عن طور المصادفات والإستثناءات إلى مرحلة الشمول والشياع، فإن حسناته وإيجابياته ستتضاعف و تنمو.

النتائج و الآليات

ألمحنا في هذه الدراسة إلى خصائص احتراف المرأة لمهنة المحاماة و أسلوب عملها وقدراتها الفعلية والكامنة على نحو الإجمال، وسلطنا إلى حد ما الضوء على العوائق والصعوبات التي تعاني منها النسوة في هذه المهنة. واتضح لنا في ثنايا البحث أنه على الرغم من بعض المشاكل الناجمة عن التزامات المرأة المنزلية والعائلية كزوجة وأم، والتصورات غير الإيجابية لأبناء المجتمع حيال تولي المرأة مهمة المحاماة، وكذلك القيود المفروضة على النساء في تسنّم المسؤوليات القضائية والمهمات ذات الصلة بالقضاء، فإن النساء الإيرانيات استطعن المضي في مسيرة متنامية في عملهن كمحاميات، ومتابعة هذه الحركة إلى مستوى العضوية في جمعية المحامين الإيرانيين.

وفي ما يلي نستعرض وجهات نظر بعض المختصين حول أفضل الأساليب المتاحة التي يمكن اقتراحها للإرتقاء بدرجة أداء المرأة المحامية. إحدى المتحدثات ترى أن كل السبل والأساليب الممكنة لصقل كفايات المحامين من رجال أو نساء، مفيدة ونافعة. وتؤكد تارة أخرى أن هذا الفرز بين المحامين والمحاميات لا هو بالصحيح ولا بالمنطقي، ولا يصب في صالح المجتمع، ولا هو في مصلحة المجتمع النسوي[٣٩]. وعليه، فإنها لا تقترح أي أسلوب خاص بمضاعفة كفاية المحاميات. ولمحامية أخرى رؤيتها القريبة من الطرح أعلاه. فهي تعتقد أن كفايات النساء والرجال لا تختلف بشيء، وتعتقد أنه لو لا المشاكل العائلية، فإن المرأة ستبدي من الكفاية ما لا يقل عن كفاية الرجال، إن لم تتفوق عليه[٤٠].

إحدى المحاميات قدرت المقترحات التالية: «رفع المستوى العلمي والتجريبي، وإقامة برامج منتظمة للحضور في مكاتب المحاماة، والتحاور المناسب مع المراجعين، والحضور حسب المواعيد في جلسات المحاكمات، ومراعاة الضوابط اللائقة بالمرأة الإيرانية الأصيلة في المجتمع وقاعات المحاكم، وعدم الشعور بالدونية حيال المحامين الرجال إذا ما تبنّوا الدفاع عن الخصم، وتسجيل الحضور في المحافل التخصصية الدولية حسب الإمكان أو على الأقل تتبع النتائج والمعطيات التي تتمخض عن مثل هذه المحافل»(٤١). وبمعزل عن المقترحات العامة المطروحة التي يمكن أن تنفع المحامين رجالاً ونساءً على السواء، يلاحظ في هذه التصريحات تشديد على ثقة النساء بأنفسهن، وأن لا يشعرن أبداً بتفوّق الرجال عليهن. كذلك ينبغي أن تأخذ المحاميات في الإعتبار أنه حتى في حال وجود بعض الفوارق، فعليهن تجاهلها والتركيز على أداء واجبهن ليساعدن على إزالتها.

تصرّح مختصة أخرى بشأن الآليات الناجعة في هذا المضمار، فتقول: «يتعين على المحاميات أن لا يكتفين بالحصول على ترخيص مزاولة المحاماة، لأن هذه المهنة لا يكفي فيها الحصول على عنوانها العام، فتكون المحاميات كالعديد من الطبيبات وطبيبات الأسنان يجلسن في دورهن ويطلق عليهن لقب دكتورات. على المحامية أن تؤثر في مجتمعها. إذا أبدينا جداً واجتهاداً في مهنتنا، سينظر لنا الرجال أيضاً بجدية، وسيكتشفون أنهم لا يواجهون المحامية بوصفها إمرأة، بل بصفتها محامية. فهذه المهنة ليست مهنة نسوية، بل هي مهنة اجتماعية. على المحاميات أن يتفهمن بأن عليهن كنساء حقوقيات إبلاغ رسالة تتمثل بتنوير الرأي العام»(٤٢).

محامية أخرى تقرر أن الإهتمام بالجوانب العلمية والتخصصية في المحاماة أمر لا بد منه لمضاعفة قدرات النساء المحاميات اللاتي يجب أن لا يكتفين بالملفات والقضايا العائلية. كما أن البحث العلمي المتواصل ورفع المستوى النوعي للأداء المهني، من التوصيات الأخرى الجديرة بالإثارة للإرتقاء بكفاية المحاميات(٤٣).

نظراً للأفكار المطروحة، لا يجوز الشك أن «النسوة الإيرانيات المتعلمات الكفوءات سوف يتبوأن في المستقبل القريب مكانتهن الحقيقية في سوق العمل بالبلاد، لا سيما في المرافق الحديثة والوظائف التخصصية، وذلك مع رفع وتذليل عقبات مشاركة المرأة في المناصب الإدارية، وفي شتى الحقول العملية التخصصية، وبالتسليم لمبدأ تولية الأكفأ في مؤسسات القطاعين الخاص والعام»(٤٤).

وحسب رأي الكاتبة، من أجل تواصل المسيرة الإيجابية لعمل المرأة الإيرانية في المحاماة، وبهدف التغلب على التبعات السلبية لحرمان المرأة في الماضي من تبوّء المناصب القضائية، والتي لا يزال مفعولها سارياً في المجتمع، و بهدف تكريس المساواة الجنسية في مهنة

المحاماة، فإن من المناسب الإستعانة بنظام الحصص[٤٥]، فتكون البداية تخصيص ٣٠ في المئة من فرص الإلتحاق بهذه المهنة للنساء ليتمكنّ من استيفاء نصيبهن في هذا القطاع، ذلك أن النساء يشكلن عدداً كبيراً من مراجعي المحاكم راهناً، ومن الطبيعي أن يملن إلى المحاميات، لهذا يتوجب بزيادة عدد المحاميات وتوفير الفرصة لمراجعي المحاكم كي يختاروا المحامي الأنسب حسب وجهة نظرهم، ولا يضطرون بسبب غياب النساء عن هذه المهنة إلى اختيار محام لا يتمتع بالكفاية والتعاطف الذي يتوقعون.

النقطة الأخرى هي أن نظام الحصص نفسه يجب أن يُعتمد في إدارة جمعية المحامين. ويمكن تقنين وجود أربع محاميات من مجموع اثني عشر عضواً في الهيئة الإدارية للجمعية. وهكذا يتسنى للهيئة تمثيل كل المحامين الأعضاء في الجمعية على نحو جيد، والمساعدة في دفع عجلة المساواة الجنسية إلى الأمام. و لا ريب أنه لو تم العمل بهذه النسب كبداية، فإن المسيرة الإيجابية البناءة ستتجه نحو زيادة مشاركة النساء و تكثيف نشاطهن في مهنة المحاماة، و في مواقعها الإدارية، و ستكتسب المنجزات والنجاحات التي حققتها المرأة الإيرانية في هذا الحقل زخماً تصاعدياً أشد وأسرع.

المصادر:

تود الكاتبة أن تشكر السيدات كتايون بور مداني و فريدة غيرت و معصومة رضائي و كافية نظيري و مينو أفشاري اللاتي أتحن فرصة الحوار معهن، و قدمن توجيهات قيمة لإنجاز هذه الدراسة بأفضل شكل ممكن. و بالطبع، فإن مسؤولية وجهات النظر المطروحة في هذه الدراسة، و ما تكتنفه من ثغرات و نواقص، تقع على عاتق الكاتبة و حسب.

(١) مهر انكيز كار، **النساء في سوق العمل بإيران**، (طهران: روشنكران، ١٩٩٤)، ص١٧٥.

(٢) مهرانكيز كار، **رفع التمييز عن النساء**، (طهران: بروين، ١٩٩٩)، ص ١٦٠.

(٣) نسرين مصفا، **المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية**، (طهران: مركز الطباعة و النشر في وزارة الخارجية الإيرانية، ١٩٩٦)، ص١٣٨٠.

(٤) مجلة **زن روز**، العدد ١٤٣٧، ص١٧.

(٥) محمد و حديد قلفي، « تأهيل المرأة في عمليات التنمية القروية» ضمن **بحوث الملتقى الأول لتأهيل المرأة**، (طهران: مركز شؤون مشاركة المرأة، ٢٠٠١)، ص ٢٧١.

(٦) فاطمة خادم شيرازي، «محاور تأهيل المرأة؛ الضمان الإجتماعي، مكافحة الفقر، الأمن المهني» ضمن **بحوث الملتقى الأول لتأهيل المرأة**، السابق، ص ,١٥٥

(٧) م. ن.، ص ,١٥٦

(٨) حوار الكاتبة مع السيدة كتايون بور رمضاني، محامية تعمل في طهران.

(٩) حوار الكاتبة مع السيدة فريدة غيرت، محامية و عضو في الهيئة الإدارية لجمعية المحامين في العاصمة.

(١٠) حوار الكاتبة مع السيدة كافية نظري، محامية تعمل في طهران.

(١١) حوار الكاتبة مع السيدة مينو أفشاري، محامية و عضو الهيئة الإدارية لجمعية المحامين في العاصمة.

(١٢) حوار الكاتبة مع السيدة معصومة رضائي، محامية تعمل في قزوين.

(١٣) حوار الكاتبة مع السيدة كافية نظيري.

(١٤) حوار الكاتبة مع السيدة كتايون بور رمضاني.

(١٥) Jane S. Jacket, "Women in Power" *Foreign Policy*, Fall 1997, p.33.

(١٦) حوار الكاتبة مع السيدة فريدة غيرت.

(١٧) جورج كوهندي، **أسرار الدفاع**، ترجمة أبو القاسم تفضلي، (طهران: مكتبة كنج دانش، ١٩٩٨)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(١٨) حوار الكاتبة مع السيدة معصومة رضائي.

(١٩) Stereotyping.

(٢٠) ندوة «المرأة في الشرق الأوسط، تجربة المرأة الإيرانية» **فصلية دراسات الشرق الأوسط**، السنة الثامنة، العدد الثاني، صيف ٢٠٠١، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢١) م. ن، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٢٢) محمد حسين حافظيان «تزايد مشاركة النساء في الجامعات، السبل العملية» ضمن مجموعة

المصادر:

الجنس الثاني، المجلد الثامن، (طهران، توسعه، ٢٠٠٠)، ص ١٤٩.

(٢٣) برويز صانعي «الدور الإجتماعي للمحامي»، شهرية **وكالت**، العدد الأول، شباط/فبراير ٢٠٠٠، ص ٢١.

(٢٤) نادر ذو العين «المحاماة في فرنسا»، شهرية «وكالت»، العدد الرابع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ص ٣٦

(٢٥) حوار الكاتبة مع السيدة كافية نظيري.

(٢٦) حوار الكاتبة مع السيدة مينو أفشاري.

(٢٧) حوار الكاتبة مع السيدة كتايون بور رمضاني.

(٢٨) حوار الكاتبة مع السيدة فريدة غيرت.

(٢٩) «المحاماة و السلطة»، شهرية **وكالت**، العدد الثامن، كانون الأول/ديسمبر و كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ـ٢٠٠٢، ص ٨.

(٣٠) حوار الكاتبة مع السيدة كافية نظيري.

(٣١) حوار الكاتبة مع السيدة كتايون بور رمضاني.

(٣٢) حوار الكاتبة مع السيدة مينو أفشاري.

(٣٣) حوار الكاتبة مع السيدة فريدة غيرت.

(٣٤) حوار الكاتبة مع السيدة فريدة غيرت.

(٣٥) حوار الكاتبة مع السيدة مينو أفشاري.

(٣٦) حوار الكاتبة مع السيدة معصومة رضائي.

(٣٧) حوار الكاتبة مع السيدة كتايون بور رمضاني.

(٣٨) «ندوة المرأة» في الشرق الأوسط، تجربة المرأة الإيرانية»، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٣٩) حوار الكاتبة مع السيدة كافية نظيري.

(٤٠) حوار الكاتبة مع السيدة كتايون بور رمضاني.

(٤١) حوار الكاتبة مع السيدة مينو أفشاري.

(٤٢) حوار الكاتبة مع السيدة فريدة غيرت.

(٤٣) حوار الكاتبة مع السيدة معصومة رضائي.

(٤٤) زهراء كريمي «نصيب المرأة من سوق العمل في إيران»، مجلة **إطلاعات سياسي ـ اقتصادي** السنة ١٦، آب/اغسطس و أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٢١٨.

(٤٥) Quota System.

فصلية
إيران والعرب

قسيمة اشتراك

أرجو تسجيل اشتراكي بنسخة عدد..................

ابتداء من العدد .... ولمدة عام (..................)

■ مرفق شيك بقيمة (...)

صادر لأمر مجلة فصلية إيران والعرب

■ حول مبلغ (..........................)

إلى حساب المجلة لدى بنك بيروت رقم: ٠٥٨٦-٣٧٠-٠٢-٤٠٢

الاســـم: ....

العنوان: ....

ص.ب.: .... هاتف / فاكس: ....

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

الاشتراك السنوي

بما فيه أجور البريـــد

لبنان	أفراد	٣٠ دولاراً	مؤسسات	٤٠ دولاراً
إيران	أفراد	٣٠ دولاراً	مؤسسات	٤٠ دولاراً
دول عربية	أفراد	٤٠ دولاراً	مؤسسات	٦٠ دولاراً
دول أخرى	أفراد	٦٠ دولاراً	مؤسسات	٨٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط / مجلة فصلية إيران والعرب

بئر حسن - شارع السفارات

ص.ب.: ٥٦٦٩/١١٣ - هاتف وفاكس: ٠١/٨٣٣٦٩٨

أ.د. سليمان ابراهيم العسكري*

ثقافة الشباب ومستقبلها
التجربة الكويتية

علينا أن نعترف أننا نعيش في عالم يصغر يوماً بعد يوم. فعلى الرغم من تراكم عشرات السنوات الجيولوجية، فإننا نلاحظ أن شباب هذا العالم يواصل التقدم ليحتل المواقع القيادية في وقت مبكر نسبياً من أعمارهم. لقد اختلف العالم الذي كان يعيش على حكمة القدماء إلى عالم تتدافع فيه التطورات والثورات العلمية إلى حد مذهل، بحيث أصبحت البشرية أشبه بطفل صغير يقف على حافة محيط ممتد من التطبيقات العلمية التي تعطينا الأمل بأن هناك إمكانية لا في السيطرة على قوى الطبيعة التي تحيط بنا فحسب، وإنما أيضاً في قدرة أجسادنا على التفاعل مع قوى هذه الطبيعة. فشباب العالم، الذي وقف طويلاً يراقب الأحداث المتعاقبة، أصبح مشاركاً في تلك الثورات المتوالية التي نشهدها الآن. فمن ثورة الكم التي جعلتنا نفهم المادة التي تحيط بنا وفتحت الباب للتحكم فيها، إلى ثورة الكمبيوتر التي حوّلت الآلة من شريك للإنسان في جهده العضلي إلى مشارك له في جهده العقلي والفكري، إلى ثورة الجينات التي أمدتنا للمرة الأولى بخريطة مفصلة لدليل تشغيل الكائن البشري؛ كل هذه التطورات المتسارعة دفعت بالشباب، بعقولهم المرنة وقدرتهم على تقبل التغيير، إلى مواقع متقدمة من النقاط الحساسة في هذا العالم، فلم يعد هناك رياضيون في سن أصغر أو علماء ومفكرون في سن الشباب، ولكن برز أيضاً عدد من قادة الدول المهمة وهم ما زالوا في طور الشباب.

الحديث عن الشباب إذاً هو حديث عن المستقبل وعن عالم الغد الذي نريد أن يكون لنا مكان فيه. فالثروة الحقيقية للأمم لم تعد تقاس بما تمثله من موارد طبيعية فحسب، وإنما أيضاً بمعارف ومهارات أفرادها... ولن يتأتى هذا إلا بالإعداد المبكر لهؤلاء الشباب. عندما نتحدث عن الشباب في الكويت، فإننا نتحدث عن نحو ٦٠ في المئة من قوة هذا المجتمع. ولا يقتصر الأمر على من تراوح أعمارهم بين السادسة عشر والخامسة والعشرين، أي الذي ما زالوا في

* رئيس تحرير مجلة «العربي» - الكويت.

المراحل التعليمية المختلفة، ولكنه يمتد إلى العديد من قطاعات المجتمع الكويتي التي يقوم فيها الشباب بدور رئيسي فاعل. ويمكن القول إن الكويت من المجتمعات العربية النادرة التي يحتل فيها الشباب أماكن قيادية متقدمة. إذ أن من يتأمل واقع الإدارة الكويتية سوف يدهشه هذا العدد من الرجال والنساء الصغار في السن، والذي يتولون العديد من المناصب القيادية والإشرافية، وهي في ذلك قد تأثرت برياح التغيير التي عاشها العالم اليوم. وقد عرف المجتمع الكويتي - على الرغم من صغره - بانفتاحه على العالم وتقبّله لكل ما فيه من أفكار إيجابية - ولعل البحر الذي كان طريق الأجداد الأوائل كان هو أيضاً وسيلتهم للاتصال بالعالم - الأمر الذي جعلهم أكثر انفتاحاً وقبولاً لكل ما فيه من أفكار وتجارب مختلفة. وقد ظلت روح الانفتاح والتسامح سائدة في هذا المجتمع حتى بداية الطفرة النفطية، مع أن الكويت شهدت تغيرات سريعة ومتوالية في كل المجالات.

إن الشباب الكويتي هو رصيد المستقبل الذي لا ينفد، وهو الذي سيبقى بعد أن تتبدد كل الثروات الطبيعية. فهو ليس ثروة موقتة، ولكنها متجددة ما دامت تزود بالمعارف والمهارات اللازمة على أن الأمر الذي علينا أن نواجهه هو كيف نحوّل هذه الطاقة من الشباب إلى ثروة حقيقية بدلاً من أن يكونوا عبئاً استهلاكياً يستنزف كل إمكانات المستقبل، علماً أن الثقافة هي الوسيلة الوحيدة لإنماء هذه الثروة. فهي لا تزودهم بأدوات المعرفة والمهارات الضرورية فحسب، وإنما تزرع في داخلهم أيضاً القيم الإنسانية والتقاليد التي يسير على هديها المجتمع الذي يعيشون فيه. وثقافة الشباب هي عملية مركبة تتداخل فيها قيم المجتمع وعاداته مع المؤثرات الأخرى التي يكتسبها الشباب من خلال العملية التعليمية وباقي المؤسسات المختلفة. ويمكن إلقاء الضوء على أهمية هذه الثقافة والدور الذي تقوم به بالنسبة للأسباب التي يمكن إيجازها في المحاور الآتية:

- ثقافة الشباب: الأهمية والمأزق؛
- ثقافة الشباب. تطور تاريخي،
- ثقافة الشباب: مصاعب وتحديات؛
- ثقافة الشباب: خطة مستقبلية.

ثقافة الشباب: الأهمية والمأزق

تواجه الثقافة العربية مأزقاً كبيراً وهي تقف في وجه تيارات العولمة التي توشك أن تقتلعها من جذورها. وعلى الرغم من أن الثقافة العربية قديمة تستمد جذورها من جزيرة العرب ومن الإسلام الذي حوّل أبجديتها إلى لغة عالمية، وأكسب مفرداتها نوع من القدسية، أقول على الرغم من ذلك، فإن هذه الثقافة لم تتطور بالصورة المطلوبة، ولم تستطع التخلص

من بعض آفات القبلية التي تحيق بها. ومن المؤكد أن الثقافة العربية - شأنها شأن أي ثقافة إنسانية أخرى - تسعى بدافع فطري إلى الحفاظ على هويتها، وإلى اكتساب خصوصية تميّزها عن غيرها من الثقافات، وهذا ما يجعل الذين ينتمون إليها يتمسكون بها حتى في لحظات الهبوط والانحدار، لأنها تصبح جزءاً من كيانهم الإنساني، ويصبح الغرض من الحفاظ عليها جزءاً من المحافظة على الذات والرغبة في البقاء. ومن هنا تأتي المخاوف من رياح العولمة، وخاصة في مجال الثقافة التي تعني لدى البعض «هيمنة» ثقافة عالمية عاتية تملك من وسائل الإبهار ما يؤهلها للتفوق على ثقافة محلية لا تزال تحمل على أكتافها أثقال الماضي، فيما يرى البعض الآخر أن كل إمكانات العولمة الثقافية الحديثة سوف تظل مسطحة أمام مفهوم الثقافة بمعناها المتكامل، وأن التنوع الثقافي سوف يبقى حقيقة ماثلة ما بقي التنوع البشري.

من هنا تأتي ضرورة الاهتمام بثقافة الشباب بوصفهم أكثر عناصر المجتمع عرضة لهذا الصراع الثقافي. فهم الفئة الأكثر تعاملاً مع أجهزة الكمبيوتر والدخول في تلافيف شبكة «الإنترنت» العنكبوتية، كما أنهم أكثر من يتابعون البرامج التي تبثها المحطات الفضائية، وهم في الوقت نفسه الأقل معرفة بالتراث العربي بما يحتوي من قيم ومعارف. لذا فهم الأكثر عرضة لإغراءات الغزو الثقافي، وتمثل أهمية تثقيف الشباب في ما يلي:

- إن العملية الثقافية هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يستقي منه الشباب منظومة القيم التي يؤمن بها ويعيشون على هديها. وتؤدي القيم دوراً محورياً في تشكيل وتوجيه سلوك الإنسان في المجتمع الكويتي. فالفرد ينتمي لمجتمع تسيطر عليه أعراف وتقاليد ومعايير تعمل بمنزلة الشبكة التي تحيط بحركته، ولا يحدث التوافق بين الفرد والمجتمع إلا عندما يؤمن بالقيم نفسها التي يؤمن بها هذا المجتمع. وقد تميز المجتمع الكويتي منذ بدايته بروح التكافل والتضامن بين أفراده، وكذلك بالاهتمام بالآخرين وتقبل آرائهم بدرجة كبيرة؛

- إن الثقافة هي البوابة الرئيسية للمعرفة المتخصصة. ولا يستطيع أي شاب التقدم في أي مجال من المجالات المعرفية أو المهنية التي تستلزم تخصصاً دقيقاً دون أن يكون لديه نوع من الغطاء الثقافي الذي يزيد من قدراته على تلقي المعرفة، كما أنها تعطيه نوعاً من الحماية الذاتية وهو يواجه ثقافات وحضارات أخرى أكثر تفوقاً. ومن دون هذا الغطاء أو الحماية الثقافية يجد الشاب نفسه أمام تصورات مختلفة ومتباينة عما ألفه من قبل، وتأتي التصورات الجديدة ببعض من الخلل وعدم التوازن الوجداني والثقافي، مما يجعل الشاب أسير ازدواجية بين أطراف تؤمن بأنها قادرة على مواجهة تطورات العالم الحديث، وأطراف أخرى تؤمن بأنها لا تملك ما يحميها من زاد ثقافي، وأنها على وشك التهميش وسط هذا العالم الجديد؛

- تعرض الشباب في الكويت لهزة عنيفة في صبيحة الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠

عندما واجهت بلادهم غزواً مفاجئاً من الجار والشقيق العربي الذي كانوا يأمنون جانبه ويدافعون عن قضاياه. والذين كانوا أطفالاً في هذه الفترة ما زالوا يعيشون آثار هذه الصدمة حتى بعد أن أصبحوا شباباً. فقد انهار في هذا اليوم المشؤوم كثير من قيم الأخوة والتضامن والإحساس بالروح القومية... والثقافة هنا بما تحمل في داخلها من جوهر للعلاقات التاريخية والإنسانية المشتركة هي الكفيلة بانقاذ الشباب الكويتي من هذا التناقض العربي، وهي السبيل لإفهامه بأن ما حدث كان أمراً عارضاً مرتبطاً بنظام قمعي معاد للقيم ومتنكر لكل معاني الأخوّة. كما أن الثقافة كفيلة بربط الشباب الكويتي بتيار الحضارة العربية المتدفق وزيادة الانتماء إليه بوصفه القاعدة الرئيسية، بينما ما حدث في آب/ أغسطس ١٩٩٠ كان هو الاستثناء.

ثقافة الشباب في الكويت: تطور تاريخي

لقد كان التطور الثقافي في الكويت سريعاً مقارنة بعدد من الدول العربية، وربما العالمية أيضاً. فقد اختُصرت عقود طويلة من التطور في سنوات قليلة، ونضج كثير من المشروعات الثقافية بعد فترة قصيرة نسبياً من نشأتها، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى روح الديموقراطية والحرية التي تمتع بها هذا المجتمع إلى حد كبير. فالإبداع الثقافي هو ضد الحرية، و لم تشهد الكويت في أي فترة من فتراتها حجر على الأفكار أو محاولة لتطويعها من أجل خدمة نظام أو غرض رسمي. وقد ساهمت كثير من العناصر في هذا التطور لثقافة الشباب في الكويت أهمها:

- **ربط العملية التعليمية بالثقافة:** كانت الكويت تستعد عام ١٩٥٦ لإرسال أول بعثة خارجية مكوّنة من الفتيات. وكانت هذه أول بعثة رسمية تزمع القيام بها دولة خليجية من أجل إرسال فتياتها للخارج، وقد أحدث هذا هزّة كبيرة في المجتمع حتى أن أحد الآباء جاء لمقابلة الأستاذ عبد العزيز حسين الذي كان مديراً لإدارة المعارف في وقتها يستشيره عن مدى تقبل المجتمع لهذه الخطوة، وما قد تتعرض له الطالبات من خطورة... ولم يستغرق لقائه معه سوى دقائق اقتنع بعدها بالموافقة على إرسال ابنته، وذلك بعد أن وجّه له مدير المعارف السؤال التالي: «ألم تربّوا بناتكم تربية سليمة تحفظهم من الذلل؟». فقال: بلى. فقال «إذاً لا خوف عليهن». عندها قال والد الطالبة المفوض من آباء باقي الطالبات «إذاً على بركة الله».

على الرغم من أن المدرسة الأولى في الكويت أُنشئت عام ١٩١٢ تحت اسم المدرسة المباركية، وتلتها بعد ذلك بعشر سنوات المدرسة الأحمدية، فإن البنية الأساسية للتعليم لم تبدأ خطواتها المتسارعة إلا في عام ١٩٣٦ عندما أُنشئت إدارة المعارف التي تحوّلت في ما بعد إلى وزارة للتربية. وقد نقلت هذه الخطوة التعليم من الجهود الشعبية التطوعية إلى مسؤولية

الدولة التي فرضت أول ضريبة من أجل التعليم، واستقدمت مجموعات من المدرّسين من البلاد العربية، ووضعت العديد من المناهج الجديدة. ولكن الخمسينات كانت بحق سنوات التفتح. فقد شهدت هذه الحقبة ثورة تعليمية حقيقية جسّدت رغبة الكويت في اللحاق بالعصر الذي تعيش فيه، وكان أهم أهداف هذه الثورة هي مجانية التعليم، والتوسع في تعليم البنات، والتوسع في إرسال البعثات إلى الخارج، وتعميم رياض الأطفال، والاهتمام بالمدرسين والمدرسات، وربط التعليم بالثقافة. وتحقيقاً لهذا الهدف الأخير حدث نشاط كبير في إنشاء المكتبات العامة والمدرسية. كما شُهد أيضاً قيام العديد من المؤسسات التي كان لها أبلغ الأثر في تطور الحركة الثقافية داخل الكويت، مثل دائرة المطبوعات (عام ١٩٥٥) التي أصبحت في ما بعد وزارة الإعلام. وقد اضطلعت إلى دورها الإعلامي بدور آخر هو تحقيق التراث العربي، ونشرت بالفعل عدداً من الدراسات الحضارية واللغوية. وكان لإدارة المعارف التي كان يرأسها آنذاك واحد من رواد التنوير الثقافي الكويتي، هو الأستاذ عبد العزيز حسين الذي كان يعمل تحت قيادة متفتحة تمثلت في أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح ورئيس دائرة المعارف الشيخ عبدالله الجابر الصباح، دور كبير في تخريج جيل من الشباب على قدر كبير من الثقافة. إذ كان يؤمن بتلك العلاقة الوثيقة التي تربط التعليم بالثقافة باعتبار أن العملية التعليمية لن تستطيع وحدها إحداث التطور اللازم في المجتمع. لذا ركزت إدارته على نشر الثقافة جنباً إلى جنب مع حركة التعليم، فأدخلت المسرح المدرسي ودروس الموسيقى والفنون التشكيلية إلى كل مدارس الكويت.

ومنذ بداية عام ١٩٥٥ بدأت إدارة المعارف بتنظيم موسم ثقافي سنوي كانت تُدعى إليه نخبة من مفكّري الوطن العربي لإلقاء المحاضرات في موضوعات مختلفة؛ وكانت هذه أول حركة ثقافة منتظمة خلّفت نوعاً من التفاعل الحي بين الكويت ومحيطها، كما أنها عرّفت أهل الكويت بالتيارات الفكرية المختلفة التي تموج في العالم العربي، وعرّفت هؤلاء الكتّاب والمفكرين العرب بالكويت، وساهمت في إقامة صلة مباشرة معهم.

امتدت رعاية الدولة للمتعلمين من أبنائها حتى خارج حدود الوطن، فأنشأت سلسلة من البيوت التي كان يجتمع فيها الطلاب، وكان أول هذه البيوت بيت الكويت في القاهرة الذي أنشئ عام ١٩٤٥ لرعاية الطلاب وشؤونهم، وتحول في ما بعد إلى سفارة لدولة الكويت بعد إعلان الاستقلال. وقد أدى هذا البيت دوراً كبيراً في تجميع الطلاب الكويتيين حول الأنشطة الثقافية، وأصدر أيضاً مجلة **البعثة** لتجمع على صفحاتها كل ما يبدعه هؤلاء الطلاب من مواهب أدبية. وكانت المجلة بحق لسان حال طليعة من الطلبة الكويتيين الذين تولوا مناصب إدارية كبرى في بلادهم في ما بعد. وتعد محتويات مجلة **البعثة** مزيجاً من التوازن الواضح بين الإنتماء الكويتي والاهتمام الخليجي والإطار القومي والعربي. وأعتقد أن صدور هذه

المجلة وانتظامها بهذا الشكل هو الذي مهّد لصدور مجلة **العربي** عام ١٩٥٨ لتكون معبرة عن الرابطة القوية التي تربط الكويت بعالمها العربي الذي كان يسعى في حينه إلى استقلاله والبحث عن هويته.

المجلس الوطني الكويتي وثقافة الشباب: كان ميلاد مجلة **العربي** هو اللبنة الأولى في المشروع الثقافي الكويتي الذي نشأ على أرضها، وشاركت فيه أقلام وعقول كثير من المفكرين والمبدعين العرب. وقد أدركت الكويت من خلال هذه التجربة أنه يمكنها أن تؤدي دوراً وتحتل حجماً أكبر من الذي تفرضه عليها ضرورات الجغرافيا. فقد ربطت الكويت نفسها بالتيار الذي ينادي بدعم المد القومي والعمل على مناصرة كل قوى التقدم والعروبة في ذلك الوقت، وكانت تؤمن أن الرئة العربية هي خير رئة تستطيع التنفس بها. لذا تطور مشروع المجلة الوحيدة ليصبح مشروعاً ثقافياً متكامل الأركان يحمل اسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. وكان من أهم أهدافه العناية بشؤون الثقافة والفنون والآداب. وقد تم التخطيط للمجلة بوضع سياسة ثقافية طويلة المدى، مستندة إلى دراسات مستفيضة لاحتياجات البلاد الثقافية، وإلى مسح للواقع الثقافي والفني، وكذلك إصدار المؤلفات والمعاجم والفهارس، وتجميع الوثائق، والإسهام في نشر الإنتاج الفكري الجيد المبتكر والمترجم، والاهتمام بالتبادل الثقافي، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات والمهرجانات والندوات الثقافية والفنية. وحدد المرسوم الذي صدر بإنشاء المجلس آلية لرعاية الإنتاج الأدبي والفني من طريق إنشاء جوائز تمنح لأحسن إنتاج محلي في الثقافة والفنون والآداب، وكذلك إنشاء جوائز خاصة باسم الكويت تمنحه عن إنتاج عربي ممتاز، وأخرى تمنحه عن إنتاج عالمي يسهم في تقدم الحضارة الإنسانية ويكون متصلاً بالكويت والوطن العربي.

لا يمكن الإفاضة هنا في الإنجازات التي حققها هذا المجلس. فالدور الذي قام به في إحداث حركة ثقافية جادة في الكويت، وفي كثير من البلاد العربية، معروف ومحسوس. وسعى المجلس منذ أعوامه الأولى إلى سد الفراغات التي ظهرت على الساحة الثقافية العربية، وأهمها غياب السلاسل الثقافية، والمجلات المتخصصة ذات المستوى الفكري الجيد، وسلاسل كتب التراث المحققة. لذا، بدأ المجلس في إصدار سلسلة **عالم المعرفة** عام ١٩٧٨. وهي تحتوي على سلسلة من الكتب المؤلفة والمترجمة تحاول أن تسد حاجة القارئ العربي إلى الكتاب الذي يجعله مواكباً للتطورات في مجالات المعرفة، إضافة لمجلة **الثقافة العالمية** التي تجمع أحدث ما نشر في المجلات العالمية من قضايا.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي اضطلع به المجلس على المستوى العربي، فإن هذا لم ينسه دوره المهم في دعم الإبداع والمبدعين الكويتيين في مختلف مجالات الثقافة والفنون والآداب. وقد أثّر ذلك في إبراز دور المبدعين الشباب في مختلف المجالات. وأخذ هذا الدعم

كثيراً من الأشكال، منها شراء كميات من الكتب المؤلفة وتقديم مكافآت للتأليف، وذلك من خلال لجنة تشجيع المؤلفات المحلية. كما منح المجلس كثيراً من الجوائز للكتّاب والفنانين الموهوبين من طريق جائزة الدولة التشجيعية، بل وخصص المجلس جوائز خاصة لرعاية المبدعين من طلاب المدارس الثانوية. كما سن المجلس قانوناً لتفريغ الفنانين والمبدعين الشباب حتى يساعدهم على اتمام إبداعاتهم دون قلق من الأمور المادية. وقد خطى المجلس بهذا خطوة جديدة نحو الاهتمام برعاية ثقافة الشباب وصقل ملكاتهم الأدبية والفنية ومتابعة رعاية إنتاجهم الإبداعي في سنواتهم التالية. ويؤدي المجلس بذلك جزءاً أساسياً من مهماته القائمة على ضرورة التلاحم والتكامل بين المؤسسات الثقافية والتعليمية.

ـ **التفاعل بين الخبرات العربية والكويتية:** ساهم في تنمية المشروع الثقافي الكويتي عموماً ذلك التفاعل الخلاّق الذي حدث بين الخبرات العربية والخبرات الكويتية. ولم يقتصر هذا التفاعل على مستوى باقي مؤسسات الدولة التي ساهم فيها هؤلاء الخبراء بجهودهم على أرض الكويت، وإنما تم أيضاً عبر الحدود. وقد مثلت مجلة **العربي** منذ نشأتها ساحة لتلاقي كل الأفكار العربية دون أي حجب أو منع أو فرض وصاية عليها. وقد وفّر مناخ الحرية الفكري الذي يسود الكويت فرصة كبيرة لنمو هذه الأفكار، وجعل من **العربي** مجلة عابرة لكل الحدود العربية تحمل غرضاً ثقافياً وفكرياً يسمو على الخلافات السياسية الضيقة. وانعكس هذا التفاعل بطبيعة الحال على ثقافة الشباب في الكويت. وقد توجه عدد من البعثات العلمية إلى عدد من الدول العربية الشقيقة، وتأثرت بما يدور فيها من تيارات فكرية. وإذا كان الأدب هو خير شاهد على التطور الفكري والاجتماعي الذي يعيشه أي مجتمع، فإن الأدب الكويتي هو الدليل الأمثل على ذلك الانفتاح الكويتي على وطنه العربي وارتباطه العضوي به.

ثقافة الشباب: مصاعب وتحديات

إن زيادة وعي الشباب بحاجتهم إلى الثقافة يواجه الآن المزيد من المصاعب والتحديات. فهناك العديد من العوامل التي كانت سابقاً سبباً في زيادة الاهتمام بالثقافة غير موجودة الآن. كما أن التطورات التكنولوجية المعاصرة فرضت العديد من العوامل التي باعدت بين الشباب وبين الثقافة بمعناها الشامل والعميق. ولعل أهم المصاعب والتحديات هي:

ـ **إهمال العلاقة بين العملية التعليمية والثقافة:** ينتقد كثير من الباحثين الكويتيين ما حدث للعملية التعليمية في الكويت بعد التحرير، ويؤكدون أن تردي التعليم انعكس على الثقافة، حتى في أبسط أسسها في القراءة والتثقيف الذاتي وخلق الوعي السياسي المطلوب في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت. وربما كان هذا الانتقاد صحيحاً إلى حد كبير. فالكويت، مثل غيرها من البلاد العربية، تعيش حالة من التراجع الثقافي. ولعل الغزو العراقي

للكويت قد كشف الغطاء عن حالة كثير من المثقفين العرب الذين وقعوا أسرى التردد والحيرة، واستيقظت في داخلهم خشيتهم من الديكتاتورية أكثر من شوقهم إلى الديموقراطية. وقد ترتب على هذا التراجع أن الثقافة فقدت دورها في العملية التعليمية، واقتصرت مراحل التعليم المختلفة على تخريج «الموظفين»، وليس المتعلمين، بمعناهم الحضاري الشامل. وتحول النشاط الثقافي، كالموسيقى والرسم والمسرح والقراءة، إلى أنشطة هامشية تخلو منها معظم المدارس.

- **غلبة الثقافة الدينية السلفية**: عرفت الكويت منذ نشأتها كثير من الأفكار والاتجاهات الثقافية والسياسية. وكان التيار السلفي في الكويت يحتل مساحة داخل المجتمع الكويتي. وهو نشط بشكل بارز في السنوات الأخيرة. ويعود نشاط هذا التيار المتزايد لهزيمة العرب في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتراجع التجمعات والحركات القومية، ولكنها تدعمت أكثر وازدادت انتشاراً بعد تعرض الكويت للغزو عام ١٩٩٠ عندما خلت الساحة السياسية من التنظيمات السياسية ذات الاتجاه القومي والليبرالي، وكذلك ضعف مؤسسات المجتمع المدني الحديث، مما أفسح المجال لهذه القوى أن تحتل مكانها البارز في الساحة الكويتية مدعومةليس من السلطة السياسية فحسب، وإنما تتمتع أيضاً بدعم واسع من الشارع الكويتي الذي أوصل عدداً كبيراً من قياداتها إلى مقاعد مجلس الأمة الكويتي. وقد خطى هذا التيار خطوات واسعة داخل قطاعات الشباب الذين كانوا يفتقدون نوعاً من المثل العليا التي يطمحون إليها. وحققت الجماعات السلفية نجاحات كبيرة، واستولت على العديد من مؤسسات المجتمع المدني في جميع القطاعات العمالية والطلابية وقطاع المعلمين، وأصبحت جمعيات المنفعة العامة وأماكن العبادة في المساجد واللجان الخيرية التي تغطي معظم مناطق الكويت مراكز ينشرون منها أفكارهم ويحشدون فيها المؤيدين والأنصار. وقد طرحت هذه التيارات العديد من القضايا غير ذات أهمية معاصرة، وتسعى في مجملها إلى تكريس وجودها والابتعاد عن الخوض في القضايا الكبرى التي تشغل بال الأجيال، مثل قضايا منع التعليم المختلط، ومنع الحفلات الغنائية، والفصل بين الجنسين في الجامعة، والشكوى من الفساد الذي تبثه المحطات الفضائية.

لا ننتقد هنا الثقافة الدينية، لأن الدين الإسلامي مقوم أساسي من مقومات أمتنا العربية. وهو جزء رئيسي من ثقافتنا، وتعاليمه الحنفية تهدف إلى خير الإنسان وإرساء قيم التسامح والعدالة. ولكن الضار في الثقافة السلفية السائدة الآن أنها تنفي المصادر الأخرى للمعرفة، وترفض الآخرين، وتعطي نفسها الحق في محاسبتهم، بل وتحرّض السلطة على محاكمة المثقفين، وهذا نشاهده على امتداد رقعة العالم العربي.

- **ثقافة الشباب والتقنيات الحديثة**: مع تطور أدوات الاتصال وانتشار الكمبيوتر أصبحت هذه التقنيات الحديثة تحتل حيزاً كبيراً من وقت الشباب الكويتي. ونظراً للوفرة المالية

نسبياً، فقد سارعت معظم البيوت الكويتية لاقتناء العديد من هذه الوسائل، مما جعل البيت مزدحماً بأجهزة التلفزيون والكمبيوتر والفيديو وآلات التسجيل والهواتف المحمولة ومختلف الأجهزة الرقمية الحديثة. وقد احتلت هذه الأجهزة حيزاً كبيراً من وقت الشاب الكويتي، وهو الوقت الذي كان يُخصص جزء كبير منه للقراءة والمعرفة. فالثقافة التي تقدمها هذه الأجهزة بعيدة من الثقافة بمفهومها العميق. كما أن استهلاك الشباب كل وقته مع شبكة «الإنترنت» لا طائل كبير منه، خاصة أن معظم هؤلاء الشباب لا يجيدون اللغة الإنكليزية التي وجد بها معظم المواد التي تحفل بها تلك الشبكة.

ثقافة الشباب: خطة مستقبلية: إن الشباب هم ثروة المستقبل، ويمثل افتقادهم للثقافة افتقاداً لكل قيم الولاء والانتماء لروح هذا المجتمع، وهو تهديد مباشر لنشاطه الروحي والأخلاقي. لذلك يجب أن نعد للمستقبل خطة طموحة للاهتمام بثقافة الشباب تكون معالمها الأساسية كما يلي:

- الاقتناع بأهمية تثقيف الشباب والدور المهم الذي يضطلعون به في عملية التنمية؛

- أن يكون هناك نوع من التكامل بين وزارة التربية وأجهزة الثقافة، وكذلك مع كل الجهات التي تشرف على الشباب، بما في ذلك الأندية الرياضية، بحيث توضع خطة متكاملة للقيام بعملية التثقيف في كل هذه الأماكن؛

- أن يتم رسم استراتيجية واضحة المعالم ومحددة بمهمة دفع العملية التثقيفية في مجالات العمل والفكر، وأن تقوم كل جهة بالدور المناط بها؛

- الاستفادة من كل تجارب ثقافة الشباب في الدول الأخرى والانفتاح على كل التجارب العربية والدولية؛

- أن توضع رؤية متقدمة لعملية التثقيف، بحيث يتم تعويد الشباب على معاني الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، لأن هذا هو الأساس لبناء مواطنين صالحين لصنع مستقبل مشترك مع شعوب العالم؛

- الاهتمام بالثقافة العلمية والإدراك أن العلم هو أساس المستقبل، وتوفير كل المعلومات عن الثورات المتلاحقة التي يعيشها العالم، سواء كانت في مجال الطاقة أو الكمبيوتر أو الجينات؛

- الاهتمام بالتراث العربي، واستخراج كل ما فيه من معانٍ إيجابية تدفع الشباب إلى الانطلاق والعمل وتحمّل المسؤولية وترسيخ انتمائهم الثقافي والوطني؛

- الاهتمام بالثقافة الدينية ذات الطابع التنويري وتشجيع حوار أعمق وأشمل للعقيدة الإسلامية. على أن العمل من أجل ثقافة الشباب هو الاستثمار الأمثل والأجدى لبناء المستقبل، وهو التصحيح الوحيد لكل الأخطاء التي وقعت فيها كل الأجيال العربية السابقة.

مراجع البحث

(١) **رؤى مستقبلية** - ميتشيو كاكو - ترجمة د. سعد الدين خرفان. (عدد ٢٧٠) - (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠١).

(٢) **الكويت والتنمية الثقافية** د. سليمان ابراهيم العسكري وأحمد حسن خضر - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - (الكويت: ١٩٩٨).

(٣) بحث «الثقافة في الكويت منذ الغزو - تقييم واستشراف - د. عبد الملك التميمي.

(٤) مقال «الكويت ٢٠٠١: الثقافة العربية وتحديات العولمة» - د. محمد عباس ابراهيم - مجلة **شؤون اجتماعية** - العدد ٦١ - ١٩٩٩م.

(٥) بحث «نحو تفسير تربوي للظاهرة الإبداعية» - د. عبد اللطيف حمود محمد - مجلة **شؤون اجتماعية** - العدد ٦٢ - ١٩٩٩.

(٦) بحث «الجماعة السلفية في الكويت» - د. فلاح عبدالله المديرس - مجلة **شؤون اجتماعية** - العدد ٥٨ - ١٩٩٨.

(٧) مقال «ثورة المعلوماتية - موقعها ودلالاتها» - محمد سيد أحمد - مجلة **العلوم الاجتماعية** - مجلد ٢٦ - العدد ٣ - ١٩٩٨.

أ.د. سامي خصاونة*

ثقافة الشباب ومستقبلها
التجربة الأردنية

سأقدم أولاً ما أقدّر أنه ملخص سريع للخطة الشاملة للثقافة العربية كما أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[1]، والتي يفترض أنها توفر أو تشكل، نظرياً على الأقل، الإطار المرجعي للخطط الثقافية الفرعية في البلدان العربية. وبعدها سأقدم بعض الأفكار والآراء والاستنتاجات التي تقدم أو تشرح معالم أو مكونات أو مرجعيات ثقافة الشباب في الأردن. وفي النهاية سأقدم ملاحظاتي أو تقديراتي بما أقدّر أنه اقتراب أو ابتعاد، قبول أو رفض، من الشباب العربي، ومنه الأردني، لمعالم أو مكونات ثقافية عربية أو أردنية.

خطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

تتحدث الخطة عن البعد الإنساني للثقافة، أي ثقافة، بالإشارة إلى عدد من الخصائص أو القواعد والمرتكزات:

- الثقافة ظاهرة إنسانية؛
- تحدد ذات الإنسان وعلاقاته مع نظرائه ومع الطبيعة وما وراء الطبيعة؛
- قوام الحياة الاجتماعية وظيفة وحركة؛
- عملية إبداعية متجددة؛
- إنجاز تراكمي متنام مستمر تاريخياً.

وفي معرض حديثها (الخطة) عن الهوية الثقافية لكل أمة، تبين أن الهوية تقتضي عدداً من العناصر منها:

* نائب رئيس الجامعة الأردنية لشؤون الكلّيات الإنسانية.

- وجود تراث روحي - مادي يشعر كل فرد أنه جزء منه، وأنه مكون له في الوقت نفسه؛

- انتماء إلى ثقافة معينة يشعر كل فرد بالوجود ضمن إطارها بالتوحد معها وبالمشاركة فيها وبالحرية ضمن أجوائها؛

- وجود شخصية اجتماعية محددة تربط أفراد الأمة بعضهم ببعض في لغة واحدة وعادات وتقاليد متشابهة، وخصائص في العمل والتذوق وفي الإبداع الفكري والفني متماثلة، ومنظومة من القيم الروحية والأخلاقية والجمالية واحدة؛

- الهوية الثقافية ليست مركباً جامداً، بل هي مجموعة من المشاعر والأفعال، ومن السمات التاريخية والأبعاد الفكرية والفنية والروحية؛

- الثقافة العربية واحدة من أعرق ثقافات الدنيا في الزمن، وأوسعها امتداداً في المكان، وأكثرها غنى في العطاء القومي والإنساني على السواء؛

- قامت جذور الثقافة العربية على الإسلام في المنطقة العربية؛

- دور الثقافة العربية في إطار الثقافة العالمية دور إبداع وإضافة وعطاء؛

- للثقافة العربية وظيفة تاريخية أساسية في توحيد الأمة العربية في الوجدان العميق ومنابع الإبداع ومناهج التفكير؛

- الثقافة العربية تراث عريض وحاضر ثقافي أيضاً عريض.

بعد ذلك، تقول الخطة الشاملة للثقافة العربية أن دور الثقافة في حياتنا القومية المعاصرة والمستقبلية يتضمن بالضرورة:

- زرع الثقة والأمل في الجماهير العربية من جديد بعدما أصابها من الهزائم والنكبات والإحباطات؛

- وضع الأسس الفكرية للطفرة الحضارية النوعية التي تحتاجها هذه الأمة في هذا العصر دون التفريط بالقيم الروحية والقومية والإنسانية التي تصوغ ذاتها وهويتها وتغني عطاءها الحضاري؛

- إعادة تأكيد المحاور الأساسية والأهداف الكبرى للأمة العربية التي دار حولها نضال جماهيرها منذ عصر النهضة، وهي:

- الاستقلال والتحرر في مواجهة الهيمنة الأجنبية والاستلاب؛

- الوحدة القومية في مواجهة التجزئة والإقليمية الضيقة؛

- الديموقراطية في مواجهة الاستبداد؛

ـ العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال؛

ـ التنمية الذاتية في مواجهة التخلف أو النمو المشوه؛

ـ الأصالة والاعتزاز بقيمها الأخلاقية والإسلامية في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية؛

ـ الحضور القومي بين الأمم بالإبداع والإنتاج في مواجهة حضارة الاستهلاك والتقليد.

أما عن ميادين العمل في الخطة الثقافية، فتذكر ما يلي:

١ ـ ترسيخ الهوية الحضارية:

أ ـ تمتين الوحدة القومية؛

ب ـ استلهام القيم الروحية؛

ج ـ قراءة جديدة للتراث؛

د ـ اللغة القومية والحفاظ عليها؛

هـ ـ الثقافة ركيزة التنمية؛

و ـ الحرية الثقافية؛

ز ـ التوازن الفكري.

٢ ـ مواكبة ثقافة العصر:

أ ـ الأصالة والمعاصرة؛

ب ـ استيعاب الثورة العلمية والتقنية؛

ج ـ الثقافة للجميع.

٣ ـ الحوار المتكافئ مع الثقافات:

أ ـ الحوار مع الثقافات الأخرى؛

ب ـ التواصل مع الثقافات المعاصرة؛

ج ـ الحوار والتعريب؛

د ـ الأمن الثقافي؛

هـ ـ الغزو الثقافي.

وفي ما يتعلق بأركان النهوض بالخطة، فتتحدث عن دور / أدوار الدولة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والثروة البشرية والتشريعات وأجهزة النشاط الثقافي، والبحوث

والتمويل والآليات الثقافية، وتكامل الثقافة والتربية، وتكامل الثقافة والاتصال والإعلام والعلوم، والصناعات الثقافية. بعد ذلك تنتقل الخطة للحديث عن الثقافة بوصفها تراثاً قومياً، وتركز على المخطوطات والوثائق والآثار والمتاحف والتراث الشعبي وطراز العمارة، وللحديث عن الثقافة بوصفها تعبيراً، وتركز على الأديب والأدب والشعر واللغة والفهم... إلخ.

وفي فصل من فصولها تتحدث الخطة الشاملة عن الثقافة والفئات الاجتماعية المختلفة (الأطفال، الشباب، المعوقين... إلخ).

القيم الثقافية الشبابيّة في الأردن

في ما يتعلق بالقيم الثقافية السائدة بين الشباب في الأردن، أعدّ الدكتور حسين المحادين دراسة عن قيم العمل السائدة بين الشباب استخدم فيها مقياس قيم العمل الذي استند إلى الأبعاد الثمانية التالية(٢):

- الفخر بالعمل؛
- الاندماجية في العمل؛
- أفضلية العمل؛
- القيمة الاقتصادية للعمل؛
- القيمة الاجتماعية؛
- السعي (الحاجة) إلى الترقي؛
- الدافع للإنجاز؛
- الانتماء للعمل.

جاءت العينة ممثلة لمجتمع الدراسة من بادية وريف وحضر. أما متغيراتها فكانت العمر (٥) والجنس (٢) والحالة الزواجية (٣) والمستوى التعليمي (٥) والدخل (٨). أما أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فكانت:

- يوجد تمييز على أساس متغير النوع (ذكر، أنثى) لصالح الذكر في إعطائه فرصة العمل المتاحة، وهي قيمة تقليدية؛

- لا يوجد تقسيم للعمل داخل الأسرة الأردنية عند الشباب، عموماً، مما يعني اقتصار العمل المنزلي على الإناث دون الرجال في المجتمع الأردني، وهي أيضاً قيمة تقليدية قديمة؛

- وجود زيادة في حرية الأبناء لاختيار الأعمال والمهن التي يرغبون في الالتحاق بها، على الرغم من أن البيانات الكيفية المستخلصة من الميدان لا تتفق مع الأرقام الكمية التي أدت إلى هذا

الاستنتاج، وهي قيمة تكرس وتعزز القيم التقليدية في (١) و (٢)؛

- يوجد انحياز لأن يكون المدير رجلاً دون المرأة داخل المجتمع الأردني؛

- هناك تمييز على أساس نوعية المهنة بين الأفراد داخل المجتمع الأردني، مما يعني أن المهنة يمكن أن تعكس نوعاً من التمييز في المكانة الاجتماعية للشباب الأردني؛

- يوجد نظرة سلبية إزاء العمل الحرفي عند الشباب الأردني.

أما سلم قيم العمل عند الشباب الأردني، فهي من الأدنى إلى الأعلى على النحو الآتي: الدافعية، الفخر، الانتماء، الترقي، الاجتماعية والاندماجية، الاقتصادية، الأفضلية، مما يشير إلى أن قيم العمل لدى الشباب الأردني تتصف بالمرونة وإمكانية التطور مع متطلبات العولمة والتحول نحو اقتصاد الخصخصة ومصاحبات العولمة المختلفة.

وفي الوقت الذي تشير فيه نتائج هذه الدراسة إلى واقع ثقافي تقليدي بين الشباب، يتحدث الدكتور صلاح جرار الأمين العام لوزارة الثقافة في الأردن عن واقع الثقافة الشبابية، ويقول[٣]: «إن طوفان المعرفة الذي يجتاح العالم نتيجة التطور السريع والفائق في تكنولوجيا المعلومات والاتصال يلغي الحواجز بين ثقافات العالم. ولم تعد أجهزة الرقابة، مهما بلغ تشددها وديكتاتوريتها، قادرة على منع أي طفل من أن يقبع وراء جهاز حاسوب صغير والاتصال بأي جهة من جهات الأرض والاطلاع على أي معلومة أو ثقافة يريد عبر شبكة «الإنترنت» الدولية. ولم تعد رقابة الإعلاميين أو التربويين أو توجيهاتهم بقادرة على وضع حد لممارسة حرية الفكر والقراءة والاطلاع لأطفالنا وشبابنا. وهذا يؤكد بالتالي على ضرورة لجوء التربويين والإعلاميين والمربين إلى وسائل ومناهج جديدة جداً في التربية والتوجيه دون أن تتعارض هذه المناهج مع الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان».

لقد سعيت في الشهور الأربعة الأخيرة إلى أن أتحادث بطريقة عرضية مع شباب من طلبة المدارس الثانوية والجامعات في الأردن ممن يقعون ضمن الفئة العمرية (١٤-٢٥) للتعرف إلى مدى وعيهم بالخطة الشاملة للثقافة العربية، وبشكل خاص في ما يتعلق بخصائصها وعناصرها وأدوارها وميادينها ومدى مواكباتها لثقافة العصر، وتبين لي ما يلي:

- الغالبية الساحقة جداً من الشباب هي على غير وعي بوجود هذه الخطة، ابتداءً؛

- العدد القليل من الشباب الذين يعرفون عن اهتمام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ليس لديهم الفهم أو الإدراك الواعي والمنظم بما يسمى خصائص أو عناصر أو أدوار أو ميادين الثقافة العربية؛

- ما يقدّر بعض الشباب أنه وعي أو اهتمام ثقافي أو مواكبة لمتغيرات العصر الثقافية قد

وصل إليهم من خلال وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وكان ذلك بجهدهم الشخصي أو بحكم انتماءاتهم الاجتماعية؛

- الغالبية الساحقة جداً من الشباب مترددة ومتسائلة بالنسبة للماضي كإطار مرجعي، وهي أكثر اهتماماً بالحاضر وتطلعاً إلى المستقبل.

دور المؤسسات الثقافية

حول دور المؤسسات الثقافية الرسمية في البناء الثقافي للشباب، يرى هذا القطاع من المواطنين أن دور هذه المؤسسات الوطنية أو القومية، في بناءاتهم وإدراكاتهم الثقافية باهت، وفي أحسن الأحوال في حدوده الدنيا. ويكتب الدكتور ناصر الدين الأسد في أحد مؤلفاته في هذا الشأن(٤)، أن خصائص الثقافة تتمثل في:

- المنهج الذي يضبط مسيرة الثقافة، ويبين عناصرها التي تستمد منها حقيقة وجودها ومقومات شخصيتها؛

- المحتوى الذي يجمع ميادين تعبيرها عن نفسها؛

- الممارسة أو تطبيقات المجتمع والمحتوى على مر العصور.

وإذا ما حاكمنا الوجود الثقافي على الصعيدين الوطني والقومي، فلعلنا سنخلص إلى الاستنتاج أن المنهج الضابط لمسيرة الثقافة عربياً ووطنياً غير معرّف أو محدد المعالم. أما المحتوى، فتجميعه عسير وما يتضح منه لا ينال الإعجاب. أما عن الممارسة والتطبيق، فما نرى لا يتجاوز خلطاً أو مزجاً لا تفسره نظرية في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية.

إن ما أسمعه من الشباب يتردد في قولهم وفعلهم أجد تأطيراً له في ما ورد في كتاب *"From the Extremes"* (العنوان القديم *Culture Revolution*) لمؤلفه *"Eric Hobsbawn"* وذلك كما ذكر في الترجمة العربية المنشورة في مجلة **أدب ونقد**، أيار/مايو ٢٠٠١، أن الجديد في الثقافة الشبابية الجديدة كان ثلاثي الأبعاد(٥):

أولاً، لم تكن مرحلة الشباب تعتبر مرحلة تمهيدية في فترة البلوغ، ولكنها تعتبر، بمعنى ما، مرحلة نهائية للتطور الإنساني الكامل. لقد كانت الحياة تنحدر بوضوح بعد سن الثلاثين مثلاً في ذلك مثل النشاط الرياضي، وهو النشاط الإنساني الذي يبدو خلاله الشباب أكثر البروز، كما أنه يحدد الآن طموحات المزيد من البشر أكثر من أي شيء آخر، وفي أحسن الأحوال يقل الاهتمام به بعد هذه السن؛

ثانياً، البعد الثاني ينبع من البعد الأول: كان الشباب أو أصبح سائداً في اقتصادات السوق المتطورة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه كان يمثل كتلة متمركزة من القوة الشرائية، وجزئياً لأن

كل جيل جديد من الكبار البالغين كان قد تربى باعتباره جزءاً من الثقافة الشبابية الواعية ذاتياً، وحمل علامات هذه الخبرة، ليس أقلها أن سرعة التغير التكنولوجي المؤهلة قد أعطت الشباب أفضلية بالفعل؛

ثالثاً، البعد الثالث في الثقافة الشبابية الجديدة في المجتمعات الحضرية هو تدويلها الذي يعمل إلى درجة مذهلة: ثقافة الجينز، وموسيقى الروك والبوب، واستخدام اللغة الإنكليزية، والفيلم الأميركي، والتحرر الشخصي والاجتماعي، ورفض المنظومات القيمية السائدة أو إخضاعها للتساؤل والطعن، والابتعاد عن ثقافة الكتاب أو المجلة.

لكن السؤال الأهم يبقى: ما عدد هذه الفئة من الشباب التي ترتبط بثقافة العصر، شكلاً ومضموناً؟ ربما لا أجافي الحقيقة إذا قلت إنها فئة صغيرة قد لا تتجاوز ٢٥ في المئة من الشباب الذين يعيشون في المدينة ممن لهم الارتباطات والامتدادات الحضارية والثقافية العالمية المعاصرة التي تأخذهم عقلاً ووجداناً وسلوكاً خارج أسوار الثقافة التقليدية في وطنهم. أما ما تبقى من الشباب، فعلى التباين والتقارب في ما بينهم، وعلى الرغم من اهتماماتهم أو ولاءاتهم الثقافية وانتساباتهم التراثية، فإنهم يعيشون، بشكل أو بآخر، عقلاً ووجداناً وسلوكاً في زمان آخر.

إن أقل ما يقال في التفريق أو التمييز بين الفئتين، إن الخطاب السياسي الاجتماعي - التربوي - الاقتصادي لكل منهما مختلف عن الآخر. وهذا الاختلاف يتزايد، وتتباعد الفئتان في الشكل والمضمون بسرعة مذهلة؛ هناك ثقافتان إحداهما تعرف الاستقرار والارتباط والتمسك، والثانية ترفضها جميعاً، وتسعى إلى المزيد من اللااستقرار واللاارتباط واللاتماسك.

المراجع

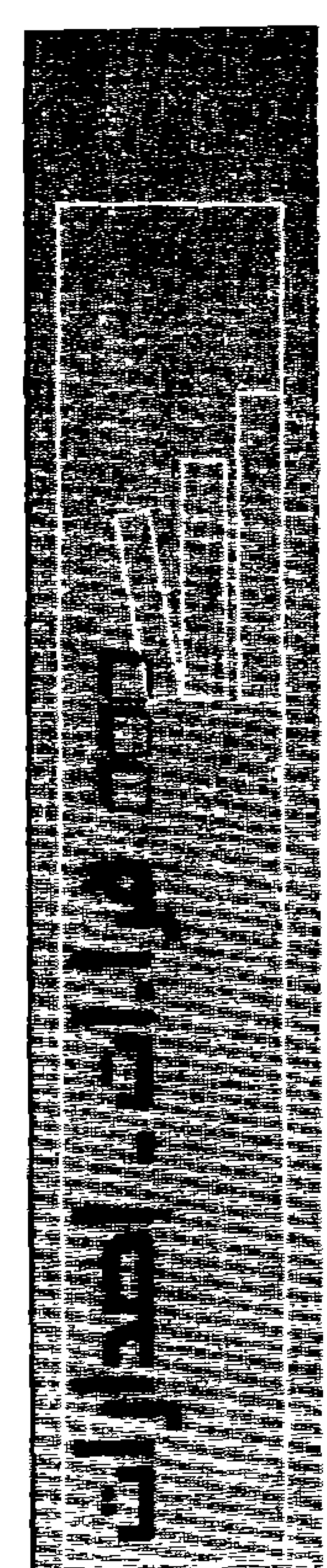
(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الخطة الشاملة للثقافة العربية**، (تونس: ١٩٩٦).

(٢) حسين المحادين، **قيم العمل عند الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية**، سلسلة التثقيف الشبابي (٣٧) تصدرها وزارة الشباب والرياضة في المملكة الأردنية الهاشمية، (عمان: ٢٠٠٠).

(٣) صلاح جرار، **الثقافة والشباب في القرن الحادي والعشرين**، سلسلة التثقيف الشبابي (٣٦) تصدرها وزارة الشباب والرياضة في المملكة الأردنية، (عمان: ٢٠٠٠).

(٤) ناصر الدين الأسد، **نحن والعصر: مفاهيم ومصطلحات إسلامية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧).

(٥) أريك هوبسباوم، الثورة الثقافية الشبابية، ترجمة شهرت العالم، من مجلة **أدب ونقد**، العدد ١٨٩، مايو ٢٠٠١، القاهرة.



- تاريخ السامانيين
- اليمنيون والتشيّع

تاريخ السامانيين

د. جواد هروي
تاريخ السامانيين (العصر الذهبي لإيران بعد الإسلام)
(طهران: مؤسسة أمير كبير، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨١هـ.ش).

ازدادت المطالعات والدراسات المعرفية للعهد الساماني في السنوات العشر الماضية، من جانب المحققين، إثر تأسيس المجمع العلمي للتمدّن الساماني. كما اتسعت دائرة التواصل بين إيران وبين المحققين في المراكز العلمية في آسيا الوسطى، وخاصة في طاجكستان. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت كتب كثيرة ومقالات وتحقيقات متعدّدة حول السامانيّين، منها تحقيق الدكتور جواد هروي الذي بين أيدينا.

قسم المؤلف الكتاب إلى خمسة أقسام متمايزة.

- دورة الحكام المحليين وبداية الاستقرار (٢٠٤ - ٢٦١هـ/ ٨١٩-٨٧٥)؛
- فترة الثبات وبسط السلطة في منطقة ما وراء النهر (٢٦١ - ٣٠١هـ/ ٨٧٥-٩١٤م)؛
- الفترة الذهبية والنهضة الثقافية - عصر نصر الثاني (٣٠١ - ٣٣١هـ/ ٩١٤-٩٤٣م)؛
- الضعف السياسي والعسكري (٣٦٥-٣٩٥هـ/ ٩٤٣-٩٧٦م)؛
- الذوبان والاضمحلال (٣٦٥-٣٩٥هـ/ ٩٧٦-١٠٠٥م).

بناء على ما تقدم، تتألف مباحث الكتاب من خمسة أقسام أصلية، إضافة إلى المقدمة، وبيان بعض المصادر وسلسلة نسب السامانيين.

السامانيون والاستقرار في الشرق

- أعمال السامانيين في بوتقة انتقاد المفكرين القدامى: إن الكاتب، اعتماداً على المستندات التاريخية، سواء كانت نظماً أو نثراً، حقّق من وجهة نظر مؤلفيها، وأورد أبياتاً من شعر الرودكي والعنصري والكسائي المروزي والخاقاني، مؤكداً عدم وجود المدح في شعر هذه الفترة. ثم حقق في ما كتبه المؤرخون والجغرافيون السابقون من وجهة نظرهم في العلاقة مع

العائلة السامانية، وبيّن لماذا كان للكُتّاب العناية الخاصة بهم. والجواب على هذا السؤال - بحسب رأي الدكتور هروي - يعود إلى وفاء السامانيين. فقد ذهب الكاتب في تمجيد السامانيين إلى حد أنه وصف عصرهم بأنه عصر العطشى إلى العلم والمعرفة. ثم استمر في ذكر تحقيقات المعاصرين، مثل الدكتور حميد عنايت، والبروفسور پوپ، وجوئل كرمر، وريتشارد فراي، وبارتُلد، ونعمت أُف. ومن جملة الخصائص المنحصرة في هذا الكتاب، هو اهتمام الكاتب بآراء ووجهات نظر الكتّاب (القدامى والمعاصرين) والتحقيق الدقيق للمراجع الأصلية والفرعية.

خراسان الكبرى هي المجال السياسي للدولة السامانية

يحقق الكاتب في هذا المقال في حدود إيران الكبرى في العهد الساماني، فيقول: «إن خراسان في العهد الساماني، فضلاً عن كونها ميداناً للجدال والحروب، كانت ميداناً لتبادل الأفكار والثقافات والحضارات وتمازجها. وكان أساس السلطة السياسية والعسكرية للسامانيين في حدود خراسان الكبرى، مبنياً على الصلح والهدوء والأمان للحياة الفكرية والثقافية للأمم والأقوام المختلفة. ثم يتابع الدكتور هروي تحقيقه حول المدن المهمة لخراسان، كنيسابور وبلخ وبخارى وسمرقند. ويصف المناسبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل واحدة من هذه المدن بالدولة السامانية، وأثر هذه المناطق في تطوّرات العصر الساماني.

علاقات الدولة السامانية والخلافة العباسية

بناء على ما كتبه الدكتور هروي، فإن ارتباط السامانيين بالدولة العباسية يتّخذ صورتين، إحداهما دينية، والأخرى سياسية. وهذا الارتباط يمكن تمييزه وتقسيمه إلى أربع مراحل مختلفة:

- منذ ابتداء السلطة للإمارة السامانية لغاية مطلع القرن الرابع الهجري؛

- عصر إمارة نصر بن أحمد الساماني والتطوّرات السياسية والعسكرية والفكرية والثقافية في أيامه؛

- منذ بداية حكومة نوح الثاني إلى نهاية خلافة الطايع بالله العباسي (٣٣١ - ٣٨١هـ).

حاول السامانيون كثيراً خلال هذه الدورة - ومدتها خمسون سنة - أن يحافظوا على المودة والصلة بالعباسيين، لكن مساعيهم لم تثمر أبداً، وذلك بسبب الحوادث والوقائع العسكرية والسياسية والمذهبية، بعد استيلاء الديالمة من آل بويه على مدينة بغداد.

- وأخيراً، انتهاء هذه العلاقات منذ أيام خلافة القادر بالله، ومنصور الثاني (٣٨٧هـ) إلى نهاية الدولة السامانية.

أصول ومنشأ آل سامان

يتابع الدكتور هروي في هذا القسم تحقيقه حول نسب وأصل السامانيين. وهو يرى أن العلل التي ردّ بسببها المؤرخون نسبة السامانيين إلى بهرام چوپين، هي الظرف المكاني، والروح الحربية، والوجه الإنساني، وظهور الأصالة. ويبدو أن أحداً من المؤلفين لم يقدّم معلومات دقيقة وموثوقة، وإنما اعتمدوا على الظنّ. ومن الخصائص المتازة لهذا الكتاب أنه ينقل لنا الروايات المختلفة المتعلقة بشخص أو موضوع ما، سواء كانت موافقة أو مخالفة له. أضف إلى أن تحليله لأسباب الوقائع، واستخلاصه للنتائج المنطقية من المباحث المطروحة منسجم بشكل واضح في كتابات الدكتور هروي.

في القسم الثاني من الكتاب ركز المؤلف على شخصية الأمير اسماعيل، وتحدّث عن محاسنه وفضائله وعدالته وبذله وإنصافه ورعايته، فيما تناول القسم الثالث تطوّرات الأحوال السياسية والعسكرية لنصر الثاني. ويتناول الكاتب شيئاً من حياة وخصائص نصر الثاني، معتمداً في ذلك على المراجع من الدرجة الأولى، وبعض التحقيقات. ثم يتناول بالتحقيق بعض الوزراء، أمثال أبو عبدالله محمد بن أحمد چهاني، وأبو الفضل البلعمي، وأبو علي الچهاني، وأبو الطيب المصعبي، وأعمالهم الأساسية ومنجزاتهم. كما أنه أكد على وجود الثورات في تلك الفترة (اسحاق بن أحمد في سمرقند، وحسين بن علي مرورودي، وتمرّد أخوة الأمير نصر و...) وكيفية مواجهة هذه الانتفاضات.

وهكذا فقد قدم لنا صورة واقعية عن العصر الذهبي للسامانيين. وقد سعى الدكتور هروي في تحقيقه لأشعار هذه الفترة، لتبرئة الشعراء من مدح الأمراء السامانيين، وقد ذكر مراراً أن من خصائص شعراء البلاط الساماني عدم المدح. كما أن المؤلف يعتبر فترة الأمير نصر الثاني فترة العصر الذهبي للسامانيين. ومع ذلك، فإنه يعتبر الأمير اسماعيل الباني المؤسس لهذه العظمة العلمية. ويعدّ من جملة علامات العصر الذهبي للسامانيين، أداء الموظفين الكبار، والوزراء ذوي التدبير، والقادة الأوفياء، والوفاق بين الحكومة المركزية والحكام المحليين، والإدارة العلمية المنظمة والممتازة، وبروز الثورة العلمية والثقافية.

مع أن المؤلف حقق في مجالات كثيرة، خاصة التطورات السياسية والعسكرية، إلا أنه لم يبحث في النظام الإداري والمالي والفنون والعلوم وأنواع العملة، وطبقات المجتمع، مما يُعَدّ نقصاً في الكتاب. كما أن بعض مقالاته لا تستند إلى مصدر، فتحتاج إلى إعادة النظر.

أما القسمان الرابع والخامس فيختصان بفترة انهيار وزوال العائلة السامانية. ثم يتناول المؤلف فترة حكم نوح الثاني وعبدالملك الأول ومنصور الأول، وإلى علل ضعف الأمير الساماني في مقابل ثورة أبي علي چهاني، وبداية الصراع العسكري مع الدولة الجديدة من

آل بويه الذين استولوا على بغداد.

وتناول الكاتب في الفصل الثاني الأدلة على أزمات إمارة عبدالملك الأول، واستيلاء العناصر التركية على السلطة، وتبديل الوزراء المتسارع بسبب فقدان الاستقرار السياسي.

وأخيراً، يتناول الكتاب في القسم الأخير البحث في علل سقوط السامانيين، وخاصة في النزاعات بين العناصر العسكرية وهجوم الترك القرخانية، وسقوط بخارى وعائلة سيمجوري، وبروز السلطة الغزنوية في خراسان.

غلا مرضا آذري خاكستر

اليمنيّون والتشيّع

أصغر منتظر القائم

أثر القبائل اليمنية في نصرة أهل البيت (ع) في القرن الهجري الأول

(قم: بوستان كتاب، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ)

كتاب «أثر القبائل اليمنيّة في نصرة أهل البيت» (ع) هو في الأصل رسالة دكتوراه للسيد أصغر منتظر القائم. وهو موضوع جديد جعله محلاً للبحث. فالقبائل اليمنية ذات سلطة ونفوذ كبيرين بالنسبة إلى المجتمع العربي القبلي، وكان لها في الوقائع والأحداث التاريخية الإسلامية أثر مهمّ.

يتناول الكتاب الأثر البارزَ لهذه القبائل في القرن الهجري الأول. وهو يتألف من مقدمة، ثم تعريف ونقد المصادر، ومن سبعة فصول وخاتمة. كما يحوي الكتاب، في قسم الصور، عشرة خرائط تدلّ على المواقع الجغرافية لليمن، والحكومات التاريخية، والقبائل المختلفة، مثل حمير ومذحج وهمدان وخولان والأشاعرة وخثعم وبجيلة والأزد وطيء وكنده. ثم يتناول في فهارس منفصلة الآيات والروايات عن المعصومين، والأديان والمذاهب والأشعار والكتب ووقائع الحروب والأعلام والأماكن وأنساب القبائل والطوائف والأقوام والجماعات، ثم فهرست للمصادر الفارسية والعربية والإنكليزية والفرنسية. وهي مفيدة جداً، وتسهّل عمل المحققين والمراجعين.

قسّم المؤلف باب تعريف ونقد المصادر إلى سبعة أقسام، وابتدأ بالرقوم، ثم بتعريف ونقد كتب الطبقات والمقاتل والفتوح والأنساب وكتب التاريخ العامة والمصادر الجغرافية. ويشير الكاتب إلى ضرورة نقد وتعريف المصادر في التحقيقات التاريخية. ويقول: «إن تعريف المصادر ونقدها من المباحث الأصولية في التحقيقات التاريخية، وهو يساعدنا في معرفة وتقييم المصدر التاريخي وتحليل الموضوع. وهو على كل حال ذو أهمية خاصة».

ففي بحثه عن المصادر يتناول الكاتب الكتب المهمة بالدرجة الأولى وينقدها، مثل **الطبقات الكبرى** لمحمد بن سعد المشهور بكاتب الواقدي؛ **وقعة صفين** لنصر بن مزاحم المنقري التميمي؛ **مقاتل الطالبيين** لعلي بن محمد بن حسين المشهور بأبو الفرج الأصفهاني؛ **فتوح**

البلدان للبلاذري؛ **الفتوح** لابن الأعثم؛ **جمهرة النسب** لهشام بن محمد بن السائب الكلبي؛ **أنساب الأشراف** للبلاذري؛ **تاريخ اليعقوبي** لابن واضح؛ **الأخبار الطوال** للدينوري؛ **تاريخ الرسل والملوك** للإمام الطبري؛ **تاريخ البلدان** لليعقوبي؛ **صفة جزيرة العرب** لأبي محمد حسن أحمد بن يعقوب الهمداني اليمني، وكذلك كتابان مهمّان، استطاع الكاتب بهمته وسعيه أن يحصل عليهما من خارج البلاد، واستفاد منهما، **صفة جزيرة العرب**، و**الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير**، والذي يشتمل على عشر كتب. وكلا الكتابين من تأليف أبو محمد حسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني. وفي الواقع كانا مفيدين جداً للمؤلف في تأليف كتابه.

الفصل الأول من الكتاب «اليمن على امتداد التاريخ قبل الإسلام» يتضمن مطالب مفيدة وممتعة، منها معنى كلمة اليمن، والجغرافيا الطبيعية والإنسانية لليمن، ونهوض الساميين، والمعينيّان وقتبان، وأوسان، ودولة سبأ، ومكربيان (معديكرب). وتطرق الكاتب إلى الأوضاع السياسية في أيام ذونواس، وعن الأوضاع اليمنية في القرن السابق لظهور الإسلام، وعن الإيرانيين في اليمن، وهو من جملة المطالب المهمّة والمفيدة في الفصل الأول. ويشير الكاتب إلى أن اليمن من يمنات، وقد وردت في بعض الرّقم التي تعود إلى ما بعد الميلاد. ثم يضيف بأن حكومة (معين) هي أقدم مملكة في جزيرة العرب، وقد وصل إلينا أخبارها من الأحجار المكتوبة بالخط المسند. ثم يشير في بحثه عن الإيرانيين واليمن إلى النفوذ الإيراني في أواخر العصر الساماني، ودلائل هذا النفوذ والسلطة، ويعدد الأسباب. ثم يكتب «بعدما تسلّط الفرس على اليمن، أصبحت بلاد اليمن محافظة إيرانية تدار مباشرة من عاصمة الفرس المدائن (تيزفون) في العراق». فقد تكاثر ا لإيرانيون في اليمن يوماً بعد يوم، وصار أحفادهم وما تناسل منهم يعرفون بالأبناء، وبرزت منهم عائلات ذات امتيازات طبقية، مثل عائلات باذان، وسردويه، ومهرويه، وزنجويه، وبردويه، وجندويه، وبوذرجه؛ هذه العائلات كانت تحكم في اليمن منذ عام ٥٧٥ م كأسياد، ثم تناقصت أهميتها وسلطتها تدريجاً، وانحرصت في مدن صنعاء وعدن وأطرافها.

في الفصل الثاني تناول الكاتب «القبائل اليمنية» وتاريخ تشكل هذه القبائل، وكيفية إسلامها، مثل حمير ومذحج وهمدان وخولان والأشعريين وخثعم وبجيلة والأزد وغامد وخزاعة والأوس والخزرج وطيء وكنده. وقد انقسمت هذه القبائل أحياناً إلى شعب أشار إليها المؤلف، مثل سعد العشيرة ومراد وبنو الحارث بن كعب والنخع وصدّاء والرهاء وجنب وعنس، وهي من جملة فروع قبيلة مذحج. وفي هذا الفصل يطلعنا المؤلف على معلومات لطيفة. فمثلاً يقول في باب قبيلة همدان «حينما ظهر الإسلام كانت همدان من القبائل القوية والمتحدة مع أبناء الفرس. وكانت في فترة الحكم الإسلامي من أهمّ القوى الأساسية وصاحبة نفوذ في اليمن، بحيث حكمت من ٤٩٢ هـ إلى ٥٦٩ هـ، إلى أن أطاح بهم الآيبيون. واليوم لا تزال

همدان ـ كما كانت سابقاً ـ قوية وذات سلطة، ومنها رئيس الجمهورية الحالي المنسوب إلى فرع (سخان) المتفرعة أصلاً من (حاشد). وقد كان دخول همدان في الإسلام بناء على قبولهم دعوة الإمام علي (ع) كما ذكر ذلك الطبري، حينما أورد رسالة على لسان الإمام علي (ع) إلى النبي (ص) وأخبره بإسلام همدان، فسجد شكراً ثم قال: «سلام على همدان، سلام على همدان». وبعد ذلك أخذ الناس في اليمن يدخلون في الإسلام.

وفي الفصل الثالث يتناول المؤلف كيفية ظهور التشيع وأثر الأصحاب اليمنيين في ذلك. ويوضح الكاتب في هذا الفصل المعنى الاصطلاحي للتشيّع والخلفية لظهوره العملي، وأثر الأنصار والمهاجرين. ثم يذكر أثر الأصحاب اليمنيين في تشكيل التشيّع، وأيضاً يشير لوجود الإمام علي (ع) بين اليمنيين.

وعلى الرغم من سعي بعض المستشرقين إلى نسبة التشيع لبعض الأقوام والقبائل، فإن الكاتب يوضح بأن بذرة التشيع الأولى نشأت بين كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار الذين كانوا يعتقدون بخلافة علي ظاهراً وباطناً. ومن بين هؤلاء الأكابر المعروفين عمّار بن ياسر، والمقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي. ويضيف الكاتب أن الشيعة الأوائل كانوا من كبار أصحاب رسول الله (ص) من الذين بايعوا بيعة العقبة الثانية أو شاركوا في غزوة بدر وبقية الغزوات، وكانت لهم أعمال عظيمة زادت في تعميق جذور الإسلام وترسيخ بنيانه.

وفي الفصل الرابع يتناول المؤلف بالبحث أثر القبائل اليمنية في الحروب والفتوحات الإسلامية. وهنا يقسم الكاتب المعارضين إلى خمسة أقسام.

- المتنبئون؛
- مانعو الزكاة؛
- الفرق التي رفضت الاعتراف بالخليفة الأول، واعتبرت أن الحكم هو لأهل البيت؛
- أفراد رأوا في أبي بكر ضعفاً وعجزاً عن إقامة شأن الحكومة؛
- فرق رفضت الإيمان، وأرادت أن يكون لها نبيّ من قبيلتها.

وبعد هذا التقسيم يتناول المؤلف بالبحث الأنبياء الكذابين، وهم الأسود العنسي، وطلحة بن خويلد، ومسيلمة بن حبيب. وقد كان لهم أثر في نشر الفوضى والاضطراب في المجتمع الإسلامي. ثم يخوض الكاتب في مبحث مستقل عن الردة في القبائل اليمنية، والتأثير القوي لقبائل كندة وهمدان وخولان وبنو فهد في حوادث الردة. فقد ارتدّ معظم هذه القبائل في عهد أبي بكر، ورفعوا راية العصيان. وقد عاد بعض هؤلاء ودخلوا في الدين مجدداً متأثرين

بنصائح بعض الأكابر أو خاضعين لحدّ السيف. ثم يشير الباحث في هذا الفصل إلى أثر القبائل اليمنية في الفتوح الإسلامية، ومن جملتها فتوح إيران وبلاد الشام، ثم يذكر أسماء القادة اليمنيين المسلمين في حروب القادسية وجلولاء وفتح الفتوح ومعركة اليرموك وفتح دمشق و... إلى أن يذكر في آخر هذا البحث نشوء مدينة الكوفة وأهمية وجود اليمنيين فيها.

ثم في الفصل الخامس، يناقش الكاتب أثر القبائل اليمنية في القيام ضد عثمان. وفي هذا الفصل يتناول خلفية أسباب معارضة اليمنيين كرم عثمان، والكوفة كمعسكر المعارضين لعثمان، ثم حادثة قتل عثمان. وفي الفصل السادس، يتناول أوضاع اليمنيين في أيام خلافة علي (ع) وبداية ظهور التشيّع. وفي هذا الفصل، يذكر المؤلف معلومات كثيرة ومفيدة، مقرونة بجداول تظهر أثر اليمنيين مع باقي القبائل في عهد الإمام علي (ع)، وخاصة في حروب الجمل وصفين والنهروان. ومنذ بداية خلافة الإمام علي (ع)، وفي يوم بيعته، كان لليمنيين مواقف قوية مؤثّرة. وصحيح أيضاً أن للأقوام الآخرين من غير اليمنيين دوراً فاعلاً في ذلك.

وبناء لما ذكره المؤلف، فإن جميع عائلات بني هاشم وعموم المهاجرين والأنصار وبقية الناس الذي وجدوا في المدينة قد شاركوا في هذه البيعة، التي كان عدد اليمنيين فيها أربعين رجلاً، بينما بلغ عدد النزاريين (القرشين) سبعة عشر رجلاً «هذا الرقم يوضح كيف أن اليمنيين، بسبب كونهم ناقمين على عثمان لما رأوا من محاباة وضرب وشتم بعض الناس، كانوا ميّالين إلى بيعة علي (ع) بحيث نهض بعضهم وتكلموا عن فضائل علي (ع) «لقد بلغ السرور لدى اليمنيين في اليمن أن أرسلوا إلى علي (ع) وفداً من أكابرهم إلى المدينة ليبايعوه».

ويظهر من الجداول التي أعدها المؤلف عن عمّال الإمام علي (ع) من اليمنيين، أسماء سبعة وثلاثين رجلاً أرسلهم الإمام علي (ع) إلى الأقاليم المختلفة في المجتمع الإسلامي، وقد توزعوا ما بين إيران والعراق والجزيرة العربية وبلاد الشام، مما يدل على سلطتهم التي تزيد كثيراً عن نسبة الوجود العدناني (القيسي). ففي معركة الجمل وصفين والنهروان، يظهر الأثر البارز لليمنيين، بحيث إن من بين خمسة وثلاثين قائداً من قادة الإمام علي (ع) في حرب الجمل، نجد بينهم ثلاثة عشر قائداً يمنياً والباقون نزاريون -أي: عدنانيون. أما في معركة صفين، فنعثر على ثلاثة عشر نفر من أصل يمني، وثمانية عشر نفر من أصل نزاري. بينما في الجهة المقابلة للإمام علي (ع)، نجد في جيش معاوية سبعة وعشرين قائداً، منهم ستة عشر قائداً يمنياً، وأحد عشر قائداً نزارياً، مما يدل على الوجود الفاعل لليمنية في جيش معاوية أيضاً. ومما يفتخر به اليمنيون، وخاصة الهمدانيون، أنهم في حرب صفين قاموا بحملة واسعة بقيادة مالك الأشتر النخعي على جيش الخصم «ثمان مئة نفر كانوا من شباب همدان رافقوا مالكاً في حملته، وثبتوا في المعركة حتى قُتل منهم مئة وثمانون نفراً». ومما يفتخر به اليمنيون أيضاً في معركة صفين، شهادة عمار بن ياسر وبعض الأصحاب اليمنيين. وفي هذه الحالة، يُعَدّ

استشهاد عمار دليلاً على كون أمير المؤمنين علي (ع) إمام الفئة العادلة في مقابل معاوية إمام الفئة الباغية.

ومن الموضوعات المهمة للمؤلف في هذا الفصل تحقيقه حول تأثير أشراف اليمن في إضعاف موقع الإمام علي (ع)، خاصة بعد شهادة عمار وخزيمة بن ثابت وعبدالله بن بديل الخزاعي وأبو الهيثم بن التيهان. كما تناول بطولة أكابر الشيعة اليمنية وتضحياتهم، ومنهم قبيلة همدان؛ نساء الشيعة من اليمنية؛ حكم اليمنية في حادثة الحكمين؛ موقع اليمنية في قيادة الخوارج؛ أثر القبائل اليمنية في غارات وتشكل آخر جيش في حرب النهروان.

أما الفصل السابع، «اليمنيون والتشيّع في السنوات (٤٠ إلى ٦٧هـ)» فيتناول فيه وقائع مهمة، مثل فترة إمامة الإمام الحسن (ع) وصلحه مع معاوية، ثم ثورة حجر بن عدي، وثورة الإمام الحسين (ع)، وثورة عبدالله بن عفيف الأزدي، وثورة التوابين، وحركة المختار التي كان لها في تاريخ الإسلام أثر مهم. كما أن فترة إمامة الحسن بن علي (ع) وصلحه مع معاوية هي من الحوادث المهمّة في تاريخ الإسلام، ولا تزال جديرة بالبحث والتحقيق.

وتناول المؤلف هذه الحوادث في الفترات الحساسة، معتمداً على أثر اليمنيين، كما عرض نكات لطيفة، وكيف أن خلافة الحسن بن علي (ع) في الكوفة كانت متفقة مع رضا الناس في البصرة واليمن وأهل الحجاز الذين تابعوا جارية بن قدامة النائب عن الإمام الحسن بن علي (ع). وقد كانت هذه البيعة بالنسبة لمعاوية بمثابة إنذار كبير، لذا سعى لإيجاد الفتنة ضد الحسن بن علي (ع) وأخذ يراسل القبائل في البصرة لإضعاف أمره، فقاومه الإمام الحسن بن علي (ع) وقبض على جاسوسه وأمر بقتله، كما أمر بالقبض على جاسوس معاوية في البصرة وقتله. وقد دعا الإمام الحسن الجيش إلى النفير، وكانوا من قبائل مختلفة، واستعدّوا للحرب ضدّ أهل الشام، «وكان عديّ بن حاتم من أشراف وكبار الشيعة اليمانية أول الرجال حضوراً إلى المعسكر، ولقد لحق به ألف فارس من رجال طيء».

أما الكوفيّون، فلم يكونوا ميالين لمواجهة جيش معاوية، وذلك على خلاف اليمنيين. ثم يقول المؤلف: «وعلى الرغم من تقاعس الكوفيين، فقد نهض أربعة رجال، اثنان منهم من وجهاء الشيعة اليمانية، وآخران من القيسية، فجهّزوا جيشاً يبلغ تعداده أربعين ألف رجل من أهالي الكوفة، ووصلوا إلى المعسكر». ومع هذا، وبسبب الضعف المعنوي والتشتت الفكري لدى بعض الأفراد، لم تنشب الحرب، وكانت النتيجة إقرار الصلح ضمن شروط خاصة، حفظاً للمجتمع الإسلامي أن تُراق دماء المسلمين. ويشير المؤلف إلى بعض أهم العلل الأصلية لعقد الصلح بين الإمام الحسن (ع) ومعاوية، فيقول: «تشتّت الجيش وتنوعه، والميل للدنيا، والضعف العام لدى أهل الكوفة في أمر الحرب، وحفظ دماء المسلمين، والإبقاء على التشيّع، واستسلام عبيد الله بن العباس لجيش معاوية، ثم الهجوم على الإمام الحسن (ع) وإصابته

بجراح قوية. وفوق كل ذلك معارضة أشراف القبائل».

في الواقع، ثمة أفراد من أنصار الإمام (ع) قد اعترضوا على الصلح، من بينهم حجر بن عديّ الذي أشار إليه المؤلف. ويقول الدنيوري في **الأخبار الطوال**: «يقولون إن أول شخص قابل الإمام واعترض على ما حصل ودعاه للعودة إلى الحرب كان حجر بن عديّ. وأجاب الإمام حجراً فقال: لقد رأيت ميل الناس إلى الصلح وكراهتهم للحرب، ولا أريد أن أدعوهم إلى أمر يكرهونه، لذلك وافقت على الصلح لكي أحفظ شيعتي من القتل». ثم يتابع المؤلف في هذا الفصل، ويذكر ثورة الشيعة في الكوفة بقيادة حجر بن عدي، وأثر أشراف اليمن في إجهاض هذه الثورة، ويوضح ذلك.

وفي الفصل السابع يتعرض المؤلف لثورة الإمام الحسين (ع) وأثر قبائل الكوفة واليمانية في ابتداء الأمر. ويقول المؤلف: «بناء على المصادر التي بين أيدينا، فقد كان أنصار الإمام الحسين (ع) يتألفون من اثنين وخمسين رجلاً، منهم أربعة وثلاثون رجلاً من اليمانية، وثمانية عشر رجلاً من النزاريين». ثم يكتب: «لقد كان شهداء واقعة كربلاء يتألفون من كلا الفريقين. فبعضهم يمانية وبعضهم نزارية، أي أنّ عددهم عشرون رجلاً من بني هاشم، أي ما نسبته ٢٨ في المئة. وثمانية عشر رجلاً نزارياً، أي ما نسبته ٢٥ في المئة، وأربعة وثلاثون رجلاً من اليمانية، أي ما نسبته ٤٧ في المئة». وهؤلاء الشهداء اليمانية ينتسبون إلى مختلف قبائل اليمن. ثم يتابع الكاتب البحث في تأثير ثورة الإمام الحسين (ع) في اليمنيين والكوفيين، وعن ثورة التوابين وثورة المختار بتفصيل تام.

كشواد سياهپور

المجلس السادس: المخاوف والآمال مقالات حول الأوضاع السياسية والاقتصادية في إيران المعاصرة.

ناصر كاتوزيان وآخرون. جمع سعيد مدني
(تهران: نشر مؤسسة رسا، ١٣٨٠ هـ.ش) ٢٥٤صفحة.

هذا الكتاب هو مجموع مقالات لعدد من المفكرين السياسيين والحقوقيين والاقتصاديين.

كتب مقدمة الكتاب المهندس عزت الله سحابي تحت عنوان «الرسالة التاريخية للمجلس السادس»، ويشير أولاً إلى إجراء الانتخابات للمجلس السادس وما تضمنته افتتاحيات المطبوعات ومرشحي جبهة الثاني من خرداد من وعود كثيرة، وكذلك عامة الناس والناشطين في مجال السياسة من الإصلاحيين، فقد تخيلوا آمالاً كثيرة وعلقوها على نتائج الانتخابات، ولكنها كانت خيالاً بعيداً عن الواقع ولم يتحقق منها شيء.

والمهندس سحابي يرى لذلك عدداً من الأسباب من جملتها:

- عدم تغيير جدي في بناء السلطة السياسية الممسكة بزمام الأمور على الرغم من نجاح طلاب الإصلاح في انتخابات المجلس؛
- كون معظم النواب الجدد شباباً بلا تجربة سابقة، ولا خبرة سياسية حزبية؛
- المعارضة الحادة للجناح اليميني لأي حركة في المجلس لتحقيق الأهداف الموعودة من جانب جبهة الثاني من خرداد.

والكاتب، نظراً لهذه الأسباب، يرى أن من الواجب أولاً، قبل الشروع في تنفيذ الإصلاحات السياسية أو الاقتصادية، إحراز وترسيخ المكانة القانونية والاحترام لجمهورية النظام.

أما سعيد مدني، فيتناول في مقدمته خصوصيات النواب في الدورات الخمس السابقة لمجلس الشورى الإسلامي، والتغيرات الحاصلة في خصائص نواب المجلس السادس، وهو يعدد التحديات الأساسية التي واجهت المجلس على هذا النحو:

- تحدي معارضي الإصلاح؛
- تحدي الحكومة؛
- تحدي الشعب؛
- غموض في المواضيع الاقتصادية لطلاب الإصلاح.

وهو يرى أن مجال المسائل المطروحة حالياً أوسع بكثير وأعمق من أن يتمكن حزب واحد أو نهج سياسي ما أن يستوعبها. ومن هنا،لا بد من التنظيم التجريبي والعلمي، مع الاعتقاد الراسخ بتقدم العقل الجماعي، وضرورة الإدراك الواقعي للمسائل التي تواجه البلاد، وحينئذ يمكن تدوين القوانين والبرامج من أجل حل المعضلات.

وفي مقالة «مرض السياسة وطريق علاجها» يرى كمال أطهاري أن الأجنحة السياسية في إيران اليوم قد أصيب كل منها بمرض السياسة، وهو يرسم ميدان السياسة الإيرانية هكذا: الحصريون (انحصار طالبان) من دون خطة ودون الاعتراف بالعالم الجديد يسعون للوصول إلى السلطة لكي يسيطر تفكيرهم والاقتصاد المنسوخ عن المجتمع، وأولئك يظنون أنهم باستيلائهم على السلطة وبمداخيل النفط يستطيعون أن يواجهوا التاريخ. وهناك طلاب الإصلاح الذي يسعون للتجديد ولكن من دون برنامج محدد، وبدلاً من

أن يقدموا البديل لتحقيق طموحات الناس، يظنون أنه يكفي إزاحة الطرف الآخر والإمساك بزمام السلطة.

ويرى الكاتب أن طريق تحصيل البرنامج الاجتماعي للإصلاح هو على النحو الآتي:

-العودة إلى الشفافيةفي طرح المسائل التي تخص الناس؛

- تقوية البنية التحتية للمجتمع المدني؛

- الابتعاد عن التسرع في سن القوانين، خاصة في الميدان الاقتصادي؛

- تأكيد سريان قواعد السوق والمنافسة في المؤسسات الاقتصادية، وعدم التسرع في الخصخصة، والتدقيق في بعض الإصلاحات المطلوبة حتى لا تكون ناقضة للقانون الأساسي الذي هو بمثابة ميثاق وطني.

أما الدكتور جمشيد بزويان، رجل الاقتصاد، فيرى أنه يجب أن تكون الآراء المعروضة والاقتراحات في المسائل الملحة في غاية الشفافية، والتركيز على المسائل الاقتصادية الكبرى من وجهة النظر الوطنية، ثم في المرحلة التالية، أن يكون الاهتمام الخاص بإجراء نظام جامع للتأمين الاجتماعي، ونظام ضرائبي دقيق، وتغييرات جوهرية في النظام المصرفي، والالتفات إلى الموزانة السنوية.

وفي مقالة الدكتور حبيب الله بيمان «مسؤوليات وأولويات المجلس السادس» يرى الكاتب من خلال تعداد الخصوصيات والشرائط السياسية، وحركة الهجرة الاجتماعية، أن يُعمل على ترسيخ الأمن، والثبات السياسي، وحكم القانون، وإزالة التمييز والتفرقة على أنواعها، وتهيئة الفرص، ومشاركة الشعب في تسيير دفة أمور البلاد.

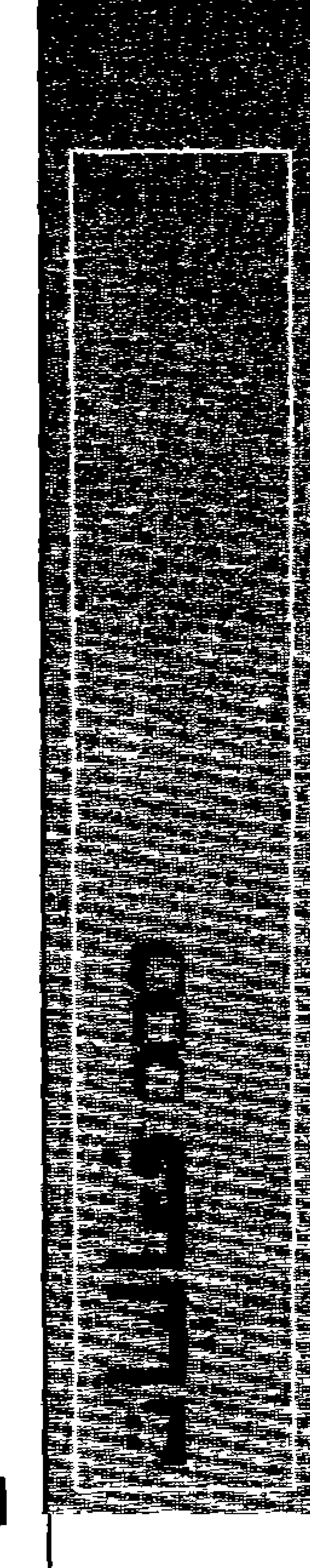
أما الدكتور غلا معباس توسّلي، فيرى، أيضاً من زاوية المعرفة الاجتماعية ضمن الاهتمام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، أن على المجلس إعادة الثقة والهدوء الفكري والروحي للمجتمع، وخاصة بالنسبة للشباب، ذلك أنه إذا لم توجد الثقة والهدوء، فلن يكون من اليسير أن يشارك الناس في تحمل المسؤولية.

تطرق كل من الدكتور رحيم رحيم زاده أسكوبي والدكتور فريبرز رئيس دانا، وكلاهما من رجال الاقتصاد، إلى تدوين استراتيجية التوسع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإزالة الموانع الحائلة دون ذلك.

أما الدكتور علي الرشيدي، فأشار إلى مسؤولية المجلس السادس في مجال الاقتصاد والمجتمع الإيراني، ويقول «إن الجهود يجب أن تبذل لتحقيق أهداف من قبيل خفض أسعار السلع، سواء كانت مستوردة أو من إنتاج محلي، وتشجيع رؤوس الأموال في الداخل، واستدراج الرساميل من الخارج، وخفض قيمة الفوائد، ومحاربة الربا، وتثبيت سعر صرف الريال الإيراني، والحفاظ على قيمة النقد الوطني، واستعادة الأدمغة الإيرانية المهاجرة، والسعي لحل مشكلة الأموال المصادرة، ومجابهة التسلط على السوق التجارية، واستقرار النظام التنافسي، وإزالة الاحتكار.

ومن بين المقالات الجديرة بالاهتمام في هذه المجموعة مقالتان لا تتعلقان بالمسائل الاقتصادية، أولاهما بنية النظام الحقوقي في المجلس السادس بقلم الدكتور ناصر كاتوزيان، وثانيهما «مديرية التوسعة الوطنية» بقلم الدكتور بايزيد مردوخي.

تجدر الإشارة إلى أنه كان مقرراً نشر هذه المقالات في مجلة «إيران فردا» (مهرماه ٧٩) خريف ١٩٩٨م، لكنها لم تُنشر في حينه بسبب تعطيل المجلة المذكورة، فجمعت المقالات في الكتاب الذي بين أيدينا.



حال الرياضة في إيران: لقاء مع بطل المصارعة رسول خادم

حاوره: كيهان برزگـر

حال الرياضة في إيران لقاء مع بطل المصارعة رسول خادم

يُعد المصارع الإيراني المعروف رسول خادم من أبرز المصارعين الإيرانيين في الوزن الثقيل، ويمارس المصارعة منذ ١٨ عاماً، وقد حاز في هذه الفترة ـ ولا سيّما في الأعوام الأخيرة ـ أوسمة وميداليات عالمية، أعادت الاعتبار لبلدنا في هذا المجال. كما يُعد رسول خادم ـ اليوم ـ من المصارعين الدوليين البارزين لما يحمله من خبرة في فن المصارعة. وهو يواصل حالياً دراسته الجامعية لنيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية. وينوي رسول خادم حالياً ـ حيث أوقف نشاطاته ولقاءاته البطولية في فن المصارعة ـ إنشاء موسسة ثقافة فنية باسم خدّام الإمام علي بن أبي طالب (ع).

■ **السيد رسول خادم هل لكم أن تحدثونا عن المفاهيم والقيم المتعلقة بتربية الرياضيين، وخصوصاً المصارعين؟**

□ تمتد جذور هذه المفاهيم إلى العهود الإيرانية القديمة. إذ كانت الرياضة وتقوية القدرات الجسمية والروحية تحظى بأهمية خاصة، بناءً على القيم التقليدية للشعب، وتأثير الديانة الزرادشتية في ترسيخ هذه القيم، بما لها من تأثير مباشر في تحديد الموقع السياسي والاجتماعي في الحروب والمعارك التي كانت تحصل في تلك العهود، وكانت تمثل نمطاً تربوياً يحظى بالاهتمام. وكان التعليم التربوي في تلك العهود يؤكد على نشر هذا النمط من الفكر والسلوك. ففي تلك العهود، كان الذين يتمتعون بقدرات جسدية وقتالية، فضلاً عن خصال إنسانية حميدة، كالعدالة والشجاعة والتضحية والإيمان والقيم النبيلة، يحتلون مكانة سامية وموقعاً سياسياً واجتماعياً رفيعاً، ويشغلون مراكز القيادة في الجيش الإيراني. لذا كان حمل لقب مصارع والانتماء لسلك المصارعين الأبطال يعتبر أمنية لكل مواطن إيراني، لأن هذه الدرجة تمنحه اعتباراً متميزاً في علاقاته الاجتماعية والسياسية.

حافظت رياضة المصارعة على موقعها السياسي والاجتماعي ـ إلى حد ما ـ حتى أوائل العهد

القاجاري، على الرغم مما واجهته من تحديات ومصاعب. وقد اتجهت هذه الرياضة منذ العهد القاجاري نحو الضمور في أوساط المجتمع الإيراني. ويمكن اعتبار أن التغيرات والتحولات العالمية في المجالات المختلفة، وتوّغل القوى الاستعمارية ورؤيتها الجديدة إلى إيران، ورغبتها في الاستفادة من الأحداث الداخلية لفرض هيمنتها الكاملة عليها، ومحاولات الحكومة المحلية الرامية إلى إضعاف الجانب البطولي في المجتمع الإيراني، وحصر هذه الصفة في الجانب الرياضي فقط، أدت إلى تغيير المسار الإيماني لدى المصارعين، وحلّت محله مجموعة من التقنيات والتكتيكات، مما أثّر سلباً على طموح المصارعين وطريقة إعدادهم.

■ **نرجو أن تحدثنا عن المؤسسات الرياضية وإمكانية الاستفادة منها، سواء قبل الثورة الإسلامية أو بعدها؟**

□ بلغت الاستفادة من المفاهيم الرياضية في طريقة إعداد الرياضيين الأبطال ذروتها خلال العهد البهلوي. وقد تحولت هذه المفاهيم إلى أداة سياسية وثقافية في خدمة النظام الحاكم. أمّا بعد الثورة الإسلامية، فلم نشهد تحولاً هيكلياً وأساسياً في رياضة البلاد. والأهم من ذلك أن المؤسسات الرياضية في العهد السابق كانت في خدمة الحكومة وأهدافها، لكنها ليست حالياً في خدمة النظام الإسلامي، حتى أنها فقدت موقعها على صعيد الخبرة والتطبيق، نتيجة للصراعات بين الأجنحة السياسية، وباتت مكاسب مثل هذه المؤسسات نتيجة لاجتهاد الأفراد الذين يشرفون على إدارتها من دون الأخذ في الاعتبار الجانب الاختصاصي في الحقل الرياضي، مما أدى إلى الشعور بالملل والتذمر من الشعارات والسياسات المتبعة في المؤسسات الرياضية، لأن هناك محاولات لنشر مفاهيم وثقافات حول الرياضة هي عكس الشعارات الثقافية السائدة. وعليه، فإن النتيجة التي يمكن استخلاصها من ذلك هي أنّ المكاسب التي حققتها المؤسسات الرياضية لم تكن ترتكز على حركة منظمة من جانب النظام، بل على أساس الدافع الذاتي والتوق الرياضي لدى أفراد المجتمع. وعلى الرغم من الإنجازات الكثيرة التي تحققت في الحقل الرياضي، فإنّ الرياضة تسير في اتجاه بعيد جداً عن المكانة اللائقة بها في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد يؤدي ذلك إلى نشوء مضاعفات سلبية في المستقبل، ويساعد على بروز أزمات نفسية وسلوكية وثقافية لدى جيل الشباب في المجتمع الإيراني.

■ **هل يمكن أن تحدثنا عن التأثيرات الإيجابية للرياضة، سواء في الجانب الفردي أو في الجانب الاجتماعي؟ وما هو دورها في تقوية الانتماء الوطني وإرساء الوحدة الوطنية؟**

□ للرياضة تأثيرات إيجابية كثيرة، سواء على صعيد المجتمع أو الفرد. ففي ما يتعلق بالجانب الفردي، تترك الرياضة أثرها الكبير في إيجاد الثقة بالنفس والنشاط البدني

والسلامة الجسدية والقوة النفسية، وإمكانية تصعيد التركيز الفكري والتخفيف من الآلام والأمراض المختلفة، وملء أوقات الفراغ، وإمكانية إيجاد البرامج الصحيحة وإزالة حالات التوتر. أما من الناحية الاجتماعية، فإن الرياضة لها تأثير في رفع فاعلية المجتمع وإيجاد الاستقرار الاجتماعي والنشاط العام وسلامة المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى خفض المبالغ التي تُصرف على الشؤون العلاجية والدوائية، وكذلك دورها في إيجاد الوفاق الوطني والوحدة الوطنية، وتقديم أنماط سلوكية وطنية ودينية مناسبة ورفع معنويات الاعتداد بالنفس والاقتدار الوطني، والاعتزاز بالهوية الوطنية والحفاظ عليها، وذلك بالاعتماد على تاريخ الرياضة في إيران والأسس الثقافية والإنسانية التي تحملها، والشخصية المتميزة للرياضي الإيراني وسجاياه الرفيعة. فإذا ما احتلت الرياضة في إيران الموقع الجدير بها، عندئذ تستطيع أن تؤدي دورها في صنع الثقافة، وهذا بدوره يؤدي إلى إزالة الأزمات المختلفة المتعلقة بالانتماء والشخصية في المجتمع. كما تسهم الفعاليات الرياضية - على الصعيد العام - في دفع أفكار المجتمع والتطلعات الفردية في المجتمع نحو الاتجاه الذي يحقق الوحدة باتجاهاتها المتعددة.

■ نشاهد اليوم أنّ بعض الأجنحة السياسية داخل المجتمع الإيراني تحاول استغلال نجوم الرياضة لكسب أصوات الشاب الإيراني لتحقيق ضمان مآربها في فوزها في الانتخابات... فما هي وجهة نظركم حول هذه الممارسة؟ وهل شاركتم في مثل هذه الفعاليات؟

□إنّ المشكلة الأساسية للرياضة في إيران تتمثل في تهميش موقعها الريادي في البلاد. لذا يجب أن تحظى الرياضة - كما في بلدان العالم - بدعم واضح لبناء هيكليتها التنظيمية باعتبارها أداة لتحقيق الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. وإنّ ما يؤسف له هو أن تستغل المجموعات والأجنحة السياسية الجانب الرياضي والرياضيين - نظراً لما تحتله الرياضة من مكانة خاصة لدى الرأي العام - لتحقيق أغراضها الخاصة. ولكن يجب التذكير بنقطة مهمة، وهي أنّ استغلال النجوم الرياضيين لا يُشكّل دليلاً على عدم انتماء هؤلاء للحركات السياسية، لأن الوجه البطولي الناصع في التاريخ السياسي والاجتماعي الإيراني هو دليل على وجود ارتباط وثيق بين النجوم الرياضيين والقضايا السياسية والاجتماعية. ومن المؤكد أن الرياضي يحظى - بناءً على المفهوم السائد في الثقافة الإيرانية - بشخصية متعددة الجوانب. فهو يشعر بالمسؤولية تجاه كل قضايا مجتمعه. وهذا التقويم للرياضي يتعارض تماماً مع وجهة النظر الغربية تجاه الرياضي البطل الذي يقتصر اهتمامه وتفكيره على المبادئ التكتيكية والتقنية للرياضة، وهذا لا يعني عدم اهتمامنا بالرياضي الذي يتصف بهذه الصفات.

إنني أؤمن - من خلال رياضة المصارعة - أنّ الرياضي الإيراني يشكّل الأداة والوسيلة المفضلة نحو تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية، وأنه يعتبر ذلك واجباً مكلّفاً بتحقيقه. ومن هذا المنطلق كان لي نشاط في عملية الانتخابات الرئاسية للجمهورية بناء على الواجب الملقى عليّ.

■ إنّ الإيرانيين في المهجر يغمرهم الحنين إلى وطنهم إيران، ويقال إنهم أكثر حرصاً على انتمائهم الوطني من الإيرانيين الذين لم يهاجروا... فما هي وجهة نظركم تجاه الإيرانيين الموجودين في المهجر، وكيفية تعاملهم مع الرياضيين الإيرانيين؟

□ إنّ هذا الموضوع يشكّل مبدأً تم إثباته عملياً. فعندما يرى الفرد أن انتماءه الوطني ووجوده يتعرضان للخطر والزوال، فإنه يبدي ردود فعل أكبر تجاهه، وتصبح عنده الحياة والموت سيّان في هذا الجانب. فإذا كانت هذه الدوافع مرتبطة بالانتماء الوطني والهوية التاريخية للفرد، فمن المؤكد أن الدفاع عنها يكون أكبر. فلذلك عندما يحصل الرياضيون الإيرانيون على مكاسب في الساحات الرياضية العالمية، نرى أن الإيرانيين في المهجر يغمرهم الفرح والسرور، وهذا يدل على حبهم العميق لوطنهم.

■ هل يمكن أن تصف لنا الإحساس الذي ينتاب الرجال الأقوياء في العالم لدى تفوقهم في البطولات؟

□ أستطيع أن أقول أن الإحساس الإنساني هو الأكثر قوة والأكثر روعة وجمالاً ورقة. وإنني ألمس وجود مثل هذا الاحساس وبكل وضوح في الرجال العظماء، كالإمام علي بن أبي طالب (ع). إنّ الإنسان يشعر بالعزّة والاقتدار من خلال دراسته لمثل هذه الشخصيات العظيمة، ومن خلال ارتباطه الروحي بهؤلاء العظام. كما أنه يكتسب سجايا إنسانية نبيلة، وتصبح مواقفه ربانية في القضايا السياسية والاجتماعية. فالإحساس بالكرامة والصبر أمام الشداد والتحلي بالشجاعة في التفكير لحل المعضلات، هي من المكاسب التي يحققها الاتصال مع العظام المتكاملين؛ ذلك الاتصال الذي يتحف الإنسان بأكبر القدرات.

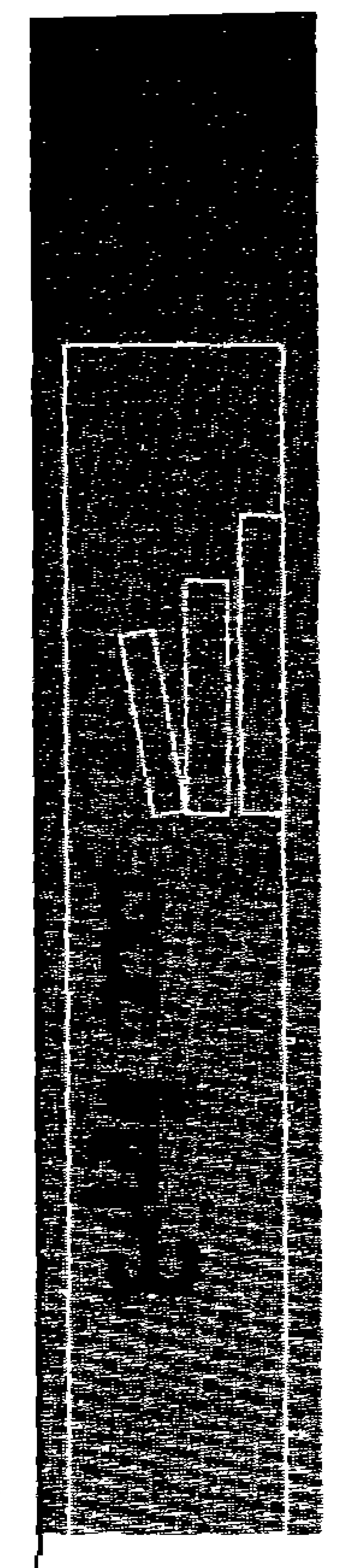
■ ما وجهة نظركم بخصوص المشاكل التي تعاني منها الرياضة في إيران؟ وما هي التغييرات والتحولات اللازم إجراؤها في مجال الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الحديثة، والإفادة من الخبرة والعلم؟

□ بشكل عام تحتاج الهيكلية الرياضية في إيران إلى نوع من الإصلاح والتحول في كل المجالات كافة. وبالنسبة للإدارة التقليدية الموجودة في بعض الفروع الرياضية، كالمصارعة والرياضة القديمة، ونظراً للسوابق التاريخية وعراقة هذه الفروع الرياضية، فإنّ مثل هذه الإدارة مجدية. إلا أنّ الإدارة الحديثة والناجحة ستكون لها مكاسب أكبر نسبياً في مثل هذه

الفـروع. وفـوق هذا، إننا نواجـه إدارة قـائمـة على الاجـتـهـاد الـفـردي أكـثـر من كـونـهـا إدارة مؤسـسـاتية؛ ومثل هذه الإدارة تفتقر إلى التنظيم. فعندما يتبدل الأفراد، يتغير النظام. ونظراً للمشـاكل الموجودة في الجانب الرياضـي، والإقبال العام المتزايد على الرياضـة، تبدو الحاجة ملحّة لإيجاد تحول في الهيكلية الرياضية في البلاد كأمر لا بد منه. وعلى الرغم من العقبات التي توجدها المجموعات والأجنحة السياسية في هذا الجانب، وذلك للحيلولة دون التأثير في معادلاتها السياسية، فإن الحاجة الملحّة لهيكلية منسجمة وفاعلة ستقوض ـ في نهاية المطاف ـ هذه العقبات، وإن كان الأمر يتطلب بعض الوقت.

■ **ما السبب في اختياركم فرع كالعلوم السياسية في دراستكم الجامعية؟**

□ إنّ رغبتي في العلوم السياسية هي رغبة شخصية، وليس لها صلة بالشهادة الدراسية أو بالمكانة الاجتماعية، وسبب هذا الميل يعود إلى اهتمامي الذاتي بالشؤون السياسية، وإلى إحساسي الشديد تجاه المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع الإيراني. لذا اخترت هذا الفرع لكي أقدّم الأجوبة الشافية على الأسئلة الكثيرة المطروحة في هذا الجانب. ولا بد لي أن أُشير إلى دور مؤلفات الدكتور علي شريعتي ـ بعيداً عن المواقف السياسية الخاصة التي تتخذها بعض الأجنحة السياسية تجاهه ـ في اختياري لهذا الفرع الدراسي.



وقائع إيرانية/ عربية

نيسان/ ابريل . حزيران /يونيو

● إيران . الإمارات

ـ تلقى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات رسالة من نظيره الإيراني محمد خاتمي تتناول الأوضاع في منطقة الخليج والعلاقات بين البلدين. وتسلم الشيخ زايد الرسالة خلال استقباله في أبو ظبي (أمس) مساعد الرئيس الإيراني محمد علي أبطحي الذي يزور الإمارات. وأكد حسين صادقي مساعد وزير الخارجية الإيراني الذي يرافق أبطحي أن العلاقات بين إيران والإمارات «تشهد تقدماً إيجابياً مهما». وأكد المسؤول الإيراني أن زيارة للإمارات يعزم الرئيس الإيراني القيام بها «ما زالت موضع درس». وقال إن إيران وجهت دعوة إلى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لزيارة طهران.

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/٤)

● إيران . البحرين

ـ شدّد الرئيس الإيراني محمد خاتمي على حاجة المنطقة إلى «الاستقرار والأمن. ودعا في كلمة ألقاها في المنامة خلال جلسة المحادثات الرسمية مع الجانب البحريني برئاسة الملك محمد بن عيسى آل خليفة إلى «الاستفادة من الدروس التي شهدتها المنطقة خلال العقدين المنصرمين من أزمات وتوترات». ووصف خاتمي العلاقات البحرينية . الإيرانية بأنها «تمثل نموذجاً يحتذى به لكل دولة تريد أن تقيم علاقات طيبة، وأن تتعايش مع الآخرين». وعبّر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في كلمته عن سروره بزيارة الرئيس الإيراني التي «تقترن بإنجاز اتفاقات التعاون بين بلدينا الجارين المسلمين في كل المجالات، مما يؤكد تصميمنا المشترك على تعزيز الشراكة في التنمية والازدهار في هذه المنطقة الحيوية من العالم». وسيُوقع خلال زيارة خاتمي للبحرين اتفاق أمني لمكافحة مهربي المخدرات والتهريب الجمركي والاتجار بالمتفجرات والأسلحة والذخائر، ومكافحة الجريمة المنظمة. كما ستُوقع وثائق للتعاون في الملاحة البحرية والشؤون الثقافية والجمارك والثروة السمكية، ومذكرة تفاهم بين وكالتي الأنباء الإيرانية والبحرينية.

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/١٧)

ـ وافقت مؤسسة النقد في البحرين على تأسيس صندوق استثماري برأس مال ٥٠ مليون أورو، بهدف الاستثمار في سوق طهران المالية وفي الشركات التي تمارس نشاطها في إيران.

وأشار بيان المؤسسة إلى أن عدد وثائق

صندوق إيران الأول للاستثمار يبلغ ٥٠٠ ألف بسعر ١٠٠ أورو للوثيقة الواحدة، مضافة إليها عمولات ومصاريف إصدار بواقع ٣ أورو للوثيقة. ويبلغ الحد الأدنى للاكتتاب ١٠٠ ألف أورو لكل مستثمر. وأعلن أنه لن يتم إصدار وثائق أخرى خلال سنة من تاريخ قفل الاكتتاب في الطرح الأول، كما لن يسمح باسترداد قيمة الوثائق المصدرة خلال السنة الأولى من تاريخ القفل.

ولفت البيان إلى أن الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية IFIC (شركة مملوكة من حكومة طهران) ستقوم بدور الراعي الرئيسي لهذا الصندوق، الذي تديره شركة EFG-Hermes Financial Management Limited (Egypt) وهي إحدى شركات المجموعة المالية «هيرمس»، وتتولى شركة Norton Rose دور المستشار القانوني للصندوق.

(النهار، ٢٠٠٣/٦/١٠)

● إيران ـ السعودية

ـ أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أن بلاده ستطالب بتسلم سعوديين من المحتمل أن يكونوا بين المجموعة التي أعلنت إيران أنها ألقت القبض عليها لانتمائها إلى تنظيم «القاعدة»، معرباً عن أمله بتجاوب السلطات الإيرانية في هذا المجال. وقال وزير الخارجية السعودي في مؤتمره الصحافي الأسبوعي في الرياض «هناك اتفاق أمني مشترك بين بلدينا، وسنجري اتصالات مع الحكومة الإيرانية بهذا الصدد. وفي وقت لاحق غادر الأمير سعود الفيصل إلى طهران للمشاركة في أعمال اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي يبدأ أعماله في العاصمة الإيرانية. على أن يبحث موضوع تسليم أي مواطن سعودي قد يكون بين المجموعة التي أعلنت إيران اعتقالها.

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/٢٨)

ـ أكدت إيران والسعودية على مواصلة التعاون بينهما، وعلى ضرورة «تعاون كل دول المنطقة لمكافحة الإرهاب والتطرف». وقال وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي خلال استقباله نظيره السعودي سعود الفيصل في طهران، إن «التعاون بين طهران والرياض قائم لأن الإرهاب يهددنا جميعاً». من ناحيته، أشار الفيصل إلى أن السعودية وإيران جارتان للعراق، وأن «اهتمامنا الأساسي هو بوحدة العراق واستقلاله وسيادته على أرضية. وفي وقت لاحق سلم سعودد الفيصل الرئيس الإيراني محمد خاتمي رسالة من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله.

(السفير، ٢٠٠٣/٦/١٦)

● إيران ـ سوريا

ـ أعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي رفض بلاده التهديدات والاتهامات الأميركية لسوريا. وقال خاتمي، في اجتماع للحكومة الإيرانية، إن «الاتهامات الأميركية لسوريا واهية، ولا تستند إلى دليل»، معرّباً عن الأمل بـ «أن تبقى في دائرة الدعاية الإعلامية»، ومعتبراً أن سياسة واشنطن «تثير التوتر في المنطقة». كما أكدت الحكومة الإيرانية على لسان الناطق باسمها عبدالله رمضان زاده رفضها أي تهديد لسوريا. وقال زاده «نرفض هذا التهديد لأن سوريا تلتزم القوانين والقرارات الدولية». وشدد على أن موقف الحياد الذي التزمته طهران في الأمة بين

العـراق والولايات المتحـدة لن يكون كـذلك بالنسبة إلى سوريا.

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/١٧)

ـ دعـا الرئيس السـوري بشـار الأسـد خـلال اسـتقبـاله الرئيس الإيراني مـحمـد خـاتمي في دمشق، العـالم الإسـلامي إلى «اليقظة، لا سـيمـا في الظرف الحالي»، فيما رأى خاتمي أن تبادل الرأي والتعاون بين سوريا وإيران هو «صمام الأمان من أجل الحفاظ على مصالح البلدين وبقية بلدان المنطقة، لا سيما في المرحلة الحالية الحرجة». وجاء ذلك خلال جولة المحادثات التي عقدها الأسد مع خاتمي الذي غادر سوريا بعد زيارة استمرت يومين.

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/١٦)

ـ قالت صحيفة «هندوستان تايمز» الهندية إن إيران وسوريا تعارضان اقتراح نيودلهي إرسال قوات للعراق للمشاركة في قوة «إحلال الاستقرار التي تقودها الولايات المتحدة».

(السفير، ٢٠٠٣/٦/٣٠)

● إيران ـ فلسطين

ـ انتقد الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي «خريطة الطريق» باعتبارها تشبه اتفاقات أوسلو ومرفقة بوسائل ضغط إضافية على الدول العربية والفلسطينيين. وقال آصفي «من الواضح أنه مع آرييل شارون، من غير الممكن تطبيق أية خطة (سلام). وبشكل أشمل، إن السياسات التي ينتهجها شارون تجعل أي سلام مستحيلاً».

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/٢٧)

ـ دعا الرئيس الإيراني محمد خاتمي في افتتاح الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في طهران (أمس) إلى دعم مقاومة الشعب الفلسطيني، وإلى أن تصبح شؤون العراق في أيدي الشعب العراقي في أقرب وقت. وقال «علينا تقديم المساندة التامة لمقاومة الشعب الفلسطيني، واعتبارها النموذج الصادق للنضال التحرري ضد الإرهاب الحكومي المنظم».

(الحياة، ٢٠٠٣/٩/٢٩)

● الحرب على العراق

ـ حذّر الرئيس الإيراني محمد خاتمي من «النتائج الكارثية» للهجوم العسكري الأميركي على العراق، قائلاً «إذا لم تتم السيطرة على الحرب، فإن آثارها على المنطقة والعالم بأسره ستكون أكثر خطورة من كارثة فيتنام». ورأى أن الهجوم على العراق يشكل انتهاكاً لقرارات وقوانين الأمم المتحدة. وأكد خاتمي، في كلمة ألقاها في جزيرة كيش (جنوب إيران)، أن «الضمير العالمي قد تحرك اليوم ضد هذا الوضع...» موضحاً أن «الكيان الصهيوني هو الوحيد في العالم الذي يؤيد النزعة الحربية والأحادية الجانب لأميركا»، ومشيراً إلى أن «الكيان الصهيوني عرّض مصالح الشعب الأميركي للخطر من خلال تسلط دعاة الحرب الأميركيين الواهمين».

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/٤)

ـ حذّر الرئيس الإيراني السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني «الوحش الأميركي الكريه» والبريطانيين من التعرض للعتبات المقدسة في العراق. وقال في خطبة الجمعة في جامعة طهران «إن الولايات المتحدة أصبحت وحشاً

كريهاً، والوجه الأكثر مقتاً في العالم». وأضاف رفسنجاني الذي يرأس «مجلس تشخيص مصلحة النظام» أنه «إذا كان حزب البعث عقرباً، فإن الأميركيين ثعابين»، مشيراً إلى أن الذين يؤيدون الولايات المتحدة في إيران «سيهانون»، ومتسائلاً «كيف يمكنهم الدفاع عن الأميركيين أمام شبابنا الذي يرى أنهم يقتلون المدنيين الأبرياء».

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/٥)

- أكدت تركيا وإيران تقاسمهما وجهات نظر متماثلة في ما يخص تقويم الوضع في شمال العراق. وأكد وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في زيارته الرسمية لأنقرة، أنه «من دون دعم دول الجوار» لن يتحقق استقرار في العراق. وقد بدا، خلال المؤتمر الصحافي المشترك بين خرازي ونظيره التركي عبد الله غل، واضحاً الفارق في لغة الوزير الإيراني، والتي كانت أكثر تشدداً تجاه الأميركيين، وفي لغة الوزير التركي، والتي بدت أكثر دبلوماسية ومرونة تجاه واشنطن. وإن كان الجانبان أكدا رفضهما تقسيم العراق وقيام دولة كردية في شماله.

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/٧)

- قالت مصادر إعلامية إيرانية إن الرئيس العراقي صدام حسين أوكل جانباً من مهمة القتال في كركوك إلى منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية التي تتخذ من العراق مقراً لها. وتوقع علي رضا أكبري، المستشار السياسي والعسكري في وزارة الدفاع الإيرانية، أن المنظمة ستعاني قريباً من تضاؤل نشاطها إلى الحد الأدنى. إذ إن مصيرها مرتبط بمصير صدام حسين، وأن حكومة جديدة في العراق لن تتحمل وجود المنظمة على الأراضي العراقية. وتحدث أكبري عن مساعي قادة المنظمة لبناء علاقات مع دول عربية، مشيراً إلى أن «المنظمة فشلت في تحقيق النجاح في مسعاها هذا».

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/٩)

- أعلنت إيران أنها لن تقف على الحياد في الصراع بين «المحتلين والشعب العراقي». وقال آية الله السيد علي خامنئي مرشد الجمهورية الإسلامية في إيران إن «الحلم الذي تتمناه القوات الأميركية والبريطانية في العراق لن يتحقق. إذ إن المقاومة تقف في وجه الاحتلال ولن يكون الشعب العراقي مستثنى من هذه القاعدة». ودعا السيد خامنئي قوى المعارضة العراقية إلى عدم التعاون مع الأميركيين. وأكد خلال خطبة صلاة الجمعة في طهران رفضه تعيين حاكم أجنبي للعراق، معتبراً أن ذلك «يشكل إهانة للحرية والسيادة الشعبية على العراق». وشدد على ضرورة تقرير الشعب العراقي مستقبله وشكل حكومته.

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/١٢)

بث التلفزيون الإيراني تقريراً عن معارك بين عناصر من منظمة «مجاهدي خلق» ومقاتلين عراقيين، أفاد أنها اندلعت في منطقة صحراوية في السعدية التي تبعد نحو ١٦٠ كيلومتراً شمال بغداد. وأفاد بيان للمنظمة نقلته وكالة «رويترز» عن مقتل ١٨ من عناصر «مجاهدي خلق» وجرح ٤٣ آخرين في هجمات طاولت معسكراً في العراق. وأكدت المنظمة أن العديد من مقاتليها فقدوا بعد هجمات على قواعدها في شمال العراق يومي ١٠ و ١١ نيسان/ابريل.

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/١٣)

- أكّد الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي أن طهران ستحاكم أي مسؤول عراقي يدخل إلى أراضيها بتهمة ارتكاب جرائم ضد إيران خلال الحرب بين الجانبين (١٩٨٠ - ١٩٨٨). وفُهم هذا التحذير على أنه رسالة إلى الولايات المتحدة تنفي وجود أي من المسؤولين العراقيين الفارين إلى إيران، وذلك في خطوة استباقية لأي اتهامات أميركية لإيران على غرار تلك الموجهة إلى سوريا.

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/١٥)

- دعا الرئيس الإيراني محمد خاتمي «إلى خروج قوات الاحتلال من الأراضي العراقية، وتمكين الشعب العراقي من تقرير مصيره بنفسه» وقال خاتمي خلال عرض عسكري في ذكرى عيد الجيش «على الرغم من سقوط نظام صدام حسين، فإن قوات الاحتلال ما زالت تواصل انتشارها في العراق». واعتبر أن «الدور الذي ينبغي أن تؤديه دول المنطقة، خصوصاً الجارة للعراق، في تشكيل حكومة شعبية عراقية، أمر في غاية الأهمية».

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/١٩)

- نفى وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي اتهامات أميركية لإيران بالتدخل في شؤون العراق وسعيها لتعزيز الدور السياسي للشيعة العراقيين. وحمّل في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الفرنسي دومينيك دوفيلبان، الولايات المتحدة مسؤولية استمرار حركة «مجاهدي خلق» الإيرانية التي تتخذ من العراق مقراً لها في قتالها المسلح ضد النظام الإيراني. وكان الناطق باسم البيت الأبيض آري فلايشر أعرب عن قلق الإدارة الأميركية من معلومات تحدثت عن تسلل عملاء إيرانيين إلى العراق لدعم زعماء شيعة مؤيدين لإيران والدعوة إلى إقامة نظام إسلامي في هذا البلد، مشيراً إلى أنه تم إبلاغ هذه المخاوف إلى السلطات الإيرانية.

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/٢٥)

● إيران - لبنان

- نبه الناطق باسم الحكومة الإيرانية عبد الله رمضان زاده إلى أن موقف بلاده لن يتغير تجاه إسرائيل. وقال عن مطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون بنزع سلاح «حزب الله»، إن الحزب «سياسي قاوم الاحتلال وسيبقى محل تأييدنا طالما بقي في لبنان يقاوم الاحتلال الإسرائيلي لأرضه».

(الحياة، ٢٠٠٣/٤/١٧)

- أكد رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود عشية وصول الرئيس محمد خاتمي إلى بيروت «أن لبنان وإيران سينطلقان لإرساء تطلعات مشتركة قائمة على احترام الحق وتأكيد المرجعية الدولية في العالم». وقال لحود لوكالة الأنباء الإيرانية إن «لبنان شعباً وحكومة يتطلع باهتمام كبير إلى الزيارة التاريخية لخاتمي التي ستتوج بتوقيع اتفاقات ثنائية تركز علاقات الصداقة والإخوة المتينة بين البلدين على أسس ثابتة وفق مفهوم التعاطي الدولي». وأكد أن «لبنان لا يمكن أن ينسى أبداً وقوف الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى جانبه يوم كانت أجزاء كبيرة من أرضه محتلة من العدو الصهيوني». ورأى «أن المتغيرات التي حصلت منذ وقت قصير في منطقتنا تحتم علينا لا التشاور

فحسب، بل العمل من أجل مواجهة تداعياتها عبر تمسكنا بحقوقنا وثباتنا على مواقفنا...».

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/١٢)

- بدأت مناخـات زيارة الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي لبيروت تتبلور منذ يومها الأول، لا سيما على الصعيد الرسمي، إذ حملت مواقفه المعلنة مضياً في دعم إيران للمقاومة المشروعة لكل الشعوب. كما أكد الرئيس خاتمي «أن التهديدات والاتهامات التي توجه إلى لبنان وسوريا من بعض المسؤولين في الإدارة الأميركية باطلة ومرفوضة». وأبلغ خاتمي نظيره اللبناني الرئيس اميل لحود وقوف بلاده إلى جانب لبنان في سعيه إلى إحقاق حقوقه المشروعة في تحرير بقية أراضيه المحتلة في الجنوب.

وجاءت المواقف التي أعلنها الرئيس اللبناني متقاربة مع مواقف الرئيس خاتمي، إذ أبلغه أن الدعم الإيراني «يعطي للبنان دفعاً في تحركه لاستعادة ما تبقى من أرضه المحتلة في مزارع شبعا وحصته في مياهه وخيراته الطبيعية». أما التهديدات المستمرة ضد لبنان من جانب إسرائيل، فقال الرئيس لحود «إنها لن تؤثر في موقفهما الثابت الرافض لأي مساومة على الحقوق القومية».

(النهار، ٢٠٠٣/٥/١٣)

- بدأ الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي (أمس) زيارة رسمية للبنان تستمر ثلاثة أيام. وخطى السيد خاتمي لدى وصوله باستقبال شعبي حاشد عكس تطور العلاقات اللبنانية - الإيرانية وعمقها، والمكانة المميزة لخاتمي الذي أكد أكثر من مرة حبه للبنان وموقعه الثقافي والحضاري.

(السفير، ٢٠٠٣/٥/١٣)

- واصل الرئيس الإيراني السيد محمد خاتمي استقبالاته (أمس) في مقر إقامته في فندق فينيسيا، فالتقى وفدين من حركة «أمل» وحزب الله والرئيس سليم الحص وعمر كرامي ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان وكاثوليك الأرمن الأرثوذكس آرام الأول. وعـرض مع زواره العلاقات بين إيران ولبنان، وقال إنه مسرور بـ «التفاهم اللبناني - السوري - الإيراني الذي يشكل وحدة في وجة الهجمة على المنطقة».

(السفير، ٢٠٠٣/٥/١٤)

- في اليوم الثالث والأخير لزيارة للبنان استمرت ثلاثة أيام، تحدث الرئيس الإيراني محمد خاتمي عن خصائص لبنان في الديموقراطية والتعايش والتعددية والانفتاح والمقاومة. وركّز خاتمي في كلمته أمام مجلس النواب على إبراز الديموقراطية اللبنانية وأهميتها كمثال لأنظمة المنطقة. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده في فندق فينيسيا، شدّد خاتمي على لبنانية «حزب الله»، وقال إن «حزب الله لا يتلقى تعليمات من أية جهة». وأضاف «نحن نكن الاحترام التام للحكومة اللبنانية والشعب اللبناني والمقاومة اللبنانية من دون أن نتدخل في شؤون هؤلاء جميعاً».

(النهار، ٢٠٠٣/٥/١٥)

- صدر لدى اختتام زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لبيروت بعد ظهر أمس البيان اللبناني - الإيراني المشترك، وهنا نصه: «تلبية لدعوة كريمة من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد اميل لحود قام فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيد محمد

خاتمي بزيارة رسمية للجمهورية اللبنانية في الفترة الممتدة من ١٢ أيار ٢٠٠٣ إلى ١٤ منه الموافق لـ ٢٢ من ارديبهشت ١٣٨٢ هـ.ش. إلى ٢٤ منه، على رأس وفد رسمي رفيع المستوى.

وخلال الزيارة، أجرى الرئيسان الإيراني واللبناني وأعضاء وفدي البلدين، محادثات سادتها مشاعر الإخوة والمودة والتفاهم والثقة المتبادلة، وتناولت مختلف التطورات الإقليمية والدولية والمواضيع ذات الاهتمام المشترك. واتفق الجانبان على إصدار البيان المشترك الآتي:

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية اللبنانية، وإدراكاً منهما للإمكانات الواسعة في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي، وتأكيداً منهما لضرورة تعزيز الروابط المشتركة المبنية على الأواصر التاريخية والثقافية العريقة وتطويرها، وإدراكاً منهما لأهمية مسار التطورات الدولية والظروف السائدة في المنطقة وخطورتها قد أعلنتا ما يأتي:

أولاً - أعرب الجانبان عن تقويمهما الإيجابي للعلاقات السياسية الوطيدة والتراث الثقافي المشترك والأواصر التاريخية والثقافية للشعبين في البلدين، وأكدا ضرورة استمرار التعاون بينهما وتطويره، لتعزيز العلاقات الودية بين الشعبين أكثر فأكثر.

ثانياً - قدّر الجانبان عالياً تصدي الشعب والدولة في لبنان وصمودهما في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. معتبرين أن المقاومة واستمرارها حتى انهاء الاحتلال دون قيد أو شرط وتحقيق كل المطالب اللبنانية، حق مشروع للشعب اللبناني، بما في ذلك حق لبنان في مياهه وثرواته الطبيعية وترابه كاملاً في مزارع شبعا، وفي تحرير جميع المعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية.

ثالثاً - أكد الجانبان مساندة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتقرير المصير، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، حتى تأمين تلك الحقوق وإنهاء الاحتلال.

رابعاً - دان الجانبان التهديدات الموجهة إلى إيران ولبنان وسوريا واستغلال إسرائيل التطورات الدولية والإقليمية من أجل استمرارها في احتلال الأراضي العربية، ولا سيما منها الجولان، وتوسيع عدوانها في المنطقة، واستغلال مفاهيم مشوهة للإرهاب من أجل التمادي في عمليات القمع والقتل اليومي للشعب الفلسطيني.

خامساً - أبدى الجانبان معارضتهما لكل أشكال الإرهاب، ولا سيما إرهاب الدولة، وضرورة التمييز بينه وبين المقاومة المشروعة للشعوب ضد الاحتلال، ودانا الأعمال القمعية التي يقوم بها الكيان الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني المضطهد وسائر شعوب المنطقة مستغلاً في ذلك الظروف السائدة في العلاقات الدولية، معتبرين هذه الأعمال نوعاً سافراً من إرهاب الدولة.

سادساً - بالنظر إلى المستجدات الراهنة في المنطقة والتطورات الناتجة في العراق، أكد الطرفان ضرورة الحفاظ على وحدة العراق

واستقلاله وسلامته الإقليمية وحق الشعب العراقي في تقرير مصيره ومستقبله السياسي بإرادته المستقلة، بعيداً عن أي احتلال، وقيام حكومة يوطنية تمثل إرادة الشعب العراق وآماله وتصرفه الحر والمطلق بثرواته الطبيعية.

سابعاً - أشار الجانبان إلى أهمية الاستقرار والأمن الدائمين في المنطقة، ونبّها إلى المخاطر الكبيرة الناتجة من أسلحة الدمار الشامل للكيان الصهيوني وضرورة إخلاء الشرق الأوسط كله من هذه الأسلحة، ووقف سياسة الكيل بمكيالين في هذا المجال، وطالبا بتعزيز مساهمة الأمم المتحدة ودورها المركزي في اتخاذ القرارات الدولية.

ثامناً - أشار الطرفان إلى اقتناعهما الراسخ بمشروع حوار الحضارات، وأكدا التنسيق والتفاهم القائمين في هذا المجال وضرورة تعزيز هذا المشروع على الصعيد الدولي. وقد تطرقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا الصدد إلى صيغة العيش المشترك في لبنان وتنوع الطوائف فيه، معتبره أنه نموذج لتجسيد مثل هذا الحوار وطرحه.

تاسعاً - قوّم الطرفان إيجاباً نتائج الاجتماعات الاقتصادية المشتركة ومكتسباتها وأكدا وجود امكانات واسعة في البلدين وضرورة تطوير هذا التعاون وتعزيزه للوصول إلى الطرق الكفيلة توسيع التعاون الإقليمي والدولي أكثر فأكثر.

وانطلاقاً من الحرص على استمرار التشاور بين الجانبين، وجه فخامة الرئيس خاتمي دعوة إلى فخامة الرئيس اللبناني للقيام بزيارة رسمية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد قبل فخامة الرئيس لحود الدعوة شاكراً ووعد بتلبيتها على أن يتحدد موعدها عبر القنوات الديبلوماسية.

وشكر فخامة الرئيس خاتمي، فخامة الرئيس لحود والشعب اللبناني الصديق على الحفاوة التي لقيها والوفد المرافق خلال وجوده على أرض الجمهورية اللبنانية.

وقد حرّر هذا البيان في تاريخ ١٤ أيار (مايو) ٢٠٠٣ الموافق لـ ٢٤ ارديبهشت ١٣٨٢ هـش. في نسختين باللغتين العربية والفارسية وصدر في بيروت».

(النهار، ٢٠٠٣/٥/١٥)

● إيران - ليبيا

- استقبل نائب الرئيس الإيراني للشؤون الحقوقية والبرلمانية السيد محمد أبطحي (أمس) السفير الليبي علي محمود ماريه الذي حمل رسالة من القيادة الليبية إلى القيادة الإيرانية. وقال بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئاسة الجمهورية إن أبطحي دعا خلال اللقاء إلى الاهتمام والمتابعة السريعة لرفع الإبهام والغموض عن بعض القضايا الموجودة بين إيران ولبنان من ناحية، وليبيا من ناحية أخرى. وأكد المراقبون أن الأمر يتعلق بقضية الإمام المغيب السيد موسى الصدر.

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/١١)

● إيران - عُمان

- تلقى السلطان قابوس بن سعيد رسالة خطية من الرئيس الإيراني محمد خاتمي لدى استقباله مساعد الرئيس الإيراني للشؤون البرلمانية والقانونية محمد علي أبطحي. وقالت

مصادر مطلعة أن الرسالة تناولت التطورات الراهنة في المنطقة، خصوصاً الوضع في العراق والتهديدات الأميركية لعدد من الدول الإسلامية، ومن بينها إيران. إضافة إلى العلاقات بين البلدين.

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/٥)

● إيران - مصر

- نفى وزير الخارجية المصري أحمد ماهر أنباء ترددت عن عودة قريبة للعلاقات الديبلوماسية الكاملة بين مصر وإيران. وكانت صحيفة «القدس» الإيرانية نشرت أخيراً تقريراً عن المحادثات التي أجراها ماهر مع نظيره الإيراني كمال خرازي على هامش الاجتماع الإقليمي لدول الجوار العراقي الذي انعقد في الرياض نهاية الشهر الماضي. وقال ماهر إن التقرير «لم ينقل بدقة تفاصيل اللقاء، ولا ما تم الاتفاق عليه، موضحاً أنه ونظيره الإيراني «قد استكملا في الرياض مشاوراتهما التي بدأت في نيويورك العام الماضي»، حيث تبادلا الرأي في شأن «الأسلوب الأمثل للعمل حالياً بين البلدين».

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/٥)

● إيران - منظمة المؤتمر الإسلامي

- ندد وزراء الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي، في ختام اجتماعهم في طهران، بالإرهاب، ورفضوا اللجوء إلى العمل العسكري المنفرد والميل المتزايد إلى الاستهانة بالقانون الدولي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأعربوا عن تأييدهم للشعب العراقي في إقامة حكومة انتقالية في أسرع وقت، وجددوا تضامنهم مع مقاومة الشعوب الفلسطيني والسوري واللبناني للعدوان والاحتلال، وطالبوا المجتمع الدولي بدعم حق لبنان وسوريا في تحرير أراضيهما المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

(النهار، ٢٠٠٣/٥/٣١)

● إيران - اليمن

- استنكر الرئيسان اليمني علي عبدالله صالح والإيراني محمد خاتمي التفجيرات الإرهابية في الرياض، ودعيا إلى ضرورة التعاون الثنائي والدولي في مكافحة الإرهاب. وأنهى الرئيس الإيراني (أمس) زيارة رسمية لليمن استمرت يومين أجرى خلالها سلسلة من المحادثات مع الرئيس اليمني. وكان مقرراً أن يعقد الرئيسان مؤتمراً صحافياً ألغي في اللحظة الأخيرة. وغادر خاتمي من دون الإدلاء بأي تصريحات. وأصدر الجانبان بياناً تضمن تأكيد «أهمية تنمية العلاقات وتطويرها بين البلدين وإجراء المشاورات الدورية بينهما حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، في ضوء الاتفاقات الموقعة، خصوصاً اتفاق التعاون الأمني.

(الحياة، ٢٠٠٣/٥/١٧)

فصلنامه

ایران وعرب

شماره چهارم ـ سال دوم ـ بهار ۱۳۸۲هـ. ش./۲۰۰۳م

□ فصلنامه ایران وعرب پذیرایِ مقالات کلیهٔ پژوهشگران در عرصه هاي مسائل مربوط به این حوزه مي باشد.

فصلية ايران والعرب



دیدگاه

مواضع آمریکا در قبال ایران | سید حسین موسوی | ٤

میزگرد

دین وتمدن: در هم کنش یا تعارض وتقابل؟ | ٧

مطالعات

انتخابات داخلی در ایران وعدم مرکزیت گرائی وجامعه ایران | کیان تاج بخش | ٢٥

جنگ و نخبگان در ایران | مراد ثقفي | ٤٣

دانشجویان ایران وسیاست | محمد باقر حشمت زاده | ٦١

دولت کنونی امریکا ـ بنیادهای نظری سیاست خارجی | محمود سریع القلم | ٨٧

باز پروری زنان در شغل وکالت ... | بهناز اشتری | ١٠٣

فرهنگ جوانان در کویت | سلیمان العسکری | ١٢٥

فرهنگ جوانان در اردن | سامي خصاونة | ١٣٥

معرفي ونقد کتاب

تاریخ سامانیان | جواد هروي (غلامرضا آخاکستر) | ١٤٥

یمنیها وتشیع | اصغر منتظر القائم (کشواد سیاهپور) | ١٤٩

معرفی کتاب | ١٥٥

گزیده فعالیتها

وضعیت ورزش در ایران | کیهان برزگر | ١٥٩

رویدادها

رویدادهای (ایران و عرب) نیسان ـ ابریل/ حزیران ـ یونیو | ١٦٧

مواضع امریکا در قبال ایران

سردبیر با اشاره به سیاست خصمانه جورج بوش در قبال جمهوری اسلامی ایران ومتبلور شرح این نگره خصمانه در گنجاندن نام ایران در محور شرارت تاکید دارد علی رغم مشغولیت کنونی امریکا در عراق برای شکل دادن به یك حکومت ائتلافی لبه نیز اقدامات تبلیغاتی وسیاسی امریکا متوجه جمهوری اسلامی ایران شده است. بنظر سردبیر چنین موضعگیری خصمانه ای از سوی امریکا علیه ج.ا.ا بیشتر برخاسته از تاثیر پذیری مرکز تصمیم گیری امریکا از تحلیلهای جهات صهیونستی داخل امریکا می باشد که از قدرت تاثیر گذاری وقبولاندن دیدگاههای خود بر مسئولان این کشور بر خوردارند. توصیه سردبیر به سیاست سازان امریکائی این است که در مورد ایران وتحلیل مسائل مربوط به آن ازتحلیلهای واقع بنیانه ونظرات کارشناسان آشنا به ویژگیها و پیچیدگیها سیاست و جامعه ایران استفاده کنند و در نظر داشته باشند که جمهوری اسلامی ایران توان تبدیل شدن به یك قدرت منطقه را در آینده دارد.

دین وتمدن: در هم کنش یا تعارض وتقابل؟

دکتر عطاء اله مهاجرانی رئیس مرکز جهانی گفتگوی تمدنها و دکتر محمد جواد لاریجانی رئیس مرکز پژوهشهای فیزیك نظری وریاضیات در یك گفتگو در شبکه ٤ صدا وسیما در مورد موضوع دین وتمدن مشارکت کرده و به مبادله دیدگاه در مورد تعریف دین وتمدن و رابطه میان آنها پرداختند.بنظر دکتر لاریجانی پیوند میان دین وتمدن در صورتی حقیقت می یابد که دین به صورت مبنایی برای زندگی فردی واجتماعی در آید و نگره عقلانی باندازه کافی منبعث از اندیشه دینی باشد. دکتر مهاجرانی در این رابطه عنوان داشت زمانیکه به دیانت از منظر عقلانیت دینی می نگریم آنگاه می توانیم تمدن را بنیان بگذاریم. لاریجانی ومهاجرانی نقش دین در ساخت تمدن وعلل جدائی میان موضعگیریهای مذهبی وتمدنی و ایستائی تمدن و رابطه آن با اندیشه دینی و همچنین نقش دین اسلام در شکل دادن به تمدن را مورد بحث و بررسی قرار دارند. دکتر توسلی مجری این میز گرد نیز مقدمه مبسوطی را در مورد دین وتمدن مطرح ساخته تاکید کرد که تفاعل دین ومیان کنش قدرتمند دین وتمدن یك واکنش گریز نا پذیراست و نیاز هر یك به دیگری نیازی ارگانیك میباشد.

کیان تاج بخش

انتخابات داخلی در ایران
عدم مرکزیت گرائی وجامعه ایران

انتخابات شوراهای محلی در چار چوب اصلاحات در ایران بیا نگر چه چیزی می باشد؟ این شوراها ایفاگر کدام نقش در روند دموکراسی می توانند باشند وتا چه اندازه در پیاده کردن عدم مرکزیت گرائی سیاسی سهم دارند، چه رابطه ای میان شورای محلی وایده جامعه مدنی در نظام اسلامی وجود دارد؟ این پرسشها وپرسشهای مشابه مسائل محوری هستند که نویسنده در تلاش خود برای یافتن آفاق وچشم اندازهای عملی دموکراسی در ایران مطرح کرده است. تاج بخش در توضیح خود در امر مناقشه پیرامون شوراهای محلی سه شیوه را مشخص میسازد. شیوه دینی، شیوه سیاسی اجتماعی (جامعه مدنی) وشیوه تکنوکراتی. بنظر وی ایران صحنه مناقشات پیاپی در مورد مفهوم اسلام ومشارکت دموکراتیك واسلامی بودن آن میباشد. وی در ارتباط با پیوند میان شوراهای محلی و جامعه مدنی خاطر نشان میسازد که شوراهای محلی پدیده ای در امر مدیریت وگر دانندگی امور داخلی بحساب می آیند که می توانند تاثیر غیر مستقیمی در توسعه جامعه مدنی در شهرها وروستاها بگذارند. نویسنده در پایان نتیجه گیری می کند که میبایست نسبت به تحکیم ساختارهای سانسور داخلی در کوتاه مدت بر حذر بود زیرا چنین تمایلاتی در میان اصلاح طلبان وجود دارد. بنظر تاج بخش زمانیکه شوراهای محلی مبادرت به اجرای سیاستهای خود در جهت بر قراری توازن میان تحمل مسئولیت وتحقق مصالح محلی وخود گردانی در برابر حاکمیت مرکزی می نمایند آنگاه این شوراها با چالشهایی مواجه میشوند که مهمترین آنها نبود تجربه تاریخی در سطح چهره های فعال محلی ونبود توان ساختاری در سطح امور شهر داریها وکمبود نیروی انسانی بویژه در زمینه مدیریت شهرها می باشد. البته از دید نویسنده امکان پشت سرگذاردن این چالشها وجود دارد ولی اینکار نیازمند تلاش فراوان وصرف وقت می باشد.

---

* پژوهشگر ایرانی.

جنگ و نخبگان در ایران

نویسنده مقاله خویش را با تکیه بر این مقوله آغاز می کند که شناخت میراث جنگ بشکل تمام عیار نیازمند توجه نسبت به درک تحولات اجتماعی ناشی از آن میباشد و دگرگونیهای جمعیتی واقتصادی وتاثیر آنها در رویکردهای روان شناسی اجتماعی را نیز در برمیگیرد. این مسائل پرسشهایی را در مورد چگونگی پیاده کردن ارزشها و تضمین نیاز مندیهای مرحله کنونی جامعه ایرانی بر می انگیزد و مسائلی را در مورد نقش نیروهای نظامی ومسئولیت و عرصه دخالت آنها مطرح میسازد. بنظر نویسنده علت بروز اختلافات کنونی موجود میان نخبگان سیاسی کشور پس از پیروزی انقلاب به وجود دو دیدگاه متفاوت پیرامون تغییر نخبگان در نظام گذشته باز میگردد. دیدگاه اول دیدگاه انقلابی بود که خواستار براندازی نخبگان قبلی گردید. دوم نگره اصلاح گرانه است که دعوت به ادغام نخبگان در جامعه انقلابی را مطرح میسازد. قانون اساسی نیز برآیند این دو دیدگاه می باشد. بنظر نویسنده ضرورتهای جنگ ایران وعراق پایان بخش مرحله ای بود که ویژگی انقلابی، چهره غالب آن را تشکیل میداد. نویسنده می افزاید که شیوه بکار گرفته شده در حال حاضر شیوه کنار آمدن و مدارا با نخبگان کشور می باشد.

* سردبیر فصلنامه «گفتگو».

محمد باقر حشمت زاده

دانشجویان ایران وسیاست

در این پژوهش تلاش شده است تا ابراز لازم برای شناخت ماهیت سیاست وحکومت بشکل مشخص در ایران معرفی ومورد استفاده قرار بگیرد.یکی از وسایلی که مورد استفاده نویسنده قرار گرفته آمارگیری ونمونه برداری آماری بود بطوریکه اینکار چندین سال زمان برده و در جریان آن فرمهای متعددی تنظیم شده است که در ارتباط با مواضع دانشجویان دو شهر تهران وقم در مورد مسائل سیاسی قرار داشتند.سپس پژوهشگر مبادرت به تحلیل نتایج کرده ورهیافتی روانشناختی را در پیش گرفته و پاره ای از فرضیه ها را برای درك محتوای آن مقدم داشته است. در نگاه اول به نتایج این پژوهش آماری روشن میشود که دانشجویان نمونه آماری، دیدگاهی منفی در ارتباط با سیاست در ایران دارند که این امر پژوهشگر را به تلاش برای درك وکشف علت چنین موضعگیری منفی برانگیخته و پرسشهای زیر را مطرح ساخته است: چرا بنظر تعداد نسبتاً زیادی از نمونه های آماری سیاست در ایران به صورت امری منفی در نظر گرفته میشود؟ آیا این دیدگاه بازتاب حقایق سیاسی موجود در ایران است؟آیا این نگره نشانه ای بر آرمان گرائی وخلوص نیت دانشجویان است؟آیا این دیدگاه یك تهدید برای ایران بشمار می آید یا یك فرصت برای بهره برداری؟ نویسنده پیشنهاد کرده است تا این پژوهش از طریق اجرای آزمون دیگری در مورد دیگر قشرهای موثر جامعه نظیر کارگران وکار فرمایان ومعلمان ودانش آموزان وکشاورزان تکمیل شود.

* استادیار روابط بین الملل در دانشکده اقتصاد وعلوم سیاسی - دانشگاه شهید بهشتی - تهران.

دولت کنونی امریکا
بنیادهای نظری سیاست خارجی

این نوشتار در مورد بنیان خواستگاههای سیاست خارجی دولت کنونی امریکا و روش وشیوه تفکر نظریه پردازان آن و ریشه های تاریخی این نظریه ها وتکیه داشتن این سیاست بر نظام سرمایه داری و نیروی نظامی میباشد. بنظر نویسنده منافع وارزشهای سیستم سرمایه داری بیانگر شیوه فکری وچهار چوب عملی مسئولان امریکایی در سیاست خارجی امریکا است. در این راستا سیاست خارجی دولت جورج بوش هم جهت با جناح راست حزب جمهوری خواه می باشد که با منافع بزرگترین شرکتهای نفتی ومالی و ارباب صنایع نظامی ارتباط تنگاتنگی دارد وبر مبنای تحکیم پایه های جامعه سرمایه داری امریکا استوار شده است. جامعه عظیم صنعتی بمنظور رسیدن و دستیابی بر منافع و نفوذ در سطح جهان نیازمند توجیه تبلیغاتی در عرصه سیاسی وتبلیغاتی بود که این بهانه و توجیه توسط حوادث ۱۱ سپتامبر ۲۰۰۱ فراهم گردید. نویسنده اینطور نتیجه گیری می کند که سیاست تازه امریکا با توجه به انگیزه نظامی واولویتهای وزارت دفاع وتکنولوژیهای سلاح ومبارزه با تروریسم حرکت می کند. بنظر سریع القلم این ویژگی در افزایش پیشرفت تکنولوژیك در امریکا تاثیر مستقیم دارد ولذا تمامی کشورهای جهان چه قدرتمند ونا توان بزودی تحت تاثیر جامعه امریکا وسیاست خارجی آن در عرصه جهانی در طول دست کم دو دهه آینده قرار خواهند گرفت.

(*) دانشیار روابط بین الملل دانشگاه شهید بهشتی.

بهناز اشتری[*]

باز پروری زنان در شغل وکالت ... نگاهی به نتایج وپی آمدی

نویسنده با تذکر عدم ورود زنان در عرصه وکالت بدلیل جایگاه سنتی زن در ساختار مشاغل در جامعه عنوان میسازد که در سالهای اخیر اقبال زنان به این رشته شغلی افزایش قابل ملاحظه ای یافته است بطوریکه بانوان توانسته اند قابلیتهای زیاد خود را در این عرصه عملاً نشان بدهند. از جمله ویژگیهای بارز بانوان در این عرصه دور بودن طبیعی آنها از زمینه های انحرافی میباشد که مردان در عرصه وکالت در آن می لغزند. نکته دیگر همدلی مخلصانه وکلای زن با موکلان خود است که آنها را قادر به دفاعی شایسته از حقوق موکلانشان می نماید.

(*) پژوهشگر ایرانی.

دکتر سلیمان العسکری*

فرهنگ جوانان و آینده آن: تجربه کویت

دکتر سلیمان العسکری نوشتار خود را با این عبارت آغاز می کند که سخن گفتن از جوانان مرادف با سخن گفتن در ارتباط با آینده می باشد چرا که ثروت و گنجینه حقیقی ملت ها، تنها با میزان ثروت های طبیعی سنجیده نمی شود بلکه دانش ها و مهارت و تخصص احاد ملت نیز می بایست در نظر گرفته شود و چنین پتانسیلی جز از طریق آماده سازی پیشاپیش جوانان یك کشور، امکان پذیر نیست. نویسنده سپس با ارائه مقدمه ای تاریخی از چگونگی تحول و پیشرفت فرهنگ جوانان در کویت، برنامه و طرح های آینده را برای توجه و اهتمام به فرهنگ جوانان متکی بر چند محور ذکر می کند که بارزترین آنها عبارتند از:

- ترسیم استراتژی روشن به منظور پیشبرد روند ترویج فرهنگ در عرصه های گوناگون فکر و عمل.

- بهره برداری از تجارب مربوط به فرهنگ جوانان در دیگر کشورها و برخورد باز با کلیه تجارب در کشورهای عربی و خارجی.

- تدوین دیدگاهی مترقی در مورد روند ترویج فرهنگی به شکلی که جوانان را نسبت به مفاهیم دموکراسی و احترام به حقوق بشر آموزش دهد.

- توجه به میراث فرهنگی عرب و بیرون کشیدن کلیه مفاهیم مثبت از دل آن به منظور تحکیم وابستگی فرهنگی و ملی.

- توجه به فرهنگ مذهبی برخوردار از بعد روشنگری.

* سردبیر مجله «العربي»- کویت.

دكتر سامي خصاونه*

فرهنگ جوانان و آینده آن: تجارب اردن

دکتر خصاونه در پژوهش خود، طرح و برنامه همه جانبه فرهنگ عربی را بدان شکل که سازمان فرهنگ و علوم عرب تنظیم کرده، ارائه نموده است. در این برنامه از نقطه نظر تئوریك، چارچوب های اساسی برای برنامه های فرهنگی در کشورهای عربی تدارك دیده شده است. نویسنده سپس پاره ای از افکار و نتیجه گیری هایی را که عناصر و مولفه های موجود در فرهنگ جوانان در اردن را توضیح می دهد، ارائه نموده است. به نظر نویسنده قشر جوانان جامعه اردن که در پیوند صوری و محتوایی با فرهنگ معاصر قرار دارد، از ۲۵ درصد جوانانی که در شهرها زندگی می کنند، تجاوز نمی کند. این قشر از پیوندهایی با فرهنگ و تمدن معاصر جهان برخوردار است و به همین دلیل در الگویی فرهنگی بیرون از چارچوب های سنتی فرهنگ میهن خود نشو و نما می کند. ۷۵ درصد باقیمانده قشر جوان در اردن علی رغم سمت گیری ها و تمایلات فرهنگی و وابستگی های سنتی متفاوت خویش، به شکلی از اشکال در بعد زمانی دیگری بسر می برند. نویسنده با ذکر این مقدمه نتیجه می گیرد که دو فرهنگ برای قشر جوان اردن وجود دارد که یکی از آنها دارای ثبات و توازن و پیوند و پیوستگی درونی است و فرهنگ دوم با تمامی این مفاهیم بیگانه می باشد و در راستای بی ثباتی و انزوا و از خودگسستگی گام می زند.

(*) معاون رئیس دانشگاه اردن در امور دانشکده علوم انسانی.



يصدر قريباً عن
مركز دراسات الوحدة العربية

Contents

Opinion

- Editorial — **Sayed Hussein Musavi** 4

Roundtable

- Religion and Civilization: Interaction or Contrast? 7

Articles

- Iran's Local Elections and Political Decentralization... — **Kayan Tag Bakhash** 25
- War and the Change in Iranian Elite — **Murad Thakafi** 43
- Iranian Students and Politic... — **Muhammad Baqir Hishmatzadah** 61
- The Theoretical Principles of American Foreign Policy... — **Mahmood Sarioghalam** 87
- The Iranian Woman and Practicing Law — **Bahnaz Ashtari** 103
- Culture of Youth in Kuwait — **Sulaiman Ibrahim Al-Askari** 125
- Culture of Youth in Jordan — **Sami Khawasnah** 135

Book Review

- History of Samanians — **Jawad Harawi (Ghulam Rida Akhastar)** 145
- Yemenis and Shiism — **Asghar munatziralqaim (Kashwad Siagbour)** 149
- Publications 155

Activities

- The State of Sports in Iran (An interview with a wrestler by — **Kihan Burzakar** 159

Chronology

- Arab-Iranian Chronology of events (April - June) 167

Summary (in Persian)



Iranian-Arab Affairs Quarterly

مرکز پژوهشهای علمی و مطالعات استراتژیک خاور میانه

مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Center For Scientific Research and Middle East Strategic Studies

Specialized in strategic and policy issues of the Middle East region.

Objectives:

- Studies these issues through the interaction of the region's countries including Iran.
- Follows up political and economic international trends and their impact on the Middle East region.
- Focuses on Iranian developments and Arab-Iranian relations.
- Emphasizes analysis of regional international developments of the Middle East
- Organizes roundtables, seminars and conferences between Iranian and Arab affairs for the purposes of mutual understanding.
- Is concerned with studying the relations between the countries of the region with a special focus on the Arab - Iranian relations.
- For this purpose, the center holds scientific meetings and seminars, and organizes specialized discussions. It also prepares relevant researchs. In addition it publishes several books, periodicals and publications that are related to its field.

Address

Beirut office
Bir Hassan - Embassies Street
Shati' - al Aaj Bldg.
Tel:01/833698 - Fax: 01/833698
P.O.Box: 113/5669 Beirut - Lebanon
e mail: fasleyat@middleeast-iran.com

Tehran office
20 Sahid Naden St.- Keshavarz Blvd.
Tahran- Iran
P.O. Box: 14155 - 4576 - Fax:8969565
Tel: (009821) 8961770/8966722/8964282
e mail: merc@irost.com

Iranian-Arab Affairs QUARTERLY

5

Volume 2, Number 5, Summer 2003

American Foreign policy and Iran

The Theoretical Principles of the Bush Administration

Religion and Civilization: Interaction or contrast?

Iran's Local Elections and Political Decentralization

The New Elite in the Islamic Republic

Culture of youth in Kuwait



Design: M.Momayez